دراسات عالمية



مصالحنا الاستراتيجية المشتركة

دور إفريقيا في عالم ما بعد الدول الثماني

توم كارجيل



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 101

مصالحنا الاستراتيجية المشتركة

دور إفريقيا في عالم ما بعد الدول الثماني

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994؛ كمؤسسة بحثية مستقلة تعنى بدراسة القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي خصوصاً والعالم العربي عموماً، ومتابعة أهم المستجدات الإقليمية والدولية.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة **دراسات عالمية** التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة. ويرحب المركز بتلقي البحوث والدراسات المترجمة، وفق قواعد النشر الخاصة بالسلسلة.

هيئة التحرير

رئيس التحرير **محمد خلفان الصوافي**

ترجمة **بدر الدين دبسي**

تحرير **عماد قدورة**

تدقيق لغوي **محمد محمود حمامي**

تنفيذ فني **عبدالقادر سعيد البيطار**

دراسـات عـالمية

مصالحنا الاستراتيجية المشتركة

دور إفريقيا في عالم ما بعد الدول الثماني

توم كارجيل

العدد 101

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of a Chatham House Report entitled "Our Common Strategic Interests: Africa's Role in the Post-G8 World" by Tom Gargill and published by Royal Institute of International Affairs (June 2010). The ECSSR is indebted to the author and to the publisher for permitting the translation, publication and distribution of this work under its name.

الطبعة الأولى 2011

ISSN 1682-1211

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-468-7

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-469-4

توجه المراسلات باسم رئيس تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان الآتي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويـات

تمهيد وكلمة شكر

وُلدت فكرة هذا التقرير عام 2005، وتحديداً في أثناء رئاسة المملكة المتحدة مجموعة الدول الثماني، عندما اتضحت الحاجة إلى أن يعاد تقويم النطاق الكامل لأشكال "التواصل الدولي مع إفريقيا" على نحو مستقل. وفي إطار عدد من المشروعات الأصغر حجماً، شرع موظفو تشاتهام هاوس، المعنيون ببرنامج إفريقيا، في إجراء مقابلات مع مسؤولين من دول إفريقية ودول تابعة لمجموعة الثماني ومنظمات غير حكومية ومصادر تنتمي إلى القطاع الخاص.

وبدأت معالم المشروع، تتضح بدءاً من عام 2007، عندما تمكَّن الفريق؛ بفضل منحة سخيّة من مؤسسة ستافروس نياركوس، من متابعة ذلك العمل في إطار مشروع بحثي قائم بذاته على مدى العامين اللاحقين، وفي هذا المقام، نقدر عالياً الدعم الذي قدَّمته المؤسسة، وكثير من الرعاة لبرنامج إفريقيا كذلك، منذ انطلاقه عام 2003.

وهناك موظفون آخرون، ضمن برنامج إفريقيا ممن كانت لهم إسهامات لها مغزاها في كتابة هذا التقرير، وإجراء أبحاثه، وتحريره؛ وخصوصاً: إليزابيث دونيلي وآليكس فاينز، إلى جانب: ماركوس فايمر وآدجوا آنيمادو وفيونا بانيرت.

ملخص تنفيذي

تضطلع الدول الإفريقية بدور استراتيجي متزايد في الشؤون الدولية، وسينال الأطراف الدوليون الذين يستوعبون ذلك، ويطوِّرون علاقاتهم الدبلوماسية والتجارية بالدول الإفريقية، ميزات عظيمة. وسيتطلب ذلك بالنسبة إلى كثير من الدول، وخصوصاً تلك التي أقامت علاقاتها بإفريقيا على قواعد إنسانية أساساً، إجراء تحوّل غير مريح في مدارك الرأي العام وفي التصورات المتعلقة بالسياسات. ومن دون ذلك التحوّل، فإن كثيراً من شركاء إفريقيا التقليديين، وخصوصاً في أوربا وأمريكا الشمالية، سيفقد التأثير العالمي والميزات التجارية لمصلحة قوى صاعدة في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية.

وإرساء تواصل دبلوماسي وارتباط تجاري بإفريقيا، أمر له أهميته؛ فإفريقيا هي أساس سلسلة الإمداد العالمية؛ إذ إنها مَصدر استراتيجي لما نسبته نحو 40 في المائة من المواد الخام والزراعة والمياه النقية والطاقة اللازمة للنمو العالمي، وغاباتها المطيرة لها دور رئيسي في التحكم في مناخ الكرة الأرضية. وسكان إفريقيا، وهم الذين يبلغ عددهم مليار نسمة، هم مستهلكون تزداد أهميتهم باستمرار. وتحتل إفريقيا موقعاً استراتيجياً بين المناطق الزمنية والقارات ونصفي الكرة، بيد أن التوجه الإنساني المسيطر لدى كثير من الدول الغربية والشركاء التقليديين؛ أدى إلى تشكّل تصورات نمطية لإفريقيا، حُصرت في المشكلات. وهذه الرؤى، تتسم على نحو متزايد، بالاستخفاف والتكرار وعدم الاطّلاع، ومن شأنها إحباط المشاركة التجارية الجادة. وتنظر القوى الاقتصادية الصاعدة ضمن إطار مجموعة العشرين من جهتها إلى إفريقيا؛ بوصفها مصدراً للفرص ومكاناً للاستثمار ونيل نصيب من السوق والوصول إلى الموارد.

وقد أسهم ظهور الصين ثانية؛ بوصفها شريكاً رئيسياً لكثير من الدول الإفريقية في تجدّد الاهتمام بأن تتواصل وإفريقيا، في صفوف كثير من رجال الأعمال والسّاسة في الغرب. وهذا الاهتمام عُبِّر عنه - أحياناً - بتهديد غير واضح المعالم للمصالح الغربية، بيد أن عودة المشاركة الصينية أمر مرحَّب به عموماً، وكذلك الأمر بالنسبة إلى العدد المتزايد

من القوى الناشئة؛ مثل: تركيا وكوريا الجنوبية والبرازيل، وهي التي أرغمت شركاء إفريقيا التقليديين على التفكير ثانية، بشأن القيمة المتبادلة من وراء الاستثمار في القاعدة المتنامية للمستهلكين والمهارات في القارة، بيد أن من الأمور ذات الأهمية الحاسمة أن يوازَن هذا النهج بالاحترام والدعم الممنوحين لإطارين تنظيمي وإداري، يضمنان أن تعود الاستثمارات بميزات طويلة المدى تعمّ الجميع. وفي كثير من الأحيان، يتشدق شركاء إفريقيا الناشئون بالخطاب بشأن "عموم المنفعة على الجميع"، أو "التعاون فيما بين دول الجنوب" في الوقت نفسه الذي يكررون فيه أسوأ تجاوزات الاستغلال الاستعماري بشكليه القديم والجديد.

وقد اضطلعت مجموعة الدول الثماني، بدور جوهري في الإيضاح والترسيخ لتوجه يتسم بالمزيد من مراعاة الجوانب الاستراتيجية والتنسيق والتشاور، إزاء ما يخص احتياجات إفريقيا الإنمائية في صفوف معظم الدول الغربية. وهذا التوجه انبثق من الإخفاقات التي شهدتها فترة تسعينيات القرن العشرين، ومن رؤية وعزم لدى قلّة من القادة الإفريقيين؛ وهم: رئيس جنوب إفريقيا ثابو مبيكي، ورئيس نيجيريا أولوسيجون أوباسانجو، ورئيس الجزائر عبدالعزيز بوتفليقة، ورئيس السنغال عبدالله واد؛ فقد أدركوا أن الدول الإفريقية بحاجة إلى تغيير توجهها نحو المشاركة الدولية، وإلى تغيير أجنداتها المحلية كذلك، وعملوا على بناء توافق في الآراء حول هذه الأمور.

وتوافُق الآراء موجود بشأن الحاجة إلى استحداث نظام من الالتزامات والحوافز المتبادلة بين الحكومات الإفريقية وشركائها الدوليين؛ لتعزيز الحكم الرشيد والإصلاح الديمقراطي، مقابل الدعم المالي والدعم السياسي اللازمين لانتزاع الدول الإفريقية من براثن الفقر. ومهما كان الجدل بشأن السجلات الداخلية لأولئك القادة، فإنهم يستحقون التقدير؛ لتوصّلهم إلى هذا التوافق الذي استمر زهاء عشر سنوات، وحقّق تغييراً دؤوباً في حياة كثيرين في جميع أنحاء إفريقيا.

بيد أنه في السنوات الأخيرة، اتسم التقدم الذي أحرزته مجموعة الثماني في إفريقيا بالبطء، وأصبحت مناقشة إفريقيا – على نحو متزايد – موضوعاً منفصلاً في مؤتمرات قمة

المجموعة، بديلاً من العمل المجدي؛ وأدى الإفراط في الوعود بشأن ما يمكن أن تقدِّمه المساعدات والتركيز على المعونات حتى درجة الإقصاء والردع لـ "اعتبارات" النشاطات التجارية وروابط القطاع الخاص، إلى تراجع أهمية مجموعة الثماني بالنسبة إلى إفريقيا؛ بما جسَّد التحول الأعمّ في الميزان العالمي للقوى من الغرب نحو الشرق. وقد كان للمعونات الإنمائية – وسوف يظلّ لها – دور مهم بالنسبة إلى الكثير من الدول الإفريقية، وإن بدأت المصالح الاقتصادية في إفريقيا تتباعد؛ فيصعب مع هذا الأمر التعامل وإفريقيا؛ بوصفها كياناً واحداً في المفاوضات الاقتصادية الدولية.

وبناء على ما سبق، فقد كان لمجموعة الثماني أولاً، دور في دعم التواصل وإفريقيا؛ انطلاقاً من مصالح ذاتية متبادلة ومدروسة وبالاتفاق على قواعد ومبادئ مشتركة، أما ثانياً، فإن الاقتصادات الناشئة ضمن مجموعة العشرين، جلبت ريادة الأعمال والطاقة والاعتراف بالمصالح المتبادلة التي مافتئت جاذبيتها تتزايد. وستُمثِّل إحدى المهمات الرئيسية لمجموعة العشرين بدمج أفضل ما في نهجي: الشركاء التقليديين، والشركاء الناشئين لإفريقيا؛ بما يعمّ بالفائدة على الجميع.

والذين يؤهلهم وضعهم أكثر من غيرهم؛ لتحقيق هذا التغيير، إنما هم قادة القارة أنفسهم؛ فإفريقيا لم يسبق أن كانت تتمتع بذلك المركز التفاوضي القوي في الشؤون الدولية في ضوء هذه الكثرة في الطالبين، بيد أن القيادة الإفريقية حالياً غير كافية، وما من إشارة واضحة إلى توافر النشاط والرؤية اللذين مُيِّزت بهما السنوات القليلة الأولى من القرن الحادي والعشرين. وهذا أمر خطير؛ مادام من دون قيادة قوية وإدارة فعالة؛ فالتنافس على موارد إفريقيا، قد ينحدر إلى التزاحم الاستعماري والتدافق الاستغلالي الذي لم تبدأ القارة في الخلاص منها إلا أخيراً. والمؤسسات الإدارية – بدءاً بالحكومات الوطنية وانتهاءً بالهيئات الإقليمية وبالاتحاد الإفريقي ذاته – أقوى مما كانت عليه، ولكنها ماتزال بحاجة إلى أن تكون أقوى بكثير. ومن مصلحة جميع شركاء إفريقيا الدوليين، أن يشدّوا من أزر تلك المؤسسات. وعلى الدول الإفريقية أن تواصل دمج اقتصاداتها في اقتصادات جيرانها؛ إذا أريد لميزات الحجم الكبير أن تعمّ على أكبر قدر من المستثمرين؛ وذلك كله، يتطلب

قيادة من داخل إفريقيا، يؤازرها دعم دبلوماسي قوي من الخارج. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن هناك مصلحة عالمية في أن يُمنح الاتحاد الإفريقي، عضوية دائمة في مجموعة العشرين.

ومواطنو الدول الغربية، أصابهم تعب مفهوم؛ جراء النداءات المستمرة بتقديم العون لإفريقيا، وخصوصاً إثر الأزمة المالية العالمية الأخيرة؛ فهناك حاجة إلى طمأنتهم بأن المعونات ناجحة، وأن تحقيق النمو في إفريقيا سيعود بمنافع اقتصادية حقيقية عليهم؛ فالمعونات شبكة أمان ضرورية جداً، ولكنها ليست نقطة انطلاق؛ فهي لن تحقق التنمية التي تحتاج إليها إفريقيا في نهاية المطاف، إلا إذا استُخدمت في دعم النمو والاستقرار اللذين يقودهما القطاع الخاص. وتستفيد الاقتصادات الناشئة من ذلك، وعلى الدول الغربية أن تستفيد هي أيضاً، بل ينبغي أن يكون ذلك متطلباً استراتيجياً بالنسبة إليها. ولكنْ، لا يوجد إلى الآن ما يكفي من الأدلة على أنها تدرك ذلك.

ومعظم الدول الغربية مايزال يتمتع بميزة نسبية، وإن كانت متناقصة، مقارنةً إلى القوى الناشئة، من حيث فهم إفريقيا سواء على مستوى السياسات أو المستوى الأكاديمي، بيد أن الموارد والخبرة بشأن إفريقيا، سُمح لها بأن تضمحل لدى الحكومات والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام في الغرب، أما الميزات التي كانت لدى كثير من القوى الاستعمارية السابقة، من حيث الخبرات والروابط التجارية والتقارب الثقافي، فتقلّ الآن كثيراً عما يَفترض كثير من صانعي السياسات وجوده. فمن وراء الخطاب الرنّان بشأن أهمية إفريقيا، يلاحَظ أن الموارد الدبلوماسية والتجارية المخصصة لإفريقيا، ماتزال تخضع للتخفيض في كثير من العواصم الغربية؛ ما يؤدي إلى دوامة متزايدة من الجهل؛ ومن ثمّ التهميش في الوعي الاستراتيجي. وقلب هذا الاتجاه، سيتطلب وقتاً واستثمارات، ولكن العائدات يجب أن تكون مجزية. وقد شككت الأزمة المالية، في صحة المزاعم الغربية بشأن تفوُّق النموذج القائم على الديمقراطية وحرية السوق. وينبغي للدول الغربية أن ترحب بفرصة إظهار الميزات والدينامية والمرونة في اقتصاداتها ونظمها الإدارية وتصديرها إلى إفريقيا؛ لتوفير المنفعة المشتركة في عالم متعدد الأقطاب، وتنافسي على نحو متزايد.

القسم الأول

الفعالية المنقضية لمجموعة الدول الثماني بشأن التنمية الإفريقية

مقدمة

يشهد النظام العالمي حالياً، تغيراً هائلاً وغير مسبوق منذ نهاية الحرب الباردة، ويثير التغير في ميزان القوة الاقتصادية، وهو الذي تسارعت وتيرته؛ بفعل الأزمة المالية العالمية الأخيرة، أسئلة بشأن احتمال كون مجموعة الدول الثماني، تدعم أهداف التنمية في إفريقيا أو لا، ومعرفة كيفية ذلك وماهية التأثيرات التي أحدثها ظهور مجموعة العشرين؛ بوصفها منتدى رئيسياً للحوكمة الاقتصادية العالمية، في الأهداف الإنمائية والسياسية في إفريقيا.

وهناك أسباب وجيهة؛ تدعو إلى الاعتقاد بأن الظاهرة التي اتسمت بها الفترة الأخيرة من ربط مؤتمرات مجموعة الثماني بالتزامات جديدة رفيعة المستوى بشأن إفريقيا قد ولّت؛ إذ تضاءل الاحتمال بأن تضطلع المجموعة جديدة بدور علني كهذا في هذا الصدد. ويعد مدى واقعية الالتزامات التي قطعتها مجموعة الثماني على نفسها، والنتائج التي حققتها، وتناسُبها، والموارد المنفقة، أموراً ماتزال مثيرة للجدل.

وبينما لا يوجد مجال للزعم أن مجموعة الثماني هي المصدر الوحيد، أو المصدر الرئيسي، للجهود الإنمائية الدولية، إزاء ما يتعلق بإفريقيا، فإنها كانت الطرف الذي ظلّ محط أنظار الرأي العام، وأعضاؤها يسهمون بنسبة كبيرة في إجمالي المعونات المقدمة إلى إفريقيا؛ ويعزى ذلك جزئياً إلى أن منظمي الحملات، اختاروا أن يركزوا جهودهم لمناصرة إفريقيا في مؤتمرات القمة التي تعقدها المجموعة. وقد نجحوا في أن تثار قضايا إفريقيا والقضايا ذات الصلة بالتنمية، في كل قمة، إلى درجة أن معظم الدول المضيفة لقمة الثماني في السنوات الأخيرة كان يدرج إفريقيا؛ بوصفها بنداً مستقلاً في جدول الأعمال؛[1] أما السبب الرئيسي لذلك التركيز، فكان النشاط الذي تميز به الكثير من القادة الأفارقة الذين أخذوا على عاتقهم إرساء علاقة جديدة وتبادلية بكبار المانحين الذين يشكّلون مجموعة الثماني.

ولكن النقاش بشأن إفريقيا - في الوقت ذاته - لم يكن محل خلاف يُـذكر بالنـسبة إلى أعضاء المجموعة؛ مادام النقاش، كان يدور في إطار التنمية.[2] ويتناقض ذلك والمسائل التي يحددونها؛ بوصفها "ذات أولوية عالية"؛ من قبيل: الانتشار النووي أو عمليـة الـسلام في الشرق الأوسط.

ظهور مجموعة السبع ومجموعة الثماني ومجموعة العشرين

ارتبط النجـاح (والقيـود) لمجموعـة الـثماني منـذ البدايـة، بخلوّهـا مـن الـشكليات والبيروقراطيـة؛ فقـد أدت الـصدمات النفطيـة والاضـطرابات الـسياسية التـي شـهدتها السنوات الأولى من سبعينيات القرن العشرين، إلى عقد سلسلة من الاجتماعات بين وزراء المالية في كل من: الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، ثم اليابـان في مرحلـة لاحقة. وتُوّجت تلك الاجتماعات في القمة التي عُقدت في فرنسا عام 1975، عندما التقى قادة تلك الدول الخمس، ومعها إيطاليـا؛ لمناقـشة أمـور اقتـصادية والـسعي للتوصـل إلى توافق بشأنها. وعلى الرغم من بعض المقاومـة التـي لاقتهـا تلـك القمـم في البدايـة، فقـد أصبحت من المناسبات المنتظمة. ووُسِّع نطاق المجموعة؛ ليشمل كندا عام 1976؛ ومن ثم الجماعة الأوروبية عام 1977. وقـد كانـت مجموعـة الـسبع - (لم تُـضَمّ الجماعـة الأوروبيـة؛ بوصفها عضواً رسمياً في المجموعة) - تجتمع سنوياً على مدار العقدين اللاحقـين؛ حيـث تناوب الأعضاء على رئاسة المجموعة واستضافتها.[3] وعلى امتداد الجزء الأكـبر مـن تلـك الفترة، كان اهتمام عامة الناس بالمجموعة فاتراً، ولكنْ، بعد انقضاء الحرب الباردة، بـدأت قممها يكون لها صدى جديد، بينما أصبحت تتألف مـن زعـماء الـدول التـي عُـدّت قـادة الغرب الرأسمالي الصاعد. وشاركت روسيا أول مرة؛ بوصفها شريكاً كـاملاً عـام 1994، وأصبحت مجموعة السبع رسمياً، مجموعة الثماني مـع انـضمام روسـيا في أثنـاء مـؤتمر قمـة برمنجهام عام 1998.[4]

وقد أصبح التفاوض بشأن جداول الأعمال والمناقـشات والنتـائج في مـؤتمرات قمـة مجموعة الثماني، مهارة متخصصة مع مرور السنين؛ حيث طُوِّر مـع تنـامي ولايـة العمليـة ذاتها وما يؤمل منها. وفي الوقت ذاته، نجد أن غياب آلية أو أمانة رسمية لعملية مجموعـة

الثماني؛ يعني أن الطريقة المعتمدة لتحقيق أجندة ما، أو تتبُّعها في قمة الثماني، تختلف كثير الاختلاف من دولة مضيفة إلى أخرى.

وقد ظهرت مجموعة العشرين إثر الأزمة المالية الآسيوية التي شهدها عام 1997؛ حيث اتضح أن هناك ضرورة لتوسيع نطاق التعاون والتنسيق، بحيث يشمل القوى الاقتصادية الناشئة.[5] واستجاب وزراء مالية مجموعة الدول السبع بالاتفاق على إنشاء تجمع جديد من الدول "المهمة على مستوى النظام ككل"؛ وبذلك انضمت دول؛ مثل: الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وتركيا وجنوب إفريقيا وروسيا والسعودية والصين وكوريا الجنوبية والمكسيك والهند، ثم إندونيسيا بعد ذلك بفترة قصيرة، إلى تجمُّع ضمَّ رسمياً الاتحاد الأوربي؛ بصفته العضو العشرين.[6] وعلى غرار مجموعة الثماني، كان هناك تردد في البداية بشأن وضع ترتيب سنوي لمجموعة العشرين، ولكنْ، تمَّ تجاوز الأمر وترأَّست كندا التجمع الجديد طوال فترة السنتين الأوليين؛ حيث اتخذت نشاطات مجموعة العشرين؛ أسوة بمجموعة الدول السبع من قبلها، شكل اجتماعات سنوية محدودة التأثير نسبياً للوزراء ومسؤولي الشؤون المالية. ولم يكن لدى معظم المشاركين والمحللين توقعات كبيرة بشأن كون المجموعة ستمثِّل تحدياً أمام سابقتها؛ أي مجموعة الثماني، أوْ لا، فضلاً عن الحلول محلها.[7] ومع ذلك؛ وأسوة بمجموعة الثماني، ازدادت بانتظام ولايات مجموعة العشرين ونمت سطوتها، وأصبح واضحاً، مع الأزمة المالية العالمية لعامي 2008 و2009، أن المؤسسة الاقتصادية الغربية القديمة، ممثلةً بمجموعة الثماني، لم يعد في مقدورها أن تدَّعي التحكم في النظام الدولي أو السيطرة عليه، وأنها بحاجة إلى التواصل بشكل أشمل بينها وبين القوى الناشئة في إطار مجموعة العشرين. وبدأ وضع الإطار الرسمي لذلك أواخر عام 2009، مع إعلان اضطلاع مجموعة العشرين بمسؤوليات مجموعة الثماني في تسيير المداولات الاقتصادية العالمية،[8] وأن أول مؤتمر قمة لمجموعة العشرين عام 2010، تشترك في رئاسته كوريا الجنوبية، يُعقد في تورونتو بكندا بالتوازي وقمة مسكوكا لمجموعة الثماني التي تستضيفها كندا، أما القمة الثانية الرئيسية لمجموعة العشرين؛ فمن المنتظر أن تُعقد في سول في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2010، بينما تستضيف فرنسا كلاً من: مجموعة الثماني ومجموعة العشرين عام 2011.[9] [ثمة إشارات قليلة في هذه

الدراسة، إلى توقعات أواخر عام 2010، أو عام 2011؛ كون الأصل الإنجليزي للدراسة، نشر منتصف عام 2010].

وعلى الرغم من الالتزامات الإيجابية المقطوعة في قمة لندن المعقودة في نيسان/ إبريل عام 2009، فإن من المحتمل أن تكون الالتزامات الاقتصادية التي ستفي بها مجموعة العشرين أقل عدداً بكثير وأوسع نطاقاً على الأغلب؛ مقارنةً إلى مجموعة الثماني؛ نظراً إلى أنها مضطرة إلى التفاوض؛ للتوصل إلى توافق في الآراء بين أعضاء مجموعة أكبر حجماً؛[10] ويعني ذلك أن من المحتمل أن يقلّ عدد الالتزامات الحقيقية إزاء ما يتعلق بإفريقيا تحديداً؛ بالنظر إلى أن احتياجاتها الاقتصادية يُنظر إليها؛ بوصفها ثانوية بالنسبة إلى الاستقرار الاقتصادي العالمي ومرتبطة به، بيد أن مجموعة الثماني، ستبقى نشيطة في المستقبل القريب، ويُحتمل أن تبقى إفريقيا مدرجة على أجندتها؛ بوصفها قضية قائمة بذاتها؛ لأسباب ليس أقلّها استمرار الضغوط التي تمارسها مجموعات المناصرة.

التاريخ الحديث لمجموعة الثماني بشأن إفريقيا

لمَ إفريقيا؟

إفريقيا هي القارة الوحيدة التي نجحت في أن تصبح موضوعاً للنقاش المتسق والحوار المتميز داخل: مجموعة السبع ومجموعة الثماني. وعلى الرغم من أن مجموعة السبع بدأت في توسيع نطاق ولايتها على مدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، فقد كانت القمة التي عُقدت في جنوة بإيطاليا هي المرة الأولى التي بدأت فيها إفريقيا؛ (إذا استثنينا المرة التي ذُكرت فيها عام 1997)، تُدرج بانتظام على جدول الأعمال، بحيث أصبحت، في نهاية المطاف، موضوعاً يكاد يكون متوقعاً للنقاش؛ ويعود السبب في ذلك، إلى تقاطع اتجاهات عدّة. أولاً، كانت هناك لحظة وجيزة أحادية القطب في نهاية الحرب الباردة، عندما بدت سيطرة الولايات المتحدة وحلفائها الرئيسيين في الحرب الباردة على المعترك الدولي؛ فالتوجه الذي يمكن عدّه الآن متغطرساً نسبياً، من بعض صانعي السياسات الغربيين تجاه العولمة، استثار استجابة متزايدة التنظيم، من حركات المجتمع المدني التي احتشدت حول الغضب والمعارضة المتزايدين، إزاء ما عدّته استغلالاً متأصلاً

عبر العولمة للعالم الفقير من الأغنياء. ووجدت تلك الحركات من يعبِّر عنها بقوة ووضوح في مطلع الألفية؛ فقد أدرك السّاسة من دول مجموعة الثماني،[11] أن عليهم الظهور بمظهر من يأخذ أجندة التنمية العالمية على محمل الجد، وكانت مجموعة الثماني وسيلة ناجعة لهذا الغرض، بعد أن أصبحت محطّ الاحتجاجات بنوعيها العنيف والسلمي.[12] وعلى الرغم من الحقيقة الواضحة التي مفادها أن الملايين من الناس يعيشون في حالة فقر خارج القارة، فإن إفريقيا اكتسبت مكانة رمزية؛ حيث أصبحت ترمز إلى جانب من عالم مقسَّم بين الفقراء والأغنياء. وعندما ظهرت مجموعة من القادة الأفارقة الراغبين في التواصل والغرب، ضمن علاقة إنمائية جديدة تقوم على الحوكمة الرشيدة وقابلية المساءلة المتبادلة، كان قادة مجموعة الثماني مهيئين لأن يكون ردّهم إيجابياً، وبعد عقد، أخفق كثير من المبادرات الاقتصادية والسياسية ضمن إطار الأمم المتحدة، في قلب الاتجاهات السلبية عبر معظم أنحاء إفريقيا، كان ظهور توجه جديد، يستطيع جذب الأطراف كافة.

أما العامل الذي ساعد على أن تخوض إفريقيا المناقشات التي تتم في إطار مجموعة الثماني على نحو ممنهج، فقد بُلور عندما سعت هذه المجموعة النشيطة دولياً من الرؤساء الأفارقة، لعقد صفقة أكثر إنصافاً للقارة، مع الالتزام على نحو أوسع نطاقاً، بإجراء إصلاحات؛ وكانت النتيجة هي قيام الشراكة الجديدة؛ لتنمية إفريقيا (نيباد NEPAD) (انظر لاحقاً)؛ فقد قام رئيس جنوب إفريقيا ثابو مبيكي، ورئيس نيجيريا أولوسيجون أوباسانجو، ورئيس الجزائر عبدالعزيز بوتفليقة، ثم رئيس السنغال عبدالله واد بعد ذلك بفترة وجيزة، بممارسة الضغوط بمهارة على قادة مجموعة الثماني على مدار الرئاسة اليابانية عام 2000، والرئاسة الإيطالية عام 2001. وتمكنوا من الحصول على التزام من قادة مجموعة الثماني بأن يعيِّن كل واحد منهم ممثلاً شخصياً لإفريقيا؛ لوضع خطة عمل إفريقية أُطلقت في أثناء الرئاسة الكندية عام 2002. وجلبت الطاقةُ والشعور بالغاية المشتركة، المزيدَ من المكاسب لإفريقيا في أثناء قمة لاحقة، عُقدت في فرنسا مع انطلاق منتدى الشراكة الإفريقية؛ وأدى ذلك، إلى إضفاء الصفة الرسمية على الحوار الرفيع المستوى ما بين قادة مجموعة الثماني ونيباد، وأسهم في إشراك جهات رئيسية أخرى متعددة الأطراف.[13]

الإطار 1: معاملة إفريقيا بوصفها قضية متماسكة – الإظهار أو التهميش؟

بينما أصبحت مناقشة إفريقيا؛ بوصفها قضية منفصلة من الأمور الدورية في السنوات الأخيرة، فليس ثمة شرط أن يكون الأمر كذلك؛ فعلى سبيل المثال، أدرجت الولايات المتحدة المناقشات الخاصة بإفريقيا إلى حد كبير عام 2004، وتناولت روسيا القضايا الإفريقية عام 2006.[أ] وفي الواقع، أُبدي بعض الانتقادات مفادها أن معاملة إفريقيا؛ بوصفها قضية مستقلة من شأنه ارتباط قارة متنوعة بمجموعة موحَّدة من الافتراضات، وفرض مجموعة من السياسات المفرطة في الاختزالية تجاهها؛ فمن الواضح أن هناك القليل من الجوانب المشتركة بين جنوب إفريقيا والصومال. وعلاوة على ذلك، فإن الدول الإفريقية ليست وحدها ما يستحق الاهتمام؛ فهناك دول تعاني الفقر المدقع وتواجه كثيراً من التحديات الإنمائية في جميع أنحاء العالم؛ فعلى سبيل المثال، يزيد عدد الفقراء في الهند على مثيله في إفريقيا كلها.

ويرى بعض المراقبين أنه قد يكون من الأنسب بالنسبة إلى مجموعة الثماني أن تناقش تلك المشكلات، من حيث "أقل البلدان نمواً".[ب] ويرى آخرون أن هذا الأمر يصعب تحقيقه من الناحية السياسية، وأن وقعه سيكون أخفّ بكثير على مستوى عامة الناس.[جـ] ومنذ عام 2001، ساعد وجود الركيزة الإفريقية على إشراك دول القارة في المناقشات بشأن أمور ومسائل أهمّ؛ ومن هذا المنظور، فإن غياب الركيزة الإفريقية سيكون كارثياً؛ لأنه لا أجندة إفريقيا ولا احتياجات الفقراء عموماً، ستصل إلى مسامع وسائل الإعلام أو تلقى الاهتمام السياسي المطلوب. وبذلك، فإن إفريقيا تمثل احتياجات الفقراء في كل مكان، بيد أن هذا الارتباط هو نفسه ما يزعم النقّاد أنه يهمش إفريقيا ويخدم الافتراضات المسبقة بشأن الأفارقة والأعراق والفقر.

أ. للاطلاع على القضايا المعدّة للعرض على قمة سي أيلاند في الولايات المتحدة، انظر:

N. Princeton Lyman et al., *Freedom, Prosperity, and Security: The G8 Partnership with Africa: Sea Island 2004 and Beyond*, CFR Special Report No. 4 (New York: Council on Foreign Relations, 2004), http://www.cfr.org/publication.html?id=7072.

ب. كانت قمة أوكيناوا لعام 2000، وقمة جنوة لعام 2001، على الأقل في البداية، من "القمم الإنمائية" أساساً.

جـ. لم يكن تركيز حملة "جعل الفقر تاريخاً"، وهي التي تزامنت ورئاسة المملكة المتحدة مجموعةَ الثماني عام 2005، محصوراً في إفريقيا، وإن ركّز خطاب كثير من المتحدثين باسم القمة على إفريقيا أساساً؛ بوصفها الفكرة المسيطرة.

الأهداف الإنمائية للألفية

ظهرت الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد)، أواخر التسعينيات من القرن العشرين، في وقت كان يشهد الترويج لفكرة "النهضة الإفريقية" التي كان رئيس جنوب إفريقيا ثابو مبيكي أبرز مناصريها.[14] وتم ذلك في وقت كانت فيه فكرة "القادة الأفارقة

الجدد"، ماتزال قائمة كما روجت لها شخصيات غربية؛ من قبيل: سوزان رايس، مساعدة وزير الخارجية للشؤون الإفريقية في إدارة بيل كلينتون،[15] ثم، بعد ذلك بسنوات قليلة، أعضاء في حكومة حزب العمال بالمملكة المتحدة؛ بمن فيهم: رئيس الوزراء توني بلير ووزيرة التنمية الدولية كلير شورت. وفي الوقت ذاته، حُوّلت الاحتجاجات المتنامية للمجتمع المدني؛ بسبب عدم التكافؤ في توزيع الميزات الناجمة عن العولمة، إلى أعمال عنف صاحبت الكثير من مؤتمرات قمة الثماني، بينما ضغطت مجموعات المناصرة باتجاه اعتماد المزيد من التدابير الملموسة؛ لإبداء التزام رفيع المستوى بتلبية احتياجات المواطنين في أقل البلدان نمواً.

وكان ثمة استراتيجية رئيسية للمناصرة بين تلك المجموعات، تمثل بالتركيز على مطلع الألفية. واستخدم حملة "اليوبيل 2000"، وغيرهم من الجماعات، هذه المناسبة لزيادة الضغط على الحكومات الغربية وقمم مجموعة الثماني؛ لدعم التنمية في البلدان الأفقر، بوسائل؛ من بينها: الإعفاء من الدين،[16] وتجديد الالتزام بزيادة المعونات كذلك؛[17] وتمخض من ذلك: أكبر ملتقى لقادة العالم في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في أيلول/ سبتمبر عام 2000، واعتماد إعلان الألفية.[18] وتضمَّن الإعلان أهدافاً طموحاً – أي الأهداف الإنمائية للألفية – لتحسين حياة أفقر سكان العالم، لا في إفريقيا وحدها، بحلول عام 2015.[19] والأهداف الإنمائية للألفية نفسها، انبثقت من العمل الذي قامت به لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،[20] أما التطلعات المقترنة بذلك والممثلة بتشجيع الدول المصنِّعة على تخصيص ما نسبته 0.7 في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية، فهي أقدم عهداً، ولكنها ازدادت جلاءً مع صدور الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام 2005، اتفق الأعضاء الأوربيون في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على الوفاء بالهدف الممثل بنسبة 0.7 في المائة بحلول عام 2015؛ مع استهداف تحقيق نسبة 0.51 في المائة عام 2010.[21]

الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد)

أُسِّس ما أصبح الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد)، وهي التي عُرفت في البداية باسم "المبادرة الإفريقية الجديدة"،[22] على يد رؤساء كل من: الجزائر ونيجيريا والسنغال

وجنوب إفريقيا، واعتمدتها منظمة الوحدة الإفريقية في تموز/ يوليو عام 2001. وعقدت اجتماعها الافتتاحي في تشرين الأول/ أكتوبر من ذلك العام، واعتمدت الاسم المنقَّح.[23] وعند هذه النقطة، انضم جميع الأعضاء الآخرين في منظمة الوحدة الإفريقية. وتُمثل أهداف نيباد بما يأتي:

- محو الفقر.
- وضع الدول الإفريقية، سواء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي، على مسار النمو والتنمية المستدامين.
- وقف تهميش إفريقيا في عملية العولمة، وتعزيز اندماجها الكامل والمفيد في الاقتصاد العالمي.
- الإسراع بوتيرة تمكين المرأة.[24]

وأنشأت نيباد، أمانة لها في ميدراند، بجنوب إفريقيا؛ بما يدعم الدور الريادي الذي اضطلع به الرئيس مبيكي في إنشاء المؤسسة.[25] وفي الواقع، فإن ارتباط نيباد القوي بالرئيس مبيكي سرعان ما سبب مشكلاتٍ للمشروع؛ حيث توتَّرت علاقته بالأطراف الرئيسيين الآخرين، سواء داخل إفريقيا أو خارجها، حول قضايا دبلوماسية وشخصية مختلفة. وكان ثمة مصدر آخر للتوتر المستمر، هو علاقة نيباد بالمنظمة التي خلفت منظمة الوحدة الإفريقية؛ أي الاتحاد الإفريقي، وهي التي أسست بعد عام فقط من تأسيس نيباد، وتحديداً في عام 2002. ويمكن أن نقول: إن نيباد أُسِّست استجابة لغياب الدينامية والفعالية لدى منظمة الوحدة الإفريقية العتيقة، بيد أن الاتحاد الإفريقي، كان أكثر تدخّلاً ونشاطاً بكثير من سابقته؛ (وهو ما يعزى جزئياً إلى الدينامية السياسية ذاتها التي انبثقت منها نيباد)، وسرعان ما ظهرت المنافسات المؤسسية. وفي السنوات الأخيرة، كانت نيباد أقلّ نشاطاً مع ابتعاد شخصياتها الدافعة؛ من قبيل: الرئيس مبيكي والرئيس أوباسانجو عن السلطة، ومع سعي الاتحاد الإفريقي لملء الفراغ. وفي نهاية المطاف، قام الاتحاد الإفريقي بدمج نيباد؛ بوصفها أحد أجهزته في 1 شباط/ فبراير عام 2010.

طويل نسبياً، هو تاريخ التحقيقات التي أُجريت واللجان التي شُكّلت والمبادرات التي أُطلقت؛ لمحاولة فهم أسباب الفقر والتخلف؛ ومن ثمّ تصحيحها. وبدءاً من أواخر السبعينيات، تنامت نُذر الخطر بشأن تراجع المؤشرات الاقتصادية والإدارية والأمنية، في وقت ازداد فيه عدد تلك المبادرات، وربما فعاليتها أيضاً. وقد تراوحت من المحاولات الخارجية؛ من قبيل: تقرير بيرج* وتقرير برانت،** إلى محاولات إفريقية داخلية المنشأ للاستجابة. وشملت هذه الأخيرة استراتيجية مونروفيا وما تلاها من خطة عمل لاجوس، وعقد التنمية الصناعية من أجل إفريقيا، وعقد النقل والاتصالات من أجل إفريقيا، وإعلان هراري حول أزمة الغذاء في إفريقيا. كما كان هناك محاولات أكثر مؤسسية بذلتها الأمم المتحدة، من المشاركة الإفريقية وغير الإفريقية، بدرجة تزيد أو تقلّ؛ من قبيل: برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا UN-PAAERD، وتبعته خطة الأمم المتحدة الجديدة للتنمية في إفريقيا في التسعينيات UN-NADAF.

وهذه المبادرة الأخيرة، كانت بمنزلة نقطة تحول؛ فبينما أخفقت الخطة إخفاقاً تاماً في أن يكون لها تأثير في التراجع الحاد في الأداء الاقتصادي لدى معظم أجزاء القارة الإفريقية، فإن ما دار بشأنها من مداولات وتواصل بينها وبين المجتمع المدني، مهّد الطريق من بعض الأوجه لإعلان الألفية. وقد أتاح استعراض التقويم المستقل النهائي، وهو الذي أُصدر في حزيران/ يونيو عام 2002، دروساً قيّمة بشأن أسباب إخفاق الخطة، وطرح كثير من الاقتراحات المهمة بشأن الكيفية التي يمكن نيباد أن تتفادى بها تلك الإخفاقات،[26] التي كان أبرزها: الإخفاق في الربط والتنسيق للإصلاحات الإدارية بين الحكومات الإفريقية وتثبيت التزامات جديدة بين المانحين. وأعقب ذلك بفترة وجيزة، الإخفاق في وضع ما يكفي من آليات الرصد والتنفيذ؛ لضمان الإنجاز والتقدم. وفي منتدى الشراكة الإفريقية محاولة واضحة للاستجابة لتلك الانتقادات؛ وفيما يأتي اقتباس من موقعه الشبكي:

---

* إشارة إلى التقرير الذي كتبه إليوت بيرج، ونشره البنك الدولي عام 1981، تحت عنوان: "التنمية المتسارعة في إفريقيا جنوب الصحراء".

** إشارة إلى التقرير الذي أصدرته عام 1981، اللجنة المستقلة التي كان المستشار الألماني فيلي برانت أول رؤسائها، بشأن استعراض قضايا التنمية الدولية.

تُمثل المهمة الأساسية لمنتدى الشراكة الإفريقية، برصد كيفية التقدم على طريق الوفاء بالالتزامات، وتحديد النتائج المصاحبة التي يمكن – على أساسها – تعقُّب التقدم المحرز. وتسلط الشراكة، لدى اضطلاعها بعملها التقويمي، الضوء على الدروس المستقاة، وتحدِّد أولويات العمل، ومن ستقع على عاتقهم مسؤولية التنفيذ كذلك؛ لتيسير الوفاء بالالتزامات المقررة.[27]

الإطار 2: خطة عمل مجموعة الثماني بشأن إفريقيا

خطة عمل مجموعة الثماني بشأن إفريقيا، وهي المتفَق عليها في قمة المجموعة التي عُقدت عام 2002، في كاناناسكيس بكندا، هي مجموعة من الالتزامات الطموح – وإن كانت رحبة [أو فضفاضة] – قطعتها دول مجموعة الثماني على نفسها استجابة لمجموعة التزامات على الدرجة نفسها من الطموح والرحابة، وتم تقريرها في إطار نيباد. وكانت الالتزامات الثمانية الأساسية التي حددها الممثلون الشخصيون لكل دولة من دول مجموعة الثماني بشأن إفريقيا، كما يأتي:[أ]

- النهوض بالسلام والاستقرار.
- تعزيز المؤسسات والحوكمة.
- تعزيز التجارة والاستثمارات والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.
- تخفيف حدة الدين.
- توسيع المعرفة وتحسين التعليم والنهوض به وتوسيع نطاق الفرص الرقمية.
- تحسين الصحة ومواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز.
- زيادة الإنتاجية الزراعية.
- تحسين إدارة الموارد المائية.

ومما له مغزاه أن المعونات الإنمائية الجديدة لم تُذكر؛ بوصفها أحد الالتزامات المدرجة في الخطة؛ ما يؤكد رغبة المزارعين في الابتعاد عن التركيز على زيادة المعونات؛ بوصفها ذاتها هدفاً رئيسياً.[ب] وقد كلفت كل واحدة من دول مجموعة الثماني ممثلها الشخصي، بتقديم تقريره في القمم اللاحقة للمجموعة. وفي قمة عام 2003، وهي التي عُقدت في إفيان بفرنسا، تحدثت تقارير أولئك الممثلين، عن حدوث تقدم متقطع، و – بصورة خاصة – عن تركيز قوي على السلم والأمن (انظر الإطار 4). كما شهد مجالًا تخفيف الديون والصحة، تقدماً صلباً، بينما أُحرز تقدم محدود، على صعيد إدارة المصادر المائية والإنتاجية الزراعية، وتقدم أقلّ (عدا الكلام) على صعيد التجارة.[ج]

ومُدِّدت ولاية الممثلين الشخصيين، وقدَّموا تقريراً مشتركاً في قمة عام 2005، في جلين إيجلز بالمملكة المتحدة.[د] وبقي تقرير الممثلين الشخصيين إلى حد كبير، في ظلّ تقرير أعدّته لجنة إفريقيا التابعة للدولة المضيفة، (وقد كُتب بالإشارة إلى تقرير اللجنة)، بيد أنهم ادَّعوا أن الدول الإفريقية حققت تقدماً ذا قيمة على طريق تحسين الحوكمة وتعزيز المؤسسات. وأخذ التقدم المحرز على صعيد التجارة والاستثمار، شكل سلسلة من الإجراءات الإدارية أكثر منه نتائج ملموسة، ولكنْ، كان في تزايد التركيز على البنية الأساسية، إشارة إلى التطور المحمود الممثل بإعادة اكتشاف أهمية تلك البنية، في دعم النمو الاقتصادي، وهو ما أشار إليه – أيضاً – التقدم المتجدد على صعيد التكامل الإقليمي. وحظيت المعونات الإنمائية الخارجية وتخفيف حدّة الدين بأهمية أقلّ؛ وهو ما مهّد الطريق للدفعة الكبيرة التي منحتها إياها قمة جلين إيجلز. وأشير إلى إحراز بعض التقدم على صعيد الصحة وفيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز، وإلى تقدم – وإن بشكل أقلّ – في مجالات أخرى.[هـ]

وقُدِّم التقرير المشترك اللحق إلى قمة هايليجندام لعام 2007، وهي التي استضافتها ألمانيا. وبحلول هذا الوقت، تراجع الاعتماد على الممثلين الشخصيين؛ نظراً إلى شروع منتدى الشراكة الإفريقية في الاضطلاع بدور أكبر في التنسيق والرصد للعمل. وفي الواقع، فإن تشجيع ذلك، كان من التوصيات الصريحة التي خرج بها التقرير. ولم يكن لدى الممثلين الشخصيين القدر نفسه من التقدم الملموس للإبلاغ بشأنه في الوقت الذي استمرت فيه المبادرات السابقة وصارعت – في بعض الحالات – لإحراز تقدم.[و] وكذلك كانت الحال عليه، عندما رفع الممثلون الشخصيون تقريرهم مرة أخرى في العام اللاحق، قبل انعقاد قمة هوكايدو لعام 2008، في اليابان.

وعلى العموم، فإن خطة العمل بشأن إفريقيا كانت لها فائدتها، من حيث التركيز على العمل الجماعي والحفز عليه، وإن اعتمدت – كما هي الحال في كثير من الأمور الأخرى – على قيادة مؤسسيها ودعمهم السياسي. ومع تكاثر المبادرات وتداخل الأحداث، انحسرت الرؤية والعزم اللذان اتسمت بهما المراحل الأولى؛ وأدّى تراكم مزيج معقد، [أو ما يُعرف بوعاء السباجيتي]، وهو مزيج مألوف من آليات وأجندات في المتابعة المترابطة والمتداخلة والمتنافسة؛ (بما في ذلك: خطتا عمل متعاقبتان، ولكنهما متميزتان ومنفصلتان بشأن إفريقيا)،[ز] إلى الاستنزاف المنتظم للتقدم القابل للقياس.

أ. ذُكر تحسين المعونات مراتٍ عدّة، وكذلك عرضٌ (محاط بالغموض)، بأن يوجَّه ما يصل إلى نصف مبلغ المعونات الملتزَم بها في مونتيري؛ (أي 6 مليارات دولار)، إلى دول إفريقية. إعلان الرئاسة، 27 حزيران/ يونيو عام 2002، انظر:

http://www.g7.utoronto.ca/summit/2002kananaskis/summary.html.

ب. تقرير التنفيذ الذي أصدرته قمة الثماني في إفيان [فرنسا]، وهو الذي قدّمه الممثلون الشخصيون حول إفريقيا إلى القادة بشأن خطة عمل المجموعة حول إفريقيا، انظر:

http://www.g8.fr/evian/english/navigation/2003_g8_summit/summit_documents/implementation_report_by_africa_personal_representatives_to_leaders_on_the_g8_african_action_plan.html.

جـ- بعض الممثلين الشخصيين – بمن فيهم: ممثل كندا – أصدر تقارير قطرية إلى جانب التقارير المشتركة.

د- تقرير جلين إيجلز، لمجموعة الثماني، من إعداد الممثلين الشخصيين حول إفريقيا، انظر:

http://www.dfid.gov.uk/Documents/publications/g8-africa-progress-report.pdf

هـ- التقرير المرحلي المشترك للممثلين الشخصيين بشأن إفريقيا التابعين لمجموعة الثماني حول الشراكة الإفريقية في إطار المجموعة. انظر:

http://www.g-8.de/Content/EN/Artikel/__g8-summit/anlagen/g8-africa-personal-report-long,property=publicationFile.pdf

و- خطة العمل بشأن إفريقيا المشتركة بين الاتحاد الإفريقي ونيباد لعام 2006، انظر:

http://www.oecd.org/dataoecd/0/18/37702253.pdf;

وخطة العمل بشأن إفريقيا المشتركة بين الاتحاد الإفريقي ونيباد لعام 2008، انظر:

http://www.oecd.org/dataoecd/28/10/41084201.pdf.

ز- انظر: http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N02/425/70/PDF/N0242570.pdf?OpenElement

ومنتدى الشراكة الإفريقية، أُسس من خلال مبادرة كندية إثر الضغوط التي مارسها أعضاء بارزون في نيباد، وهي التي تحوَّل المنتدى إليها بعد ذلك؛ لإرساء آلية رسمية يمكن أعضاء مجموعة الثماني وغيرهم من المؤسسات المتعددة الأطراف الكبيرة، أن ينسِّقوا من خلالها الأمور مع أعضاء نيباد؛ لتحسين جهود التنمية والتعجيل بها في جميع أنحاء إفريقيا. وفي القمة الفرنسية للمجموعة عام 2008، وُسِّع نطاق الحوار بين المجموعة والدول المؤسِّسة لنيباد، بحيث يشمل جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ بما أسهم إسهاماً جوهرياً في المعونات الإنمائية في إفريقيا. كما وُسِّع نطاق المشاركة على الجانب الإفريقي؛ ليشمل: الدول الأعضاء العشرين كلها في لجنة التنفيذ لرؤساء دول والحكومات في نيباد، والأمناء التنفيذيين للجماعات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية، وممثلاً عن مفوضية الاتحاد الإفريقي. كما انضم كذلك، رؤساء المؤسسات المتعددة الأطراف الدولية المهتمة اهتماماً كبيراً بالقضايا الإنمائية الإفريقية. وعُقد الاجتماع الأول لمنتدى الشراكة الإفريقية في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2003، في باريس.[28]

وكانت عملية التوسيع تلك، مهمة؛ إذ انحسر تأثير نيباد، وأُدمجت بانتظام في الاتحاد الإفريقي.[29] ومدى الأهمية التي ماتزال نيباد تحظى بها، أو فائدتها أساساً؛ بوصفها "مساهماً" في منتدى الشراكة الإفريقية؛ بوصفه طرفاً مستقلاً موضع شك، وكان هناك قلق متزايد بشأن نوعية الاهتمام الإفريقي بالمنتدى. وهناك كذلك، حالة من انعدام اليقين بشأن

احتمال كون المنتدى قادراً – أو غير قادر – على التحوّل مما كان أساساً مشروعاً اشتركت في استحداثه مجموعة الثماني ونيباد، إلى كيان قادر على استيعاب هياكل ما بعد مجموعة الثماني وما بعد نيباد، بيد أن المنتدى – بما لديه من وحدة دعم صغيرة تتخذ من مقر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس مقراً لها، وبطاقم لا يتجاوز عدده تسعة موظفين، وبميزانية محدودة – يشكل مثالاً جيداً على مبادرة تتوافر لها الإمكانية؛ كي تؤدي دوراً مفيداً، وهو دور المحفِّز ومركز تبادل المعلومات والراصد للعمل، في خضمّ المبادرات والتقارير بشأن إفريقيا.

مواضع القوة والضعف في الأهداف الإنمائية للألفية ونيباد ومنتدى الشراكة الإفريقية

إن الأهداف الإنمائية للألفية ونيباد ومنتدى الشراكة الإفريقية جميعها، تنطوي على التحدي نفسه وهو أنها جميعاً تتسم بالطموح – (وربما كان هذا الطموح مفرطاً) – وتلجأ إلى آليات جديدة ومحدودة. وكان السعي فيها جميعاً لتحويل العملية إلى أثر ملموس، بيد أن الطريقة التي اتجهت بها لتحقيق الرغبة الممثلة بإطلاق مختلف جوانب التنمية والحكم الرشيد عبر أنحاء إفريقيا، تنطوي على بعض العبر الاسترشادية، إزاء ما يتعلق بأهمية القيادة وتحديد الأهداف وترتيبات الإدارة القوية.

والأهداف الإنمائية للألفية، هي المبادرة ذات القاعدة الواسعة والمستوى الأعلى من بين المبادرات التي أُطلقت بشأن إفريقيا والتي صاحبت الدفعة التي قادتها مجموعة الثماني من أجل التنمية،[30] بيد أنه من غير المحتمل أن تتمكن إفريقيا من تحقيق أي من تلك الأهداف.[31] ويجادل النقّاد بأن الأهداف كانت على الدوام، مفرطة في الطموح، بحيث يتعذر تحقيقها خلال فترة زمنية وجيزة، وأنها اختيرت من دون إشارة حقيقية إلى واقع الأوضاع في الدول الإفريقية أو التواصل بينها وبين ذلك الواقع.[32] وبالفعل، فهناك من يرى من المعلقين، أن استخدام الأهداف الإنمائية للألفية، جعل الوضع يظهر في الكثير من الدول الإفريقية أسوأ مما هو عليه في الحقيقة.[33] وفي المقابل، يرى المدافعون أن مثل تلك الأهداف الطموح، كان ضرورياً لبثّ الشعور بالحاجة الملحة في نفوس صانعي السياسات، وأنها وفّرت الطاقة اللازمة للوصول إلى التزامات

مهمة؛ من قبيل: توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة.[34] ومع ذلك، ومع اقـتراب عـام 2015، كان هناك حاجة إلى التفكير على نحو أعمق، إزاء ما سوف يحلّ محـل الأهـداف الإنمائية للألفية، إن وُجد. والعناصر المفقودة في الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة، شـملت نظاماً من محفزات النجاح ومثبطاته وتوصيفاً مفصلاً للعائدات المتوخاة من مثل ذلـك النظام؛ وتوزيع مسؤولية التنفيـذ، وتـوافر الإرادة الـسياسية الكافيـة لـضمان التنفيـذ. والوكالة التنسيقية المركزية للأهداف الإنمائيـة للألفيـة، وهـي مـشروع الألفيـة الـذي يستضيفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 2007، تفتقر إلى الصلاحية الـسياسية المؤسسية للضغط في سـبيل التنفيـذ؛[35] واسـتهدفت جهـود المنـاصرة الذائعـة الـصيت أساساً دفع المـانحين إلى زيـادة التمويـل؛ بـما يجعـل الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة قابلـة للتحقيق بالقدر المستطاع، مع الإقرار بصورة غير علنية بأن تلك الأهداف لـن تُحقـق. وغابت الحوافز المعبَّر عنها بوضوح؛ كي تشارك الدول الغربية بالقدر الكافي، كما غاب الإشراف على تنفيذ الوعود بتلك المشاركة.

وقوة نيباد، تكمن أساساً في أنها رمزت للقيادة الإفريقية القوية والمخلصة في تحقيق تحسينات جوهرية. وفي الظروف المثالية، فإن نيباد – ومعها منتدى الشراكة الإفريقيـة – تقيس التقدم المحرز على صعيد تحقيق تلك الأهداف، وما يتولد من ذلك من تـأثيرات. وكما هي الحال بالنسبة إلى مجموعة الثماني، فإن تقويم ما لمثل ذلك المنتدى من تأثيرات في سياق مثل ذلك المجال الرحب من البيانات السريعة التغيّر وغير اليقينية، مهمـة صـعبة وتسمح بقدر كبير من التأويل القائم على التخمين. وهناك الكثـير مـن المبـادرات التـي روَّجت لها نيباد أو دعمتها، ضمن طيف عريض من القضايا شملت الزراعـة ومـصايد الأسماك والبنية الأساسـية وتـساوي الجنـسين والعلـوم والتكنولوجيـا. وبعـض تلـك القضايا؛ أدى إلى مشروعات مفيدة فيما يبدو، بينما ظلَّ بعض آخـر موضـوعاً لحـوارات الزملاء في المناسبات الاجتماعية فقط، أو بعبـارة أخـرى: حـبراً عـلى ورق. أمـا التعبـير الأبلغ عن الرغبة الإفريقية في التصدي للتحديات الإدارية المحددة في إطار نيبـاد، فقـد جُـسد بـاعتماد الآليـة الإفريقيـة لاسـتعراض الأقـران African Peer Review Mechanism،[36] وهي عملية طوعية لتقويم الآليـات الإداريـة لـدى الـدول الإفريقيـة المشاركة والعمل على تحسينها.

الإطار 3: الأعمال التجارية وإفريقيا: مبادرات القطاع الخاص

هناك محاولات أجريت لإنشاء شراكات بين مؤسسات القطاع الخاص؛ لدعم خطط النمو في جميع أنحاء إفريقيا. وشهدت فترة الرئاسة البريطانية لمجموعة الثماني عام 2005، عدداً من تلك المبادرات؛ بما فيها: شبكة الأعمال التجارية من أجل إفريقيا وشبكة الأعمال التجارية لمكافحة الفساد. وهناك الكثير من مجموعات الأعمال التي تركز على دول بعينها، سواء في مجموعة الثماني أو دول أخرى. وبعض المبادرات؛ من قبيل: مبادرة "الاتفاق العالمي" وهي التابعة للأمم المتحدة، يسعى لتعزيز نتائج التنمية من خلال نمو القطاع الخاص.[أ] وهناك مبادرة الاستثمار الإفريقية المشتركة بين نيباد ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.[ب] ويسعى مركز النمو الدولي الذي تموّله بريطانيا لتمويل المشورة المقدَّمة إلى الدول النامية؛ لتحسين مناخ ممارسة الأعمال التجارية لديها.[جـ] بيد أنه لما تُنشأ إلى الآن شراكات دولية حقيقية وفعالة بين المنشآت التجارية داخل إفريقيا وخارجها للعمل على بناء قدرات القطاع الخاص في الدول الإفريقية. ولو أمكن إقامة مثل ذلك التحالف لاضطلع بدور المحفِّز القوي والحريص على المصالح الذاتية؛ من أجل النمو في الوقت نفسه الذي يتيح فيه حماية السمعة، من حيث الأعداد والخبرة المتقاسَمة، وهو ما سوف يرغب فيه الكثير من الشركات الغربية، قبل التفكير في الاستثمارات الإفريقية بما تنطوي عليه من مخاطر وعائدات محتملة أيضاً.

أ. http://www.africacommission.um.dk/en

ب. http://www.oecd.org/document/51/0,3343,en_2649_34893_36167091_1_1_1_1,00.html

جـ. http://www.internationalgrowthcentre.org/index.php?q=node/96

ولم تمضِ وتيرة التقدم بالسرعة التي كان الكثير يأملها؛ بالنظر إلى أن 30 دولة[37] تقدمت بطلب الانضمام إلى الآلية، ولكنْ، لم يتم تقويم إلا عشر[38] دول فحسب؛ حيث جاءت النتائج متباينة من دولة إلى أخرى، (هناك ثلاث دول أخرى تمرّ حالياً بهذه العملية). وتعبيراً عن الالتزام السياسي بالحكم الرشيد والانفتاح على الانتقادات، أعطت الآلية الدول الخاضعة للتقويم إشارة إيجابية، بيد أنها عملية معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً. وربما كان التقدم أصعب حتماً مما كان متوقعاً؛ بسبب انزواء عنصر التجديد وتلاشي النيات الحسنة التي كانت موجودة في البداية. وهناك انتقادات متصاعدة للترتيبات الإدارية وإجراءات المتابعة في إطار الآلية؛[39] ونظراً إلى كون الآلية هي البرنامج الطليعي لمشروع نيباد، فإن ذلك يثير أسئلة، ليس أقلّها ما يتعلق بشأن الفعالية السياسية لنيباد. وبينما يُعَدُّ دمج نيباد، رسمياً في هياكل الاتحاد الإفريقي في كانون الثاني/ يناير عام 2010، نهايةً لحقبة، فإن النية المعقودة على استمرار نيباد؛ بوصفها مصدراً للأفكار والقيادة داخل إفريقيا، تؤكد مجدداً، القيادةَ السياسية القوية التي تعتمد عليها نيباد وغيرها من المبادرات المماثلة.

وقد تعرَّض المنتدى لانتقادات لأسباب ليس أقلّها أنـه أسـهم – في رأي بعـض كبـار صانعي السياسات؛ بمن فيهم: ثابو مبيكي – في إخماد طاقة الممثلين الشخصيين بشأن إفريقيا وأساء توجيه الزخم الذي حشده قادة نيباد ونظراؤهم في مجموعة الثماني؛ ما أضـعف عمليـة الإصلاح. ومع ذلك، فإن وحدة دعم الشركاء التنمويين التابعة للمنتـدى والكائنـة في مقـر منظمة التعاون الاقتصادي والتنميـة في بـاريس، وإن بـدت أحيانـاً غارقـة في البيروقراطيـة المؤسسية للدول المانحـة، قـد اضـطلعت بـدور مهـم في الـربط بـين الحكومـات الإفريقيـة والمؤســسات المتعــددة الأطـراف، ومنهـا: نيبـاد والاتحـاد الإفريقـي، أولاً، والمـانحون والمؤسسات المالية الدولية، وخصوصاً أعضاء مجموعة الثماني، ثانياً. ومكَّنتهـا مواردهـا مـن المساعدة على التنسيق والرصد للمبادرات الكثيرة ذات الصلة بالتنميـة، سـواء في إفريقيـا أو صوبها. واتسمت استعراضاتها المتبادلة السنوية لفعالية التنميـة بالـشمولية والأهميـة، وإن لم تتضح دائماً الصلة بين المبادرات والتأثيرات. ولكنْ، بينما تحظى الوحدة بموارد أوفـر مقارنـة إلى نيباد، وبينما تتسم ولايتها بمزيد من الوضوح وقابليـة الإدارة مقارنـة إلى كـل مـن: نيبـاد ومشروع الألفية، فهي تظلُّ – أسوة بغيرها – معتمدة على القيادة السياسية القويـة والفعالـة من داخل إفريقيا، وهو ما بدا غائباً من حين إلى آخر في السنوات الأخيرة. وهذا الأمر سوف تزداد أهميته أيضاً؛ إذا لزم – وهو ما يبدو محتملاً – أن يضطلع المنتـدى بعـبء أكـبر؛ للـدفع بخطة النمو في إفريقيا قدماً مع انحـسار الاهـتمام الرفيـع المـستوى لمجموعـة الـثماني ضـمن مجموعة العشرين. كما أن تلك المبادرات كافة، تفتقر إلى التواصل الكـافي والقطـاع الخـاص. وتحسين تلك الخصائص سيكون له دور محوري؛ إذا ما أريد للنمو أن يصبح متأصلاً في جميع أنحاء إفريقيا على نحو يدعم التنمية المستدامة والاستقرار والحدّ من الفقر.

أفول نيباد وخطة مجموعة الثماني بشأن إفريقيا

كان من بين القادة الذين مارس عليهم زعماء نيباد، ضغوطاً ناجحـة رئـيس الـوزراء البريطاني في ذلك الوقت توني بلير. وقد كان تأثُّره كبيراً إلى درجـة أنـه بنـى جزئيـاً رئاسـة المملكة المتحدة لمجموعة الثماني حول منح النمو الإفريقي دفعة كبرى عـام 2005، بيـد أن الرئاسة البريطانية كانت الحدّ الأقصى الذي يمكن أن يـصله توافـق عمـلي المنحـى بـشأن إفريقيا داخل مجموعة الثماني.

وبحلول عام 2005، بدأت نيباد نفسها في التفكك، وضعفت الصلة بين الرئيسين الناشطين مبيكي وأوباسانجو، واختلف مبيكي وبلير.[40] واستُنفد الجانب الإفريقي من الدفعة؛ للإصلاح الدولي، وانتقلت الشعلة إلى المنظمات غير الحكومية المناصِرة وهي المتمركزة في المملكة المتحدة أساساً ومعها الحكومة البريطانية؛ وأدى هذا، إلى تغيير القوى المحرِّكة. فبينما كانت نيباد، من بعض الجوانب، محاولة تتفاوض من خلالها الدول الإفريقية والدول الغربية على أساس من التكافؤ، اعتمدت لجنة إفريقيا والحملة التي صاحبتها، نهجاً يركز على الجوانب الإنسانية أساساً. وعلى الرغم من أن التقرير، كان يحمل العنوان: مصلحتنا المشتركة، فهو كان يفتقر إلى شرح راسخ فعال لأوجه مصلحة دول مجموعة الثماني – عدا المملكة المتحدة – في زيادة الجهود الرامية إلى دعم التنمية في الدول الإفريقية. وعلى صعيد المملكة المتحدة نفسها، فإن عام 2005، والحملة لمصلحة إفريقيا تزامَنا وقيام حكومة حزب العمال بالاصطفاف بفعالية، في عام من المقرر أن يشهد انتخابات؛ بوصف ذلك مجموعة تأييد للحملة بينها وبين التحالف والمنظمات غير الحكومية المناصِرة. وتحدَّثت شخصيات مرموقة من حزب العمال أمام التجمعات الجماهيرية، وقادت المسيرات بمساعدة فعالة من عدد من تلك المجموعات في السنة السابقة على الانتخابات. وبينما أُشرك البتّ في احتمال كون بعض تلك المنظمات غير الحكومية عمداً من حزب العمال للأغراض الانتخابية مسألة تتعدى نطاق هذا التقرير، أو لا،[41] فإن بالإمكان القول: إن تجربة عام 2005، ثبتت نوعاً من التوافق بين تلك المجموعات وحكومة حزب العمال بشأن الأساس العام لخطة مجموعة الثماني بشأن إفريقيا، وكيفية تجسيد ذلك في مؤتمرات قمة المجموعة، كما هو مبين في القسم الآتي.[42]

وظهرت مبادرات إيجابية كثيرة من هذه العملية، بيد أن أسلوب الترويج، وزعم حيازة السلطة الأخلاقية الظاهر في النهج البريطاني، استفزّا المسؤولين على مستويات كثيرة في الدول الثماني الأخرى؛ ما دفع بعض الناس إلى الشعور بأنهم واقعون تحت ضغط؛ للقبول بالالتزامات المقررة في قمة جلين إيجلز عام 2005، ويمكن أن نقول: إنه قوَّض الالتزام الحقيقي لدى تلك الدول، وقوَّض – كذلك – نهج "مجموعة الثماني جمعاء"، وهو الذي كان قد اعتمده كل من الرؤساء: مبيكي وأوباسانجو وبوتفليقة وواد. وأبدى

مسؤولون داخل الاتحاد الإفريقي، وفي عواصم مجموعة الثماني، قلقهم إزاء انحسار اهتمام بلير بنيباد، وسعيه لإحلال اللجنة محلها.[43]

ومنذ عام 2005، بقيت إفريقيا على جدول أعمال مجموعة الثماني، ولكن التوتر ازداد مع استمرار التراجع على صعيد الالتزامات التي قطعتها المجموعة على نفسها، عام 2005 وما قبله، بشأن رفع مستويات المعونات وقضايا أخرى. وافتقر البرنامج إلى القيادة السياسية المتسقة التركيز والقوية، سواء في مجموعة الثماني أو في إفريقيا. وشعرت الدول التي تولّت رئاسة المجموعة، أنها واقعة تحت ضغط؛ كي تستحدث مبادرات جديدة حول إفريقيا كل عام، بينما لم تُعطَ متابعة الالتزامات المقدَّمة فعلاً - بقصد أو بغير قصد - الاهتمام الكافي.[44] وقد كانت إحدى الاستجابات الرئيسية مُمثّلة بالسعي لتوسيع نطاق الجدل الدولي بشأن إفريقيا، (وقضايا أخرى أيضاً)، وإشراك الاقتصادات الناشئة والسريعة النمو.

دول الاتصال الخمس

تاريخ مجموعة الثماني وسابقاتها، حافل بدعوة وإشراك لكثير من الدول الأخرى، بحسب ما تقتضيه الظروف (وهو نهج يُطلق عليه أحياناً: "الهندسة المرنة").[45] وقد تم اختيار دول الاتصال الخمس، في أثناء رئاسة المملكة المتحدة لمجموعة الثماني عام 2005، ومُنحت الصفة الرسمية - ضمن عملية هايليجندام - في أثناء الرئاسة الألمانية.[46] ودول الاتصال الخمس؛ وهي المؤلفة من: البرازيل وجنوب إفريقيا والصين والمكسيك والهند، التأمت أول مرة حول التغير المناخي، بيد أن الاتجاهات المرتبطة جزئياً بمناصرة إفريقيا - كما هو مبين سابقاً - تقاربت والإقرار الأكثر جوهرية؛ وهو: أن هناك حاجة إلى تناول القوة الاقتصادية الناشئة للكثير من الدول غير الأعضاء في مجموعة الثماني، ضمن المناقشات العالمية بشأن الحوكمة.[47] بيد أن الترتيب المتعلق بدول الاتصال الخمس، لم يحظَ بالرضا الكامل يوماً؛ لأنه لم يمنع نشوء الانطباع - (وهو الذي شجعه بعض أعضاء مجموعة الثماني) - بأن أعضاءَ دول الاتصال الخمسِ، هم أطراف من الدرجة الثانية، حول طاولة مجموعة الثماني؛[48] ومثل تلك الهياكل، يندر حلّها على

المستوى الدولي؛ إذ عادة ما يُكتفى بتهميشها والسماح لها بالاضمحلال؛ ومن هنا، فإن الفضّ المقصود لدول الاتصال الخمس، أوائل عام 2010، في مواجهة المقاومة الأولية للمكسيك وجنوب إفريقيا، إنما يجسد الحقيقة التي مفادها أن البرازيل والصين والهند تلتزم - (في المرحلة الحالية على الأقل) - نموذجَ مجموعة العشرين.

وقد أسفرت مجموعة دول الاتصال الخمس عن نتائج محدودة، من حيث الأعمال الملموسة، ولكنْ، يتضح الآن أنها عملت؛ بوصفها مؤسسة وصل مفيدة لدى الانتقال من مجموعة الثماني إلى مجموعة العشرين؛ فالاجتماعات المنتظمة والرسائل غير الرسمية التي تم تعميمها بين أعضاء مجموعة الثماني ودول الاتصال الخمس، كانت لها فائدتها في التمهيد لأشكال التواصل الأكثر تكاملاً، وهي التي تتطلبها مجموعة العشرين، كما أن إجراء مناقشات بشأن الأمور الإنمائية والسياسية باشتراك وزارات أجنبية وإنمائية، ساعد على ضمان ألا تسيطر شواغل وزارات المالية وحدها على أعمال مجموعة العشرين؛ كما بدا الوضع في وقت من الأوقات. وقد يصبّ ذلك، في مصلحة الدول الإفريقية التي قد تُغفل - خلافاً لذلك - احتياجاتها من الاقتصاديين والمسؤولين ذوي الصلة بذلك، ممن يُركز اهتمامهم أساساً في إنشاء نظام مالي دولي تسيطر عليه شواغل العالم الغني.

مجموعة الثماني بوصفها منتدى فعالاً

اضطلعت مجموعة الثماني، بدور مهم في التنمية الإفريقية في السنوات الأخيرة، وإن ظلَّ ذلك الدور محدوداً؛ مقارنة إلى دور عوامل أخرى؛ منها: الإصلاحات الداخلية في جميع أنحاء إفريقيا، وصعود طبقة وسطى ذات صوت مسموع سياسياً في الكثير من الدول الإفريقية، والزيادات في أسعار السلع. وبينما يبدو أن مجموعة العشرين، سيطرت بسرعة على كثير من جوانب الدور الذي كانت مجموعة الثماني تضطلع به، فمن المحتمل أن تظلَّ هذه الأخيرة مرتكَزاً مهماً - وإن متضائلاً - للجهود الإنمائية ذات الصلة بإفريقيا سنوات عدّة قادمة، بينما تخضع تجمعات دولية أخرى؛ من قبيل: مجموعة العشرين، للتجربة. ومن غير المؤكد احتمال كون مجموعة العشرين ستبقى الهيئة الرئيسية التي تناقَش فيها مسائل الحوكمة الاقتصادية، فضلاً عن القضايا الأخرى، أو لا. ومن

غير المحتمل أن يطرأ تحسّن على تركّز الثروة العالمية المقترنة بالمجموعة الصغيرة والقابلة للإدارة نسبياً، وهي التي تمثّلها مجموعة الثماني؛ بوصفها مرتكزاً فعالاً للمجموعات الترويجية، مهما اتضحت الأخطاء التي ينطوي عليها ذلك.

مسألة الرصد ونوعية البيانات

إن قياس التأثير والفعالية لهيئة رفيعة المستوى؛ كمجموعة الثماني إزاء ما يخص إفريقيا، مسألة صعبة بطبيعتها، بيد أن هناك الآن مخزوناً متنامياً من البيانات المتاحة لتعقُّب التنمية عبر أنحاء القارة، والجوانب المختلفة لسلوك الجهات المانحة كذلك، وخصوصاً إثر التزامات مجموعة الثماني. ومما يكتسي بالقدر نفسه من الأهمية، تزايد التقارير التي تسعى لتفسير تلك البيانات لاستخلاص استنتاجات أوسع نطاقاً بشأن التقدم المحرز. والتقارير التي تشير إلى التزامات مجموعة الثماني؛ تشمل: مركز معلومات مجموعة الثماني وفريقها البحثي ضمن جامعة تورونتو، والعمل الذي تضطلع به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن إعلان باريس وخطة عمل أكرا، وتقارير أكثر تركيزاً على المناصرة؛ من قبيل: التقارير السنوية التي يعدّها الفريق المعني برصد التقدم في إفريقيا، والراصد الإفريقي، ومؤسسة مو [محمد] إبراهيم، ومؤسسة وان One، [وهي للترويج ضد الفقر المدقع والأمراض القابلة للوقاية].

وهذه التقارير كافة تواجهها تحديات متشابهة. والتحدي الأوسع نطاقاً يرتبط باتساق البيانات ودقّتها؛ ولهذا الأمر مغزاه الخاص، إزاء ما يخص إفريقيا؛ بسبب رداءة نوعية البيانات بشأن جوانب كثيرة للدول الإفريقية بصفة خاصة وعدم اتساقها ونقصها. ومن شأن إجراء المزيد من التحليل للتأثير المحتمل في السياسات؛ بما في ذلك: مراجعة نوعية مصادر البيانات المستخدمة عموماً في التقارير، أن يمثّل خطوة إيجابية إلى الأمام. ويبدو أن النقاش محدود بشأن هذه القضية، وإن كان هناك تسليم بين الخبراء بوجود المشكلة. والمؤكد هو أن الخبراء الذائعي الصيت ممن يطرحون توصيات جوهرية بشأن السياسات التي يمكن أن تكون لها عواقب واسعة، لا يسلطون الضوء بالقدر الكافي على تلك الضبابية، إزاء ما يتعلق بالبيانات.

الإطار 4: مجموعة الثماني والأمن

إن أحد المجالات التي يمكن أن يبقى فيها ميراث مجموعة الثماني هو السلام والأمن.[أ] وفكرة إفريقيا؛ بوصفها منطقة قد تلزم فيها التدخلات الأمنية الخارجية ليست بجديدة، إذ ظهرت، منذ تسعينيات القرن العشرين، مجموعة جديدة من المفاهيم حول الحاجة إلى استحداث مبادئ قائمة على القواعد وأساسها التوافق. وهذا التوجه قاده داخل إفريقيا، روّاد نيباد، مع بدء اتصالهم بأعضاء مجموعة الثماني، بدءاً من عام 2000. وعلى الصعيد الخارجي، قادت كندا حملة داخل الأمم المتحدة؛ لتطوير مفهوم "مسؤولية الحماية"، كما تم تعريفها في تقرير واسع الصدى أصدر عام 2001، بالعنوان نفسه.[ب]

والمبادرتان كلتاهما، آتتا أكلهما من خلال خطة عمل إفريقيا لعام 2002؛ حيث تعهّد أعضاء مجموعة الثماني بأنهم، في شراكة مع الدول الإفريقية، "عازمون على جعل منع الصراعات وتسويتها الأولوية القصوى".[جـ] وهناك عدد من تعهدات الخطة، وأهدافها التي بُني عليها في قمم لاحقة لمجموعة الثماني، وكذلك في عدد من التقارير الرفيعة المستوى التي أعدّتها الأمم المتحدة؛ ومن بين أهمّ تلك التعهدات والأهداف: الالتزام بالتدريب والتجهيز لقوات قوامها 75 ألف عنصر؛ للاضطلاع بواجبات حفظ السلام، ودعم تطوير البناء الإفريقي في مجال السلام والأمن. وقد اضطلع الاتحاد الأوربي بدور بارز بصفة خاصة في ذلك؛ بوصفه جزءاً من استراتيجيته المعنية بإفريقيا. كما ازدادت فعالية التنسيق؛ نتيجة ظهور [منتدى] مجموعة الثماني++/ مركز تبادل المعلومات بشأن إفريقيا (G8++ Africa Clearing House)، وهو الذي يسعى لجمع كبار المانحين والمساهمين والمنظمات الدولية والإقليمية؛ لتحسين عمليات دعم السلام.[د]

[أ] للاطلاع على تقويم أشمل لمواضع القوة والضعف، انظر:

Alex Vines, 'G8 and EU support to African Efforts in Peace and Security: A European Perspective,' in Nicoletta Pirozzi (ed.), *Ensuring Peace and Security in Africa: Implementing the New Africa-EU Partnership*, IAI Quaderni, English series 17 (Rome: Istituto Affari Internazionali, May 2010).

[ب] http://www.responsibilitytoprotect.org/index.php/publications/core-rtop-documents

[جـ] انظر:

http://www.canadainternational.gc.ca/g8/summit-sommet/2002/action_plan_africa-plan_action_afrique.aspx?lang=eng.

[د] http://www.g8africaclearinghouse.org

أما التحدي الرئيسي الثاني، وهو يرتبط بالتحدي الأول، فيخصّ حيادية الإبلاغ؛ حيث يمكن فهم الرغبة في "الترويج" للبيانات، والتقدم أو "التقليل" من شأن ذلك. والتحدي يزداد استعصاءً بالنسبة إلى المجموعات الترويجية، وخصوصاً في أوقات

مؤتمرات القمة؛ نظراً إلى وجود حافز قوي للتعظيم من أثر القيام بالحملات؛ وكان من الأمثلة الجيدة على ذلك: الجدل المعاصر بشأن نجاح قمة جلين إيجلز لعام 2005؛ إن عُدت ناجحة.[50] وعلاوة على ذلك، فإن المجموعات الترويجية ووسائل الإعلام الدولية التي تغطي موضوعات إفريقيا، يقع معظم مقارّها في المملكة المتحدة، وفي لندن تحديداً، ولا يكاد يوجد "اعتبار" متوازن، إزاء ما يمكن أن يكون لهذا التجمع الثقافي وذلك الالتقاء الجغرافي من تأثير في أطر الإبلاغ وطبيعته.[51]

ما الذي يعنيه الانتقال من مجموعة الثماني إلى مجموعة العشرين؟

في أيلول/ سبتمبر عام 2009، التقى قادة مجموعة العشرين في بيتسبرغ واتفقوا، بدعم من الولايات المتحدة، على وضع إطار للمناقشات المستقبلية بشأن التعاون الاقتصادي من خلال مجموعة العشرين أساساً، بدلاً من مجموعة الثماني. ومع اضطلاع مجموعة العشرين بدور أبرز، إزاء ما يتعلق بالحوكمة العالمية، يُحتمل أن يتضاءل دور مجموعة الثماني؛ بوصفها مركزاً لانتباه مجموعات الترويج والضغط، وإن استمر احتفاظها بدرجة من التأثير.[52] وكانت قمة مجموعة الثماني في ماسكوكا الكندية في حزيران/ يونيو عام 2010، وقمة العشرين التي اشتركت كوريا الجنوبية في رئاستها في تورونتو بعد ذلك مباشرة، من أوجه عدّة، نقطتي إغلاق هذا الفصل من فصول تركيز مجموعة الثماني على إفريقيا. وعلى الرغم من أن كندا ترغب في الإبقاء على مجموعة الثماني؛ بوصفها منصة لقضايا التنمية والأمن الدولي، (وكذلك التأثير الكندي في الشؤون العالمية)، فقد قبل رئيس الوزراء ستيفن هاربر، الدور الحساس الذي اضطلعت به مجموعة العشرين، في الاستجابة للاضطرابات المالية العالمية الأخيرة.[53] وعبّر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، عن درجة من التناقض إزاء مجموعة الثماني؛ إذ رفضها في البداية؛ ليتساءل لاحقاً، (وخصوصاً منذ أن أصبح واضحاً أن مجموعة الدول الأربع عشرة لا يُحتمل قيامها):[54] هل ماتزال تنطوي على قيمة أو لا؟[55] وعلى الرغم من هذا الغموض، فإن مجموعة العشرين تتمتع بزخم؛ أما السؤال فهو يتعلق بكيفية المضي قدماً بالتركيز الدولي المحدد على احتياجات إفريقيا الخاصة.

وقد أشار المسؤولون في كوريا الجنوبية بالفعل، إلى أن التنمية الدولية، سيكون لها دور في خطتهم لعام 2010، (وإن كان ما نسبته 70 في المائة منها يركز على مسائل مالية عالمية سبق الاتفاق بشأنها)[56] - وبعض في كوريا الجنوبية - يرى أن الاهتمام بالتنمية في الدول الأخرى، دليل على وضع التطور التام في دولته.[57] بيد أن كوريا الجنوبية حريصة أيضاً على عدم توسيع ولاية مجموعة العشرين بسرعة مفرطة؛ لتشمل أموراً تتجاوز اهتماماتها الاقتصادية الأساسية؛ اعتقاداً منها بأن ذلك كان خطأً اتسمت به العملية الخاصة بمجموعة الدول السبع/ الثماني.[58] وفي الواقع، فقد أشار إعلان بيتسبرغ، إلى التزامات واسعة لتحسين "الوقود والغذاء والتمويل لفقراء العالم"؛ بما في ذلك: تدابير محددة بشأن الأمن الغذائي، وكذلك الدعوة إلى توسيع نطاق الحصول على التمويل البالغ الصغر واتخاذ المزيد من الخطوات لمعالجة تأثيرات تغير المناخ في الفقراء.[59] وقد خرجت قمة لندن أيضاً، بالتزامات عدّة؛ لتخفيف حدّة التأثيرات في الفقراء؛[60] ومن الأمور ذات الأهمية الحاسمة: أن بعض صانعي السياسات في دول مجموعة الثماني، ينظر إلى مجموعة العشرين؛ بوصفها منتدى يمكّن من النقاش مع القوة الناشئة بشأن مفهوم المشاركة الفعالة نفسه في التنمية. ومن المؤكد أن ثمة فرقاً واضحاً بين الأسلوب الذي به يؤطّر كثير من دول مجموعة الثماني التنمية - انطلاقاً من "اعتبارات" الجوانب الإنسانية والحوكمة والمساعدات - والتصور الموجود لدى كثير من القوى الناشئة، وهو الذي يرتبط أساساً بالنمو الاقتصادي الذي تقوده الاستثمارات. ومن النقاط الرئيسية أن كثيراً من أعضاء مجموعة العشرين، مايزال دولاً نامية، بينما آخرون؛ مثل: كوريا الجنوبية، كانوا دولاً فقيرة قبل أقل من جيل مضى. وتصوُّر هؤلاء، معنى التنمية وكيفية مساعدتها أو تقويضها، كثيراً ما يكون مباشراً، بدرجة تتعدى كثيراً ما هو عليه لدى مجموعة الثماني. وتتوافر لكوريا الجنوبية؛ بصفتها رئيسة مجموعة العشرين عام 2010، الفرصة للاضطلاع بدور الجسر بين تلك التصورات المختلفة للتنمية، كما أن التقدير العالي الذي يكنّه الاتحاد الإفريقي لمؤتمرات القمة التي استضافتها كوريا الجنوبية مؤخراً بشأن إفريقيا، يمثّل أساساً قوياً يمكن البناء عليه.

ومجموعة الثماني، تاريخها طويل بما يكفي؛ لأن تكون قد وضعت قواعد للسلوك والعمل، وهي الأمر الذي ماتزال مجموعة العشرين تفتقر إليه؛ ولهذا السبب، ستمرّ سنوات قبل أن يتطور أسلوب عمل مجموعة العشرين تطوراً كاملاً. ومن غير الواضح، هل ستُطور مجموعة العشرين إلى عملية قابلة للتنبؤ على غرار مجموعة الثماني أو لا؟[61] وهناك بالفعل، بعض الدول الإفريقية التي تدعو إلى توسيع نطاقها؛ [أي مجموعة العشرين]؛ لتشمل المزيد من الأعضاء الأفارقة، وثمة قلق من كونها استنساخاً لأولويات مجموعة الثماني فقط.[62] وفي جنوب إفريقيا على وجه الخصوص، تساور الشكوك كبار صانعي السياسات بشأن احتمال كون مجموعة العشرين ضيقة على نحو مفرط أو لا، ومعرفة مدى مناسبة دمجها في الأمم المتحدة، أو عدم ملاءمة ذلك،[63] أما مجموعة الثماني فستواصل نشاطها بجدول أعمال أمني، وهو ما قد يكون - كما لوحظ - أحد إسهاماتها الأكثر استمرارية، إزاء ما يخص إفريقيا. ويُحتمل أن يركِّز اتجاه مقترح ضمن ذلك، على دول مستضعفة؛ مثل: اليمن وأفغانستان وهايتي، وإن تناول عدداً من الدول الإفريقية أيضاً. ولكنْ، لا يُحتمل أن يُقدَّم كثير من الالتزامات الجديدة المهمة بشأن إفريقيا تحديداً على مستوى القمة، سواء في مجموعة الثماني أو مجموعة العشرين؛ لأسباب ليس أقلّها أن ثمة كثيراً من المبادرات النشيطة على جدول الأعمال الدولي، ولكنْ، أيضاً - كما أشير سابقاً - لأن الزخم تراجع. ورئيس الوزراء ستيفن هاربر، أشار فعلاً إلى أن الرئاسة الكندية لمجموعة الثماني، ستركز على: مراجعة الحسابات وتحسين تنفيذ الالتزامات المقدمة بالفعل، إزاء ما يخص التنمية.[64]

وكما تمت المناقشة في الفصل السابق، فإن ظهور مجموعة العشرين، يمثِّل كذلك، تحولاً جذرياً في طريقة توزيع القوة عالمياً؛ فبينما تشكِّل دولة إفريقية واحدة - هي جنوب إفريقيا - جزءاً من مجموعة العشرين، ولديها فرصة لأن تكون في قلب تلك التغيرات، فإن هناك دولاً أخرى؛ مثل: إثيوبيا وأنجولا وأوغندا وغانا ونيجيريا، أصبحت أكثر نشاطاً على الصعيد الدولي، وأكثر استعداداً للتنظيم على مستوى مجموعة السبع والسبعين وداخل الاتحاد الإفريقي وفي منتديات أخرى للتفاوض بشأن مصالحها على طائفة من الجبهات، ولتأمين تلك المصالح.[65] وكان مؤتمر تغير المناخ لعام 2009، في كوبنهاجن، مثالاً ملحوظاً

على اعتماد الدول الإفريقية موقفاً مشتركاً والتمتع بنفوذ عالمي مهم، (وإن انهارت هذه الجبهة بالقرب من انتهاء المؤتمر)؛ ولا يعني ذلك، أن المبادرات الإنسانية المتعددة الأطراف والرفيعة المستوى، ستصبح عديمة الفائدة أو أقل استحساناً في المستقبل المنظور؛ فالحملات المنسَّقة دولياً بشأن الصحة وتخفيف الفقر وتوفير الغذاء، ستكون مطلوبة ومستمرة، ولكن يُحتمل أن يتم التنسيق على مستوى أدنى من مجموعة الثماني أو مجموعة العشرين – على سبيل المثال – في منتدى الشراكة الإفريقية. كما ستزداد أهمية منتديات إقليمية؛ من قبيل: مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في إفريقيا الذي تستضيفه اليابان، والشراكة بين الاتحاد الأوربي وإفريقيا، ومنتدى التعاون بين الصين وإفريقيا الذي تستضيفه الصين. ومن زاوية أكثر تحديداً، سيحتاج بعض الدول الإفريقية؛ مثل: جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال، إلى دعم خاص، وربما إلى تدخلات متعددة الأطراف، بيد أن عدداً متنامياً من الدول الإفريقية، سيحتاج إلى دعم أكثر تركيزاً على نمو الأعمال وبناء القدرات.

إرث مجموعة الدول الثماني

يبدو من الإنصاف الخلوص عموماً إلى أن مجموعة الثماني؛ بإمكانها أن تعزو إلى نفسها بعض الفضل في العمل؛ بوصفها بؤرة اهتمام، ومركزاً لتبادل المعلومات ونصيراً، إزاء ما يخص بعض المبادرات المحددة المتعلقة بإفريقيا. كما أنها اضطلعت بدور رئيسي في قلب حقيقة الاتجاه المتراجع سابقاً للمساعدات الموجهة إلى إفريقيا، بيد أن موضوعي: السرعة، والموارد التي بها استجاب أعضاؤها للأزمة المالية العالمية الأخيرة، يدلّان على مدى تدنّي التصور الفعلي لمركز التحديات الإفريقية على سلم الأولويات؛ مقارنة إلى القضايا التي يسهل تحديدها؛ بوصفها تشكِّل تهديداً مباشراً لمصالح أعضاء مجموعة الثماني. وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن التقدم الذي أحرزته مجموعة الثماني، جاء أساساً؛ نتيجة مباشرة للقيادة من داخل إفريقيا نفسها؛ وتراجع التقدم مع ضعف القيادة. ويؤكد ذلك مجدداً، مدى أهمية أن تقدَّم إلى دول مجموعة الثماني وغيرها، أسباب مقنعة وقائمة على المصلحة الذاتية؛ للانشغال بإفريقيا. كما أنه يؤكد الأهمية المركزية للقيادة الإفريقية الواضحة الأهداف والمتمكِّنة والاستراتيجية.

الإطار 5: لجنة العشرة: هل هي "نيباد" هادئة لحقبة مجموعة العشرين؟

شكِّلت لجنة العشرة C10؛ استجابةً للأزمة المالية العالمية، وعقدت أول اجتماع لها في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2008، بينما تمت الاجتماعات اللاحقة في دار السلام وأبوجا، ثم في كيب تاون في شباط/ فبراير عام 2010.[أ] ولجنة العشرة، المؤلَّفة من وزراء مالية كل من: تنزانيا وجنوب إفريقيا والكاميرون ومصر ونيجيريا، ومحافظي المصارف المركزية في كل من: بوتسوانا والجزائر وكينيا، والمصرف المركزي لدول غرب إفريقيا، ومصرف دول وسط إفريقيا، يشترك في رئاستها كل من: الاتحاد الإفريقي ومصرف التنمية الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة.[ب] ويُمثِّل دور لجنة العشرة جزئياً، بتحسين التنسيق المتعلق بالتدابير الاقتصادية على مستوى القارة ككل؛ لمعالجة تأثير الأزمة المالية، بيد أنها تجسيد أيضاً للحقيقة التي مفادها أنه في مختلف المنتديات المتعددة الأطراف أو الأجهزة التنظيمية؛ مثل: مجموعة العشرين أو لجنة بازل للرقابة المصرفية، فإن جنوب إفريقيا هي وحدها التي تحظى بمقعد رسمي؛ بسبب حجم اقتصادها، ولكنْ، مع شبه توقّع في أحيان كثيرة بأنها ستمثِّل إفريقيا ككل أيضاً. وتسعى لجنة العشرة لتوفير الدعم والمدخلات لمساعدة جنوب إفريقيا، أو أي دولة إفريقية أخرى، قد تجد نفسها في محادثات تتعلق بالتمويل الدولي؛ للعمل على نحو أكثر فعالية لما فيه مصلحة القارة كلها.

وماتزال لجنة العشرة، في مراحل تشكيلها الأولى، وقد أنشئت، على غرار مجموعة العشرين؛ استجابة لمواضع نقص ملحوظة في بنى قائمة من قبل. وعلى عكس نيباد، فإن لجنة العشرة، المؤلفة من اقتصاديين ووزراء مالية، ليست تجمعاً سياسياً، وليس لديها برنامج واضح لتأمين "صفقة جديدة" لمصلحة إفريقيا، وهي أقلّ طموحاً بكثير من نيباد، وتحظى باهتمام أقلّ بكثير، بيد أنها تمثِّل تحدياً للقادة السياسيين الأفارقة وللاتحاد الإفريقي، من حيث إنها تعتمد – صراحةً – عقلية الإصلاح ويمكنها أن تحظى بصلاحيات واسعة، إزاء ما يتعلق بالقضايا المالية. وما من إشارات، إلى أن لجنة العشرة تودّ تجاوز ولايتها المالية أو تحدّي أجهزة؛ من قبيل: الاتحاد الإفريقي؛ كي تصبح الجهاز الرئيسي الممثل لإفريقيا، ولو بشأن مثل تلك القضايا. وفي ذلك نقطة قوة عظيمة؛ فما من ضمان بأن لجنة العشرة، ستبقى، أو تؤصِّل أكثر من مجموعة العشرين، ولكنها قد تثبت أنها وسيلة فعالة وهادئة لضمان الانتباه إلى احتياجات إفريقيا، حتى عندما تكون فرادى دولها مستبعَدة من المناقشات الدولية.

[أ] انظر:

'C10 calls on non-regional member countries to support general capital increase', press release, AfDB, 21 February 2010, http://www.afdb.org/en/news-events/article/c10-calls-on-non-regional-member-countries-to-support-general-capital-increase-5606./

[ب] الموقع الشبكي للجنة العشرة الذي يستضيفه مصرف التنمية الإفريقي، وعنوانه:

http://www.afdb.org/en/topics-sectors/topics/financial-crisis/committee-of-ten/.

والأمر الأصعب بكثير، هو إصدار حكم بشأن مدى إسهام أعمال مجموعة الثماني في الأداء الاقتصادي الإفريقي. ومعظم الدول الإفريقية شهد تحسناً، من حيث الجوانب الاقتصادية الرئيسية طوال السنوات العشر الماضية. وبينما بلغ متوسط معدلات النمو عبر القارة 2.5 في المائة ما بين عامي 1990 و1999، فإنه ارتفع إلى 4.8 في المائة ما بين عامي 2000 و2008. [66] وعلى مدار الفترتين نفسيهما، تراجع [معدل] التضخم من 11 في المائة إلى 6.8 في المائة، بينما بقيت معدلات نمو السكان ثابتة تقريباً عند 2.3 في المائة، بيد أن هذه الأرقام الشاملة، تحجب تبايناً واسعاً في الأداء؛ فبينما ازداد عدد الفقراء بالأرقام المطلقة، فقد تراجع؛ بوصفه نسبة إلى السكان؛[67] كما ارتفع عدد الحائزين دخلاً قابلاً للتصرف؛ وهو ما ساعد عليه التحسن المنتظم في تنفيذ الإصلاحات على صعيد الأعمال والحوكمة؛[68] وأدى ذلك - مقترناً بالفرص والدعاية المتناسبتين وارتفاع أسعار السلع والاكتشافات النفطية الجديدة وتجدّد الاستثمارات الآسيوية - إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث بلغت الزيادة السنوية في تدفقات هذا النوع من الاستثمار التي سجلتها إفريقيا في النصف الأول من عام 2008 - أي: قبل الأزمة المالية مباشرةً - نسبة 27 في المائة. وكانت تلك الاستثمارات، وهي التي بلغت قيمتها 87.6 مليار دولار، أعلى مما كانت عليه لدى اليابان أو جنوب آسيا أو جنوب شرق آسيا أو جنوب شرق أوربا.[69] ومرة أخرى، كان الجزء الأكبر من هذه النسبة، في شكل استثمارات نفطية وغازية كثيفة الاعتماد على رأس المال، وتحجب الأرقام، كثيراً من التباينات، بيد أن الصورة بشكل عام، كانت تنمّ عن تحسن منتظم، وإن كان هشاً نوعاً ما، وغير متكافئ، من وجهة نظر النمو الاقتصادي.

وما بدأ قبل نحو عشر سنوات، محاولةً لإيضاح بؤرة وحيدة لشراكة "دولية وإفريقية" وتفعيلها، حول خطة عمل إفريقيا تبدد، كما تم الوصف سابقاً، إلى عدد كبير من المبادرات المتداخلة والمتنافسة الناشئة من وكالات عدّة، وحكومات ومؤسسات متعددة الأطراف، بحيث أصبح الآن من المستحيل فصل السبب عن النتيجة؛ (إذا أمكن ذلك أصلاً)؛[70] وبهذا المعنى، فإن من غير الممكن الجزم بأن انشغال مجموعة الثماني بإفريقيا؛ قد أدى إلى تحسين النتائج، من حيث الأرقام الشاملة للنمو الاقتصادي؛ وإن كان من المؤكد أنه أدى إلى تحسّن عام.

في أثناء قمة بيتسبرغ، لمجموعة العشرين في أيلول/ سبتمبر عام 2009، قال أحد قادة مجموعة الثماني، من دون تحفظ: إن مجموعة الثماني قد أخفقت. وأقرّت شخصية أخرى من كبار صانعي السياسات، بأن عملية مجموعة الثماني تحوَّلت، في سنواتها الأحدث عهداً، إلى "سيرك"، بيد أن المرحلة الحالية من ارتباطات مجموعة الثماني بإفريقيا وبشأنها؛ أسفرت عن عدد من التحسينات، إزاء ما يخص المعونات؛ بما في ذلك: رفع مستوياتها وتحسين نوعيتها وتعزيز تنسيقها. وتسعى الرئاسة الكندية لمجموعة الثماني لعام 2010 – بوصف ذلك جزءاً من نهج قائم على "العودة إلى الأساسيات" – لتقويم الالتزامات السابقة لمجموعة الثماني، إزاء ما يتعلق بالتنمية منذ عام 2005، من خلال عملية مساءلة؛ والقصد، من ذلك، هو إعداد تقرير موضوعي بشأن ما قامت به المجموعة ومواضع إخفاقها؛ ومن ثم استخلاص الدروس التي ستكون مفيدة للرئاسات المستقبلية لمجموعة الثماني ومجموعة العشرين.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالالتزامات العامة، فإن من المحتمل أن تحققها مجموعة الثماني بحلول قمة عام 2010، في كندا. ومن الأمور شبه المؤكدة، أن تَفِي كندا والولايات المتحدة واليابان بتعهداتها، وستفي المملكة المتحدة أيضاً، بتعهداتها مع زيادة ضئيلة في ميزانيتها الخاصة بالمعونات، وكذلك قد تفعل ألمانيا،[72] أما فرنسا وإيطاليا، فهما وحدهما المحتمل أن تتخلفا بدرجة كبيرة. فقد خفضت إيطاليا ميزانيتها المخصصة للمعونة بواقع النصف في الفترة السابقة على رئاستها لقمة مجموعة الثماني عام 2009. (من باب المفارقة، أن ساعد تراجع الناتج المحلي الإجمالي لدى جميع دول مجموعة الثماني؛ نتيجة للكساد الأخير، كثيراً، بعض تلك الدول على زيادة المعونة؛ بوصفها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

والنتائج على صعيد الصحة، أفضل على نحو شبه مؤكد مما كانت ستكون عليه لو لم تكن هناك مبادرات ذات صلة مباشرة بقرارات اتخذتها مجموعة الثماني. وقد ارتفع أيضاً، عدد الشبان في التعليمين الابتدائي والثانوي، (وإن لم يكن في التعليم الجامعي)؛ بفضل الخطوات التي اتخذتها المجموعة. وكما سبقت الإشارة، فقد خُصصت استثمارات كبيرة

الحجم؛ لدعم الجهود الإفريقية على صعيد السلم والأمن، وتم تحقيق تقدم محدود، ولكنه مهم، وأُحرز تقدم أقلّ على صعيد الزراعة وإزاء ما يخص المياه والمرافق الصحية.

لقد حققت مجموعة الثماني، بعض النجاح في تعزيز التقدم في التنمية الإفريقية وإدامته، وحُسب لقادة المجموعة عام 2000، إرادتهم تلبية اقتراحات مؤسسي نيباد واعتمادها، وكذلك القرار بدعم منتدى الشراكة الإفريقية عام 2003. ومنذ ذلك الحين، استجدت نقاط تحول مهمة؛ من قبيل: التزامات عام 2005، المحددة بزيادة المعونة لإفريقيا بأكثر من ضعف مستوياتها لعام 2004، في عام 2010، والالتزام بشطب كل الديون المستحقة على الدول المؤهَّلة، بيد أن معظم بيانات مجموعة الثماني تجنب إدراج مدخلات ومخرجات وتواريخ وأهداف محددة. وبدلاً من ذلك، فإن قيمة مجموعة الثماني - كما أشير سابقاً - نبعت من مناصرتها القضايا، (من القضايا العالية الأهمية؛ مثل: التنمية الإفريقية ذاتها، إلى آليات التمويل الابتكارية الأكثر تحديداً، أو الصندوق العالمي لمكافحة الأيدز والسل والملاريا)، وترويجها ومؤازرتها لما هو قائم وجديد من المبادرات؛ (من قبيل: نيباد ومنتدى الشراكة الإفريقية)، والعمليات؛ (من قبيل: توافق آراء مونتيري، وإعلان باريس، وخطة عمل أكرا).

وفي هذا السياق، فإن قياس النجاح أكثر ذاتية subjective؛ [أي أكثر ارتباطاً باتجاهات الجهة القائمة على القياس]؛ ما يشير إليه ربط بسيط بين الالتزامات والنتائج فقط. والزيادة في عدد المنظمات والمنشورات الراصدة لالتزامات مجموعة الثماني ونوعيتها - على تباين درجات تحديدها - أمر مرحَّب به جداً، ويوفر مؤشرات مفيدة. ويتضمن تقريرا [مؤسسة] وان والفريق المعني برصد التقدم في إفريقيا، بصورة خاصة، تقويمين قيِّمين، وبعض الثناء على جهود مجموعة الثماني يخفِّف منه إلى حد بعيد انتقاد الإخفاقات. وعلى النقيض الآخر، هناك بعض منظمات المجتمع المدني المتطرفة التي توجه انتقادات أشدّ بكثير لجهود مجموعة الثماني.[74] والتركيز الكندي عام 2010، على المساءلة بشأن التزامات المعونة المقدمة من مجموعة الثماني بدءاً من عام 2005؛ أدى إلى جهود لإجراء تحديد كمّي للالتزامات المقدمة كل عام، وتحديد ما قدمته كل حكومة، بيد أن التمييز بين الالتزام

المحدد بزمن والإلهام أو النية، أمرٌ مايزال ينطوي على تحدٍّ كبير أمام التقويم الموضوعي للنجاح والإخفاق. والخطورة تكمن في أن أي أحكام من هذا النوع، تغرق حتماً في مستنقع مزاعم الانحياز والتنميق. وهذا العجز عن المراجعة، هو ذاته قصور أساسي يبعث على القلق في نشاط مجموعة الثماني السابق بشأن إفريقيا، مع العلم أن هذا النشاط اضطلع به ثمانية من النظم البيروقراطية الأكثر تطوراً في العالم. ولا يُعَدُّ من قبيل التخوين المفرط القول: إن تلك الضبابية، كانت استراتيجية متعمدة - (وإن عادت بنتائج عكسية) - للحكومات الساعية أساساً لتهدئة القائمين على الحملات وغيرهم. وسوف تكون المبادرة الكندية الحالية بشأن المساءلة، مؤشراً فعالاً بشأن كون تلك الاستراتيجية قد طُبقت أو كونها في الواقع مستمرة.[75]

مجموعة الثماني بوصفها مقياساً لتوافق الآراء

يتضح، من خلال تجاوز "فرادى النجاحات والإخفاقات"، وتفحُّص أصول تركيز مجموعة الثماني على إفريقيا وتطوره وسياقه السياسي، أن المجموعة اضطلعت، بحافز من نيباد، بدور رئيسي في تثبيت نقاط توافقية هشة، إزاء ما يتعلق بالتنمية في إفريقيا. وتشمل تلك النقاط ما يأتي:

- تحسين مناخ الأعمال التجارية: شجعت مجموعة كبيرة من مبادرات مجموعة الثماني والمبادرات المتعددة الأطراف والمبادرات الإفريقية الدول الإفريقية، على تحسين بيئة الأعمال والبيئة التنظيمية لديها، وهو ما ساعد عليه أيضاً، إزالة العوائق المؤسسية في النظام الدولي، وهي التي تحول دون دخول السلع والخدمات الإفريقية إلى أسواق الدول المتقدمة.[76] وتضمَّن ذلك - ثانية - في السنوات الأخيرة دفعة باتجاه إنشاء بنى تحتية مثلى، في مجالات: الاتصالات والنقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات؛ والزخم الأكبر وراء تلك المبادرات، جاء من القادة الأفارقة أنفسهم؛ وقد شكّلت التجارة والأعمال عنصرين أساسيين من عناصر نيباد.

- الحوكمة والإصلاح القانوني: إلى جانب الأعمال والإصلاح التنظيمي، كانت هناك دفعة مستمرة؛ للمزيد من التحسين الديمقراطي والتطوير القانوني. وأحد أهمّ

التغيرات على نطاق إفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة: الزيادة المطّردة في عدد الدول التي طبقت إصلاحات دستورية؛ بما يتيح الشكل – وإن لم يكن المضمون – للديمقراطية التعددية، إلى جانب التزام علني، بمبدأ إقامة قضاء مستقل وتخصيص سيادة القانون.[77] وقد استندت نيباد وخطة عمل إفريقيا والتزامات مجموعة الثماني اللاحقة إلى الحاجة إلى الإصلاح المستمر في تلك المجالات.

- زيادة مستويات المعونة وفعاليتها: إن عالم المعونة معقد، وهو كثيراً ما يكون محيراً حتى بالنسبة إلى من يعملون فيه. والمراقبون كثيراً ما يؤكدون مختلف الخصائص أو يقللون من شأنها، بحسب مدى تأثيرها في المعونة أو دعمها إياها.[78] وفي الواقع – كما يبين روجر ريدل في استعراضه الشامل للمعونة وتأثيراتها – فإن السؤال بشأن الفعالية تستحيل الإجابة عليه.[79] هناك بعض المعونات التي تنجح بعض الوقت في ظل ظروف معينة. وبالنسبة إلى بعض القطاعات، يبدو من الصعوبة بمكان، المحاجّة بأن المعونة لم يكن لها أثر إيجابي مهم، بالنسبة إلى الملايين من الناس، برغم الانتقادات الوجيهة للإنجازات المعنية. ومن المؤكد أن الدور الحاسم الذي يمكن المعونة أن تضطلع به – إن لم تكن المستويات التي عندها تكون تلك المعونة أكثر ملاءمة – أصبح راسخاً نسبياً في الهيئات الدولية.

- التكامل الإقليمي: مما يؤسف له! أن إفريقيا عانت على يد الكثير من المنظمات الإقليمية المتنافسة والمتداخلة و – في أحيان كثيرة – الوهمية؛ ما قلّص كثيراً، المنافع التي يمكن التكامل الإقليمي أن يدرّها. وفي السنوات الأخيرة، تزايدت الجهود التي يبذلها معظم المانحين، (باستثناء المفاوضات بين الاتحاد الأوربي ودول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي)؛ لدعم عملية تقوم على التكامل المرشّد، وحسّنت الحكومات الإفريقية التنسيق بينها، إزاء ما يخص بعض الترتيبات الأنجح؛ من قبيل: جماعة شرق إفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. وفي بعض الأحيان، ساعدت مبادرات جديدة في المجالين الاقتصادي والأمني؛ من قبيل: الهيكل الإفريقي للسلام والأمن وبرنامج الممر بين الشمال

والجنوب، على ترسيخ الجماعات الإقليمية، وأعاقتها في أحيان أخرى، وإن كان التوافق العام هو باتجاه مساعدة ذلك التكامل.

- تكييف تغير المناخ: هذا المجال حديث نسبياً بالنسبة إلى التيار السائد في أوساط التنمية، ولكنه أصبح يسيطر على الخطاب وحملات جمع الأموال في السنوات الأخيرة، إلى درجة تحدي المعونة؛ بوصفها خطاباً تعبوياً لدى مجموعات المناصرة وحكومات مجموعة الثماني.[80] ويُنتظر أن يصبح أداة المناصرة الرئيسية بالنسبة إلى كثير من المنظمات غير الحكومية في المستقبل المنظور. وحداثة التحدي؛ تعني أن الكمّ الهائل من النشاط بشأن وضع السياسات والترويج للرسائل، يحجب قدْراً هائلاً من الغموض بشأن كيفية تأثير تغير المناخ في الدول الإفريقية ومكان ذلك التأثير، وإن أصبح هناك - على الأقل - إقرار متزايد به، ضمن المناقشات الدولية ذات الصلة بإفريقيا.

وكما هو مبين سابقاً، فإن هناك جدلاً وخلافاً قائمين، وسيبقيان مستمرين، بشأن كيفية تنفيذ الأهداف في تلك المجالات الواسعة وكيفية ارتباطها ببعضها بعضاً، أما الجدير بالملاحظة، فهو أن التقيد الواسع بها، يتجاوز أوساط السياسات في مجموعة الثماني ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ ليشمل تلك الموجودة في دول الاقتصادات الناشئة الكبيرة التي تتولى توسيع دورها التنموي في الدول الفقيرة؛ بما فيها: إفريقيا؛ وإذا أمكن ترسيخ هذا التوافق بشكل كامل في تفكير الدول العشرين، فعندئذٍ ربما يكون هذا الإرث، هو الأبقى لمجموعة الثماني بشأن إفريقيا.

القسم الثاني

أهمية إفريقيا بالنسبة إلى مجموعة الثماني وأطراف آخرين

مقدمة

تعد إفريقيا ثانية كبرى القارات في العالم، وبها العدد الأكبر من الدول؛ مقارنة إلى أي قارة أخرى، ويقطنها مليار من البشر - أي: سدس سكان العالم - منتشرين عبر مجموعة من المناطق المناخية المتنوعة.[81] وإفريقيا مؤهلة بحكم موقعها الجغرافي؛ للاستفادة من اقتصاد عالمي، وهي مصدر مهم للمواد الخام الأساسية للنمو العالمي، بينما تضطلع غاباتها المطيرة بدور حاسم في تحقيق التوازن في مناخ الكرة الأرضية.

ومما يؤسف له! أن اقتصادات إفريقيا مجتمعة، لا تمثّل إلا أقل من 2 في المائة من إجمالي الدخل العالمي،[82] وحصتها الإجمالية في التجارة العالمية، تقلّ عن 3.5 في المائة،[83] وهي تُركز في القطاع الاستخراجي، ودولها الثلاث والخمسون تعاني - على نحو غير متناسب - الفقر وانعدام الاستقرار وسوء الإدارة، أما بالنسبة إلى من هم من خارج إفريقيا - (وإلى كثيرين من داخلها) - فإن التعقيد الذي تتسم بها التحديات الماثلة، ووجود الإخفاقات الظاهرة في الاستفادة من الإمكانات الهائلة المتاحة، كثيراً ما يندمجان في مشكلة وحيدة عصيّة على الحل؛ أصبحت كلمة إفريقيا رمزها.

بيد أن تلك الاستجابة عاطفية أساساً؛ فالواقع هو أن الدول الإفريقية - فرادى ومجتمعة - تضطلع بدور مهم ومتنامٍ في الشؤون الدولية؛ والدليل على ذلك، العدد المتزايد للدول ذات الأهمية بالنسبة إلى النظام ضمن مجموعة العشرين وخارجها، وهي التي تعكف على تعزيز روابطها الدبلوماسية والتجارية بإفريقيا، والتي يُستكشف كثير منها لاحقاً. والتعقيد الذي يتسم به الوضع السياسي في القارة، والسرعة التي تقع بها أحداث بالغة التأثير، هما ذاتهما سبب كي يحرص المعنيون بالمحافظة على الاستقرار وتعزيزه في

النظام الدولي، على الاهتمام النشيط بشؤون القارة، بيد أن هناك أسباباً أخرى نابعة من المصلحة الذاتية، تدعوهم إلى القيام بذلك.

وكما هو متوقع، فإن تلك الأسباب، يمكن فهمها بسهولة متناهية؛ بوصفها تهديدات؛ فالهجرة العشوائية والجريمة والمرض والإرهاب، أمور لا تقلّ واقعية؛ بسبب الوجه المألوف والمحبِط للانحيازات المصاحبة لها. وهذه التهديدات تتم مناقشتها بعلنية متزايدة، وهو ما لم يكن يتم من قبل، ولا بد من الترحيب بالانشغال الصادق بها.

أما ما أصبح يلاحَظ بشكل أقلّ، إلى حدّ الاختفاء حتى فترة حديثة العهد نسبياً، فكان اهتمام أوساط وضع السياسات، بالفرص والمنافع الاستراتيجية الإيجابية التي ستعمّ على المستوى الدولي، وعلى أطراف عالميين فرديين، من تجمّع جريء ونشيط وغني وقوي من الدول الإفريقية في الشؤون الدولية. وعلى مدار الجزء الأكبر من الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، لم يكن لذلك العامل أهمية، بالنسبة إلى صانعي السياسات البراغماتيين، بيد أن العقد الأخير، شهد تغيراً مطرداً وجذرياً في كثير من الدول الإفريقية، بحيث لم تعد تلك الرؤية "اعتباراً" افتراضياً فحسب؛ وليس معنى هذا، أن الدول الإفريقية جميعها - أو معظمها - يُحتمل أن تكون جريئة أو غنية أو مستقرة في المستقبل المنظور، بيد أن هناك ما يكفي من تلك الدول التي لديها الفرصة؛ لتحقيق ذلك؛ بما يضمن أن تمنح حكومات مجموعة الثماني وغيرها، "اعتباراً" قائماً على المصالح الذاتية لكيفية المساعدة على تحقق ذلك الحدث والاستفادة منه.

الوصول إلى الموارد وأمن الطاقة

لطالما عدّ الوصول إلى الموارد الطبيعية من الأمور البدهية، من حيث "الاعتبارات" السياسية إزاء ما يخص إفريقيا، وأصبح هو نفسه شديد الارتباط بالخطاب العاطفي بين القوى الاستعمارية السابقة وعامة الناس في جميع أرجاء القارة بشأن ملكية المنافع والسيطرة عليها وتقاسمها. ولكنْ، في الوقت الذي تنمو فيه أشكال أخرى للنشاط الاقتصادي في أرجاء إفريقيا وتقدِّم حافزاً متزايداً للاقتصادات الناشئة؛ كي تتاجر مع

الدول الإفريقية، فإن الوصول إلى موارد إفريقيا الطبيعية الوفيرة مايزال في معظمه، يمثّل الاهتمام المسيطر، ويُحتمل أن يظل كذلك في المستقبل المنظور.

وهذا ليس بالأمر المفاجئ؛ فإفريقيا تمتلك نحو 40 في المائة من الموارد المعدنية الأساسية الكثيرة اللازمة لتشغيل الصناعة العالمية، وكذلك 10 في المائة من الإمدادات العالمية من المياه العذبة، و15 في المائة من أراضي العالم الزراعية (انظر الجدول 1)؛ ولهذه الأسباب وحدها، يُحتمل أن تزداد أهمية إفريقيا الاستراتيجية أكثر من أي وقت مضى ضمن النظام العالمي. وسيصبح منع الصراعات من العوامل الرئيسية، كما أن التفاوض بشأن الوصول إلى تلك الموارد على نحو يُجسِّد بإنصاف حقوق الشعوب المحلية، والعدد المتزايد للأطراف الدوليين الساعين للاستفادة كذلك، أمر معقد ولكنه ضروري؛ إذا أريد للموارد أن تُستخرج وتُستخدم على نحو مستدام. ومعظم الدول الغربية سجلّه سيِّئ في هذا المجال.

وتضطلع إفريقيا بدور متزايد في أمن الطاقة. ويبرز غرب إفريقيا بصورة خاصة؛ بوصفه مصدراً محورياً للنفط في ظل حوافز معقدة وحسّاسة بشأن الاختيار ما بين التركيز على تزويد الأسواق الشرقية أو الأسواق الغربية أساساً.[84] والولايات المتحدة تستورد نفطاً من إفريقيا أكثر مما تستورد من الشرق الأوسط؛ أي نحو 22 في المائة مقابل نحو 17 في المائة.[85] وهناك دول توجد لديها فرص؛ كي تسعى لتحقيق مصالح استراتيجية عبر صفقات تجارية في مجال الطاقة في إفريقيا؛ فعلى سبيل المثال؛ يمكن أن تؤدي استثمارات تقوم بها [شركة] جازبروم الروسية في نيجيريا، إلى زيادة تحكّم روسيا في إمدادات الغاز الأوربية،[86] ومن شأن زيادة الاعتماد على النفط والغاز من الدول الإفريقية، أن يزيد نفوذها العالمي. ويُجسد ذلك بالعدد المتزايد من القادة العالميين الذين يزورون كبار منتجي النفط الأفارقة؛ من قبيل: أنجولا.

بيد أن الخطاب الغربي بشأن إفريقيا، وهو الذي يسيطر عليه الجانب الإنساني، يمنع الإقرار الجاد بتلك القضايا؛ حيث يؤدي – بدلاً من ذلك – إلى المبالغة في تهوين النشاط التجاري والانتقاص منه، بدلاً من التواصل وإياه؛ لتحسين السلوك. وهذا التوجه؛ لا

يؤدي إلى منع المزيد من الانتهاك، وإنما إلى إتاحة المزيد من الفرص فقط، للشركات من الدول التي يكون اهتمامها بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، إما محدوداً أو معدوماً.[87] وأولئك الشركاء الجدد يزيدون روابطهم الدبلوماسية وسخاءهم لضمان استثماراتهم. وفي المقابل، ومع مغادرة الشركات الغربية، يُسحب الدبلوماسيون الغربيون؛ ما يعني أن العلاقات التقليدية وجميع المنافع والميزات الإيجابية التي استغرق إرساؤها عقوداً يمكن أن تزول بسرعة ليحلّ محلها توزيع جديد؛ وينتج من ذلك مسلسل تنازلي ذاتي التعزيز؛ حيث يؤدي تراجع التجارة والروابط الدبلوماسية إلى تناقص الاهتمام والمعلومات في العواصم الغربية وتضاؤل الفرص بأن توزِّع الموارد، بما يتيح إدراك الفرص الاستراتيجية أو اقتناصها في إفريقيا لدى ظهورها.

وكذلك - كما يَرِدُ الوصف لاحقاً - فإن تنامي الفرص التجارية؛ يعني أن كثيراً من الاقتصادات الناشئة في مجموعة العشرين يتولى بالفعل تعزيز روابطه الدبلوماسية والتجارية بالدول الإفريقية لنيل الدعم؛ لتحقيق الأهداف الاستراتيجية؛ من قبيل: العضويات المنتخبة في مجلس الأمن الدولي أو الدعم في المفاوضات المتعددة الأطراف، وكذلك الوصول إلى الموارد الطبيعية والأسواق في إفريقيا. وهناك بعض الدول؛ مثل: إيران وفنزويلا، يتواصل وإفريقيا؛ لتحقيق أجندات كثيراً ما تتضارب والمصالح الغربية.[88] وكثيراً ما يتعامل صانعو السياسة الغربيون ومثل تلك المزاعم؛ بوصفها مبالغاً فيها ومصمَّمة ببساطة للتأثير فيهم، ويبنون رأيهم على الافتراض بأن علاقة المعونة وروابطهم التاريخية بالدول الإفريقية ستمكِّن دائماً من التغلّب على المحاولات التي يقوم بها الآخرون للإضرار بهم، بيد أن الموضوع ليس أن انشغال بعض الدول بإفريقيا يمثل نوعاً من التهديد على المصالح الغربية فحسب؛ ففي عالم تزداد فيه التنافسية وتعددية الأقطاب، هناك المزيد من الدول التي ترى فرصاً تجارية وسياسية في إفريقيا يتم إغفالها حالياً، من شركاء تقليديين؛ من قبيل: المملكة المتحدة؛ ويعزى ذلك، في حالة الأخيرة، إلى غياب التواصل الدبلوماسي الجاد والمستدام، وإلى الاعتماد المفرط على سياسات المعونة التي يندر أن تحقق النفوذ، وعلى الروابط التاريخية المتلاشية.[89]

الجدول (1)

نسبة الاحتياطيات الطبيعية العالمية المنتَظر العثور عليها في إفريقيا

المورد الطبيعي	إجمالي الاحتياطيات الإفريقية (ألف طن متري)	إجمالي الاحتياطيات العالمية (ألف طن متري)	النسبة إلى الاحتياطيات العالمية في إفريقيا
الإثمد [الأنتيمون]	44.0	2,100.0	2.1
الباريت	19.0	170.0	11.0
البوكسيت	7,400.0	27,000.0	27.4
الكروم*	130.0	350.0	37.1
الكوبالت	3,670.0	6,600.0	55.6
النحاس	19.0	540.0	3.5
الماس	3.5	580.0	0.6
الفلوريت [الفلورسبار]	46.0	230.0	20.0
الذهب	7.6	47.0	16.0
ركاز الحديد:			
• خام الركاز	1.7	160.0	1.1
• محتوى الحديد	1.1	77.0	1.4
الرصاص	0.3	79.0	0.4
الليثيوم	23.0	9,900.0	0.2
المنغنيز	182.0	540.0	33.7
النيكل	4,190.0	71,000.0	5.9
صخر الفوسفات	7,540.0	16,000.0	47.0
البلاتين**	63,800.0	71,000.0	89.8
رماد الصودا	427.0	24,000.0	1.8
الثوريوم	35.0	1,300.0	2.7
مركزات التيتانيوم المعدنية:			
• الإلمينيت	119.0	680.0	17.5
• الروتيل	11.6	45.0	25.7

القاناديوم	3,000.0	13,000.0	23.0
الزنك	>62	200.0	31.0
الزركونيوم	0.014	0.056	25.0
المجموع	90,731.744	245,598.056	37.0
النفط والغاز:	إجمالي الاحتياطيات الإفريقية	إجمالي الاحتياطيات العالمية	النسبة إلى الاحتياطيات العالمية في إفريقيا
• النفط (بما فيه الخام والمكثف)	117.1 مليار برميل	1,342.2 مليار برميل	8.7
• الغاز الطبيعي	494.1 تريليون قدم مكعبة	6,254.4 تريليون قدم مكعبة	7.9
الأراضي الصالحة للزراعة**	إجمالي الاحتياطيات الإفريقية (ألف هكتار) 219,183.3	إجمالي الاحتياطيات العالمية (ألف هكتار) 1,411,117.4	النسبة إلى الاحتياطيات العالمية في إفريقيا 15.5
المياه العذبة**	الموارد المائية المتجددة السنوية في إفريقيا (كيلومتر مكعب في السنة) 5,723.5	إجمالي الموارد المائية المتجددة السنوية (كيلومتر مكعب في السنة) 55,096.8	النسبة إلى الاستهلاك العالمي في إفريقيا 10.3
* نسبة 95 في المائة في جنوبي إفريقيا وكازاخستان. ** البيانات بشأن البلاتين تقريبية؛ نظراً إلى عدم توافر البيانات بشأن الاحتياطيات في زمبابوي. + لدى جنوب إفريقيا نحو 80 في المائة من المصادر المحددة. ++ استناداً إلى بيانات شديدة التغير. ملحوظة: توجد في مدغشقر، رواسب كبيرة من المايكا، بيد أن البيانات غير متوافرة. كما توجد في غربي إفريقيا وجنوبها الشرقي، رواسب كبيرة من القصدير، بيد أن البيانات غير متوافرة.			

المصادر:

Mineral Commodity Summaries, US Geological Survey, 2010, http://minerals.usgs.gov/minerals/pubs/mcs/2010/mcs2010.pdf; Oil & Gas Journal, US Dept of Energy, Energy Information Administration, 2009, http://www.eia.doe.gov/emeu/international/reserves.html; Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2009 http://faostat.fao.org/site/377/default.aspx#ancor; Pacific Institute, The World's Water, 2006. http://www.worldwater.org/data.html

أحدث التطورات في أنحاء إفريقيا

منذ نهاية الحرب الباردة، عندما كان الجزء الأكبر من إفريقيا غارقاً في مستنقع الصراعات ومستويات النمو المتدنية، طرأ تحسن مطرد في أوضاع معظم الدول الإفريقية

وآفاقها؛ فقد تحسنت معدلات الحوكمة والنمو، بحيث أصبحت إفريقيا المكان الأسرع نمواً في العالم على مدار سنوات، وتراجع معدل التضخم، وتحسنت السياسات المالية، وتزايدت عائدات الاستثمارات. وبينما يشير الرأي السائد، إلى أن النمو الأخير كان مدفوعاً إلى حد كبير بارتفاع أسعار السلع؛ فإن هناك كثيراً من الأدلة على أن تزايد الاستهلاك كان له دور رئيسي دفعه - واندفع به أكثر - ظهورُ طبقة وسطى أكثر جرأة، تملك ثروة قابلة للتصرف وشهية نحو السلع الاستهلاكية؛[90] ولذلك مغزاه الكبير؛ إذ إنه يشير إلى علاقة أكثر حساسية ومتانة بين الحكومات والمواطنين من دافعي الضرائب، وهي علاقة تدعم الحكم الرشيد والإصلاحات المحفِّزة للنمو. وتبدو إفريقيا - على نحو متزايد - الحدود النهائية للعولمة الاقتصادية؛ وثمة مؤشرات وجيهة على كونها أصبحت بالفعل المكان الأكثر عولمة سياسياً.

وماتزال المعونة تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة إلى الملايين في إفريقيا، ولكنْ، في العقد الأخير، زاد الاستقرار وازدهرت الأعمال في دول كثيرة. والحكومات جميعها في إفريقيا تقريباً، أصبح لديها شعور أعمق بما يجب عليها القيام به؛ لحفز النمو، وهي تبحث عن أدوات تحقيق ذلك. وقد تكون الأزمة المالية، قد أسهمت في انعدام الاستقرار في تلك الدول التي عانته فترة طويلة، بيد أن القارة ككل، يُنتظر لها أن تشهد انتعاشاً قوياً مع عودة النمو العالمي.[91]

وعلى نحو متزامن، بدأت الدول الإفريقية تصبح أطرافاً دولية ذات نشاط وجرأة كبيرين؛ حيث تضع سياسات خارجية متماسكة، وتتابعها على المستوى العالمي؛ والأمثلة تشمل تأثير "رباعي القطن": (بنين وبوركينا فاسو وتشاد ومالي)، في مفاوضات منظمة التجارة العالمية،[92] والتجمع الإفريقي المتزايد حول تغير المناخ، وفي جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، وتزايد أعداد تدخلات الاتحاد الإفريقي داخل القارة نفسها؛ (كما في: بوروندي وجزر القمر ودارفور والصومال)، والجرأة المتزايدة التي يبديها الأعضاء غير الدائمين الأفارقة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إزاء قضايا عدّة؛ بما فيها: العقوبات.

الإطار 6: تأثير الأزمة المالية

كان للأزمة المالية التي شهدها العالم عامي 2008 و2009، تأثير شديد في الناس العاديين في مختلف أنحاء إفريقيا، وخصوصاً أنها جاءت إثر الارتفاع الشديد أصلاً في أسعار الوقود والغذاء والأسمدة؛ بما أدى إلى اضطرابات مدنية في كثير من الدول الإفريقية. وتراجع النمو من 6.1 في المائة عام 2007، إلى 1.4 في المائة عام 2008. كما شمل التراجع التدفقات الرأسمالية والتحويلات وأسعار السلع والطلب على الصادرات وأعداد السائحين؛ بما هدَّد بعودة ما بين ثمانية وعشرة من ملايين الأشخاص إلى العيش في حالة من الفقر المدقع.

بيد أن الاقتصادات الإفريقية، أبدت مرونة مفاجئة في مواجهة الأزمة؛ حيث تولّى الكثير من المصارف المركزية الإفريقية، تنسيق العمل؛ لتخفيض أسعار الفائدة وحفز الطلب على نحو فاجأ كثيراً من المراقبين وطمأنهم. وتعافت أسعار السلع بأسرع مما هو متوقع، ويُنتظر أن يستردّ النمو قوته؛ ليسجل 4.5 في المائة عام 2010.[1]

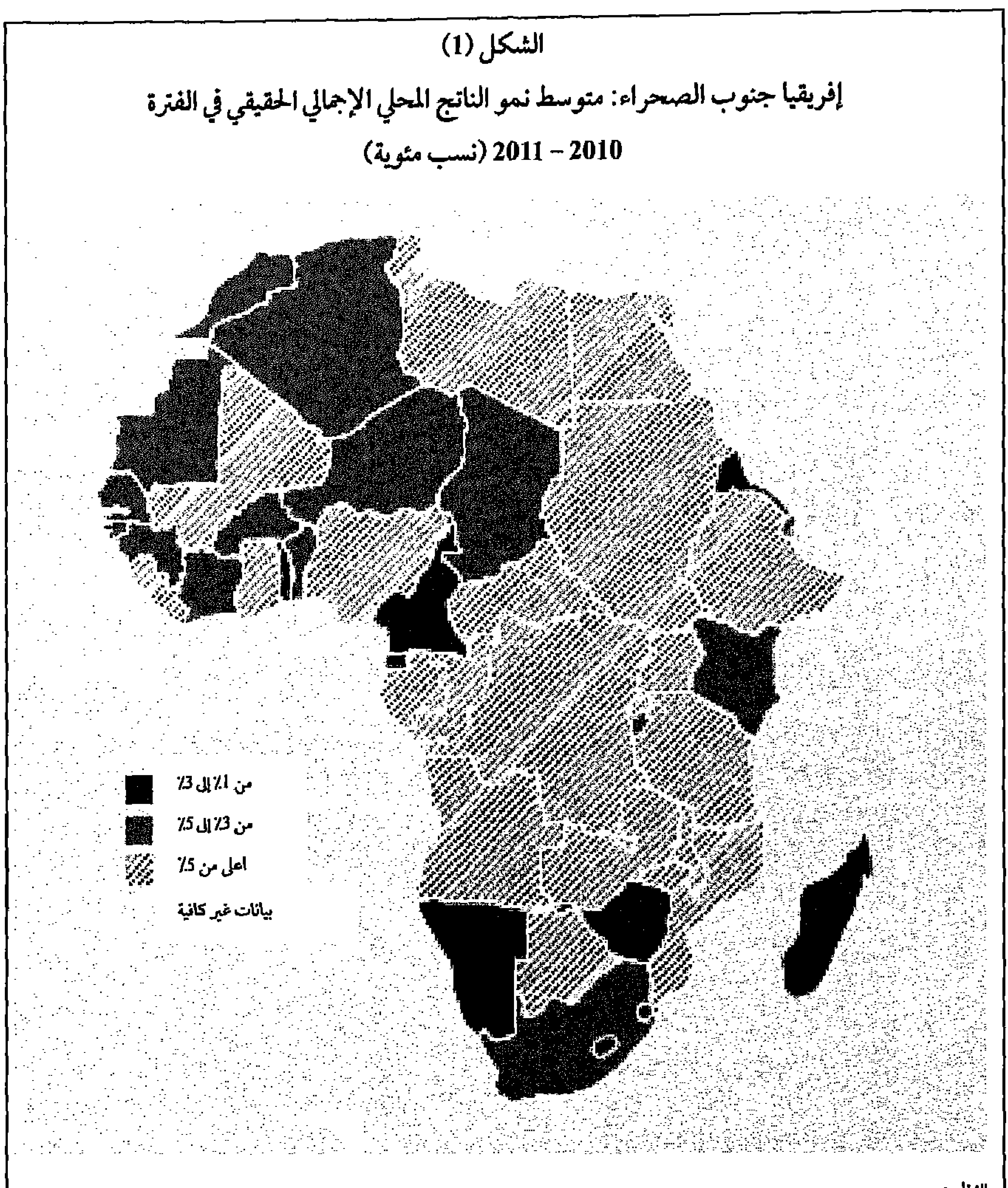
ويُحتمل أن يكون للأزمة المالية تأثير دائم، من حيث تأخُّر التقدم وبعض الانتكاسات، وخصوصاً في الدول التي تعاني – أصلاً – سوء الإدارة، وإن انتعشت الأسواق على نحو جيد عموماً في إفريقيا، وبدأ اهتمام المستثمرين يعود على نحو أقوى مما تنبّأ به كثيرون.[2] والطريقة التي تجاوز بها الجزء الأكبر من إفريقيا العاصفة الاقتصادية، قد تكون أسهمت، من نواحٍ معينة، في تعزيز آفاق النمو على المدى الطويل، بدلاً من إضعافها، بيد أنها قد تبرِز أيضاً، التباين في الآفاق الاقتصادية بين الدول؛ وهو ما يقلِّص أكثر، جدوى التعميم بشأن الآفاق الاقتصادية في إفريقيا.

ومن الواضح أن هناك كثيراً من المشكلات والتهديدات مايزال مستمراً، بيد أن نمواً ملحوظاً قد طرأ على الجدل العام المستند إلى معلومات وافية، بشأن مسائل الحوكمة في دول إفريقية؛ مثل: أوغندا وجنوب إفريقيا والسنغال وغانا وكينيا ونيجيريا، وزمبابوي أيضاً.[93] ومايزال الخطر قائماً من الصدمات الكبرى؛ من قبيل: العودة إلى الصراع في منطقة البحيرات العظمى أو في السودان أو انهيار الإدارة في نيجيريا (أو مجموعة من المذكور)، وبشكل أبرز، من الأزمة المالية المستمرة؛ ولكن هناك من الأسباب الوجيهة، ما يدعو إلى الاعتقاد بأن التغيرات الإيجابية لديها المقومات التي تجعلها متأصّلة. وإذا ما حدث ذلك، فمن المحتمل أن يستمر النمو ويزداد. ومع انتشار مناطق النمو تلك، وترابطها في جميع أنحاء إفريقيا، فإن تأثير ذلك، يمكن أن يدفع باتجاه إجراء إصلاحات أوسع وأعمق، في

دول ماتزال شديدة التخلف عن ركب التنمية؛ مثل: جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا؛ محدثاً بذلك مسلسلاً فاضلاً من الإصلاح والنمو.

الشكل (1)

إفريقيا جنوب الصحراء: متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة 2010 - 2011 (نسب مئوية)



انظر:

IMF, World Economic Outlook Update 2010, http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2010/update/01/index.htm

أ. انظر:

IMF press release, 'IMF Managing Director Strauss-Kahn calls on Africa to rebuild policy foundations shaken by global economic crisis', March 2010, http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr1073.htm.

ب. Standard Chartered Global Focus: Africa, 20 February 2010.

استجابات مجموعة الثماني

هناك الآن، إدراك متنامٍ بتلك الفرص في دول مجموعة الثماني وبالحاجة إلى استجابة تتسم بالمزيد من التركيز على الجوانب الاستراتيجية؛ ومن الأمثلة على هذا الإدراك: إنشاء منتدى الشراكة الإفريقية بين مجموعة الثماني والدول الإفريقية، والنقاش الواسع في إطار تقرير لجنة إفريقيا الذي أُصدر خلال الرئاسة البريطانية عام 2005، (مصلحتنا المشتركة)، والتقرير والكتاب اللاحق، وهما اللذان أصدرهما مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة: (أكثر من عمل إنساني فقط: توجه أمريكي استراتيجي نحو إفريقيا)؛[94] ومن الأمثلة أيضاً: ظهور الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوربي وإفريقيا، ومنتدى التعاون بين الصين وإفريقيا، ومنتدى الهند وإفريقيا، وجميعها تلت مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في إفريقيا. ولكن الأدلة لم تكن كافية إلى الآن، بشأن حدوث تغيُّر في نبرة جدل شعبي أو نقاش "سياساتي" (وهو غربي أساساً)، مايزال يُجلّى على نحو شبه حصري في سياقات عاطفية وإنسانية. وهناك شعور بأن صانعي السياسات، مايزالون يعدون التواصل المرتبط بإفريقيا مسألة مرنة وغير استراتيجية، باستثناء ما يتعلق منه بمجموعة محدودة جداً من القضايا السلبية. ووسائل الإعلام الإخبارية الدولية، تدعم – عموماً – هذا الاتجاه وتجسده في تغطيتها.

التواصل بقيادة الدبلوماسية مقابل التواصل بقيادة التنمية

ثمة مصدر إزعاج مفهوم؛ مفاده: أن كثيراً من الأحاديث بشأن توسيع تواصل مجموعة الثماني وإفريقيا يمكن تلخيصه؛ بوصفه دعواتٍ إلى توجيه المزيد من الموارد وتخصيص المزيد من الأموال، بيد أن من البدهي بالقدر ذاته، أن تدنّي الاستثمار عائق رئيسي أمام النمو بالنسبة إلى كثير من الدول الإفريقية. والتغلب على الأسباب الكامنة وراء هذا الاستثمار المنقوص، يتطلب استجابة سياسية تقع مسؤوليتها في نهاية المطاف على كاهل حكومة كل دولة إفريقية. ويتطلب ذلك ذاته، تواصلاً سياسياً وثيقاً من القوى الخارجية التي تسعى للتأثير في تلك الحكومات.

ولكن في الفترة الراهنة، يعرِّف كثير من دول مجموعة الثماني علاقته بمعظم الدول الإفريقية؛ بوصفها ذات طبيعة تنموية أساساً. ومن باب المفارقة أن وضع العلاقات ضمن ذلك الإطار، يمكن أن يعود بنتائج عكسية على الأهداف الإنمائية؛ ذلك أنه على الرغم من أن العلاقات التنموية تعد من الأمور الأساسية، وستبقى كذلك في المستقبل المنظور بالنسبة إلى كثير من الدول الإفريقية، فإن العلاقة التي تقودها التنمية زبائنية ضمناً؛ بمعنى أنها تتولى مأسسة علاقة قوة غير متكافئة بين المانح والمتلقّي.[95] وهذه العلاقات – في سياق تاريخ استعماري وظلم ملحوظ وعدم احترام للسيادة من القوى الخارجية – تولِّد الاستياء في إفريقيا، وإن كانت الغاية الأساسية منها أن تستفيد الدولة المتلقية.[96] ومن شأن التواصل القوي – وهو الموضوع في إطار دبلوماسي – أن يبدي احتراماً أفضل لسيادة الحكومة المتلقية. ومثل ذلك الاعتراف الصريح والإقرار الضمني باحترام السيادة، شرط أساسي لنوع النفوذ والاحترام المطلوبين للتأثير في السياسات ضمن ذلك البلد، (وإن لم يكن ضماناً له).[97]

والخطوة العملية الأولى اللازمة لتحقيق هذا النوع من التواصل، هي زيادة كمّ التواصل الدبلوماسي والدول الإفريقية ونوعه؛ فالتواصل الدبلوماسي القوي، يوفِّر أدوات الإقناع والتأثير التي تفتقر إليها العلاقة التي تقودها التنمية. والأدوات غير المرتبطة بالمعونة؛ من قبيل: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم زيادة الأقلمة والتكامل الاقتصادي، وهي أمور أساسية؛ لتحقيق الأهداف التنموية في مختلف أنحاء إفريقيا، يمكن تشجيعها ومتابعتها عموماً، على نحو أسهل بكثير على المستويين الدبلوماسي والتجاري؛ مقارنةً إلى القنوات التنموية. والتنسيق وبعض الدول الأخرى، وهو الذي تزداد أهميته، في إطار إعلان باريس بشأن فعالية المعونة ومبادرات أخرى شبيهة، أمر يكون الاضطلاع به على أساس دبلوماسي، أسهل بكثير من الأساس التنموي؛ كما أن التواصل والقطاع الخاص من دول مجموعة الثماني، وهي التي تسعى لزيادة مستوى القطاع الخاص وحصته في استثماراتها في إفريقيا، يصبح أفضل تنسيقاً على المستويين الدبلوماسي والتجاري.

مخاطر التواصل القائم على الدبلوماسية وقطاع الأعمال وحدهما

على الرغم من أهمية التواصل الذي تقوده دبلوماسية قوية، فإن التركيز التنموي القوي المنفصل، يكتسي هو أيضاً أهمية حاسمة؛ ذلك أن التوجه الدبلوماسي على نحو خالص، أو طريقة مسيطرة، يمكن أن يعيد "التوجه الاستغلالي والإقصائي الضيق"، وهو الذي اتسمت به علاقات بعض الدول بإفريقيا في الماضي والذي لم يعترف بإمكانات الشراكات الاستراتيجية. ولذلك أهميته الخاصة؛ مع تزايد اهتمام الاقتصادات الناشئة بتقوية تواصلها عبر أنحاء إفريقيا؛ نظراً إلى أن الاقتصادات، تستحضر تصورات شديدة الاختلاف بشأن الممارسات التجارية والدبلوماسية المقبولة. وكان إنشاء وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة والاهتمام التنموي المتجدد الذي شهدته أماكن أخرى في الأعوام الأخيرة خطوتين تصحيحيتين لهذا التوجه السابق، وكانت المكاسب المحققة حقيقية ومحمودة؛ ولهذا السبب، لا بد من استمرار تيار إنمائي قوي ومنفصل، ولكنْ، لا بد من تشجيع الدبلوماسيين وحفزهم وزيادة وعيهم بالمصلحة الذاتية الاستراتيجية للدولة التي يمثلونها. وبينما تحتاج دول مجموعة الثماني وغيرها بصورة مماثلة، إلى حفز قطاعها الخاص وتشجيعه وتمكينه؛ للاستثمار في الدول الإفريقية والانتفاع بالنمو لديها، فإنها تحتاج أيضاً، إلى إشرافين تنظيمي وسياسي قويين؛ لضمان أن تكون الاستثمارات قانونية ومسؤولة.

والقيام بذلك كله، يتطلب قدراً كبيراً من الاستثمار في النوعية وأعداد الإدارات المعنية بإفريقيا في وزارات الخارجية لدى مجموعة الثماني. وفي الوقت الحاضر، مايزال هناك كثير من تلك الإدارات يُنظر إليه خطأً؛ بوصفه ركناً منزوياً من أركان الحياة الوظيفية، يحال إليه الموظفون الحكوميون الأقلّ طموحاً أو قدرة. وقد تكون هذه الصورة بدأت في التغير نحو الأفضل، في كل من: ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بيد أن الوقت مايزال مبكراً جداً. وفي فرنسا، مايزال وضع العمل الحكومي المرتبط بإفريقيا في تراجع. وفي دول أخرى؛ من قبيل: اليابان وإيطاليا، مايزال العمل المرتبط بإفريقيا؛ يُنظر إليه؛ بوصفه فترة استراحة في الحياة الوظيفية.

وإلى جانب هذه الزيادة في الطاقة والقدرة البشرية، يلزم أن يزداد التركيز على جمع المعلومات وتحليلها. والتعقيد الذي تتسم به السياسة في كثير من الدول الإفريقية، يتطلب دراسة وبحثاً أعمّ بكثير، ضمن الحكومات؛ مقارنةً إلى ما هو حاصل حالياً. ولا يمكن افتراض أن هذه المعلومات متوافرة دائماً في القطاع الخاص في الفترة الحالية على النحو الذي يحتاج إليه صانعو السياسات. والخبرات السياسية الأكاديمية ذات الصلة بفرادى الدول الإفريقية داخل مجموعة الثماني وخارجها، طغت عليها في العقود الأخيرة، حركة باتجاه الدراسات الموضوعاتية والتنموية. كما ولّى عهد جيل الباحثين الحكوميين السعيدين بقضاء سنوات مديدة في وزارات الخارجية لبناء الخبرات العميقة. ويزداد الدور الذي تضطلع به مؤسسات بحثية؛ مثل: تشاتهام هاوس لسدّ تلك الفجوة، وإن كان من الواضح، أنه ليس من المصلحة الوطنية لأي دولة، أن تصبح معتمدة بصورة مفرطة على أي مصدر خارجي بعينه، ويلزم أن تُعَدّ تلك الخبرات في شكل حِزم، وأن تقدَّم، بحيث يتحرك صانعو السياسات على أساسها.

وأخيراً، يجب أن يكون هناك تركيز أكبر بكثير، على إنشاء التحالفات التقدمية وإدامتها في مختلف أنحاء الدول الإفريقية. ومن شأن تلك التحالفات، العمل على دعم أجندة الحكم الرشيد والنمو؛ لتحقيق الميزات المذكورة سابقاً واكتساب قدرة كبرى على التأثير في الدول التي لا تدعم تلك الأجندة، سواء داخل إفريقيا أو خارجها. وفي نهاية المطاف، سيدعم استخلاص طاقة القوى الاقتصادية العالمية الناشئة وطموحها والتشديد على جوانب المراقبة والاستدامة والتنظيم المنتظرة على نحو متزايد - (وإن لم تُحقق) - في دول مجموعة الثماني، على الأرجح، أجندة النمو التحوّلي الذي تستهدفه الحكومات الإفريقية الإصلاحية، على نحو متزايد.

ميزات تعزيز التواصل الاستراتيجي بين مجموعة الثماني والدول الإفريقية

الميزات الاقتصادية

هناك نقص ملحوظ في البيانات بشأن الميزات التي ستتدفق من إفريقيا، وهي أكثر نشاطاً من الناحية الاقتصادية، وإن أشار تقدير عام، إلى أن الدول الإفريقية المنخفضة

الدخل، وهي التي سترتقي إلى مرتبة الدول المتوسطة الدخل، ستضيف مجتمعةً 4.7 مليارات دولار؛ (أو ما نسبته 7.8 في المائة)، إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي - أي: ما يعادل قيمة إضافية بحجم الصين[98] - من دون إدراج انخفاض تكاليف مشاركة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف، مع العلم أن مجلس الأمن الدولي، ينفق ثلثي وقته على القضايا الإفريقية.[99] وكانت إفريقيا، من بين كل مناطق العالم، المكان الذي سجل حجماً أعلى في العائدات على الاستثمار طوال سنوات عدّة. وفي ظل كثير من الأدلة على تنامي عدد الدول التي توجد لديها فرصة للارتقاء إلى مرتبة الدول المتوسطة الدخل؛ (منضمةً بذلك إلى: جنوب إفريقيا وبوتسوانا وإحدى عشرة دولة أخرى)،[100] فإن الشركات خارج إفريقيا، وهي التي ترسي روابط قوية بالقارة، ستنال - الآن - ميزات غير متناسبة من هذا النمو. ويتضح هذا فعلاً، من خلال تواصل الصين والدول الإفريقية. ويبدو أن دولاً أخرى؛ مثل: ألمانيا، تدرك هي أيضاً، ذلك، ولكنْ، لا يبدو أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة وغيرهما تستوعب هذا البعد تماماً؛ (ثمة بعض الأدلة على أن الولايات المتحدة قد تركز عليه؛ بوصفه ردَّ فعل على معاودة الصين التواصل وإفريقيا). وكثير من العمل الاقتصادي، ركَّز على الميزات التي سيعود بها النمو الاقتصادي على إفريقيا، بينما ركَّز أقلّ القليل منه على الميزات الاقتصادية العالمية للنمو في إفريقيا.

الميزات السياسية

تمرّ بنى الحوكمة وعلاقات القوة العالمية بتغيّر جذري؛ حيث بدأت الولايات المتحدة والكتلة الغربية تفقدان سيطرتها. وبدأت القوة تصبح ذات انتشار أكبر، وسوف ينمو تأثير التحالفات المتداخلة والمتنافسة والمتحوِّلة القائمة بين الدول. ويُحتمل أن يضطلع الاتحاد الإفريقي، وهو الذي يضمّ أكبر عدد من الدول الأعضاء؛ مقارنة إلى أي تكتل إقليمي آخر، بدور أكثر تأثيراً من أي وقت مضى في بنى القوة العالمية الناشئة تلك. ومما لا شك فيه، أن عدداً متزايداً من القوى الإقليمية الطموح أو المتنافسة؛ من قبيل: إيران وليبيا والصين والهند، يوسِّع نطاق نشاطاته في إفريقيا في إطار رغبة، تزداد أو تنقص؛ لنيل الدعم داخل الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات المتعددة الأطراف، وللإسهام في تحديد أطر المناقشات العالمية. كما تُعَدُّ الزيارة التي قام بها عام 2009، وزير الخارجية الإسرائيلي إلى

دول إفريقية عدّة، وهي الأولى منذ 20 عاماً، دليلاً أيضاً على ذلك. وينطبق الأمر نفسه على برنامج تركيا الطموح؛ لإنشاء سفارات في جميع أنحاء إفريقيا، بدافع من تزايد طلب الأعمال التجارية، وعلى الرحلة التي يخطط رئيس كوريا الجنوبية؛ للقيام بها إلى إفريقيا عام 2010؛ والأدلة أقلّ، بشأن استيعاب دول مجموعة الثماني الحاجة إلى القيام بالشيء نفسه، وإن وُجد اعتراف بذلك في الرحلة التي قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، في آب/ أغسطس عام 2009، إثر الزيارة القصيرة التي قام بها الرئيس باراك أوباما، إلى غانا. وفي تركيز اليابان منذ زمن بعيد، على منتداها المسمى "مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في إفريقيا"، إزاء ما يخص العلاقات بالدول الإفريقية، إقرار بأهمية تلك العلاقات، وإن ظلَّ هذا الإقرار قائماً ضمن الإطار التنموي.

الميزات الاجتماعية

إن التوجه العاطفي المتأصل في الطريقة التي يضع بها كثير من الدول إطار علاقاته بإفريقيا - (والعكس صحيح) - يعزى في جزء منه، إلى الشعور بالذنب، إزاء الاستغلال الذي اتسمت به فترتا الاستعمار والحرب الباردة، وإزاء إرث العبودية. وهو - جزئياً - نتيجة أيضاً، للحساسيات الحادة بشأن التباين العالمي الصارخ في توزيع الثروة على أسس عرقية، وخصوصاً فيما بين أوربا الغربية وأمريكا الشمالية أولاً، وإفريقيا (ومعها جزء من آسيا وأمريكا الجنوبية) ثانياً. وفي الوقت ذاته، فإن صانعي السياسات في دول غربية تتسم على نحو متزايد بامتزاجها العرقي، يسعون لمقابلة التحيزات أو الوصمات العرقية والترويج للمجتمعات المتعددة الثقافات. ومن شأن وجود عدد كبير من الدول الإفريقية المؤثّرة والغنية، أن يقدِّم إسهاماً شديد القوة؛ لتعزيز التماسك الاجتماعي وتقويض التحيز على نحو أعمّ.

الميزات البيئية

أصبح تغير المناخ، قضية استراتيجية رئيسية بالنسبة إلى دول مجموعة الثماني، وبينما يتزايد الإقرار بدور إفريقيا الكبير على نحو غير متناسب في التأثير في المناخ،[101] فإن

الأدوات الدبلوماسية لدى مجموعة الثماني للتأثير في ذلك الدور، فضلاً عن تقويم الكيفية التي يلزم بها التأثير أو إمكانيته، ماتزال محدودة. ونوعية البيانات في الكثير من أنحاء إفريقيا رديئة، وإزاء ما يخص تغير المناخ، ماتزال البيانات ذاتها يلفها الكثير من التكهنات، بيد أن التواصل القوي والدول الإفريقية، يصبّ بوضوح في المصلحة الاستراتيجية لأعضاء مجموعة الثماني. وهناك شواغل مسوغة، إزاء ما يخص المخاطر البيئية المحتملة التي يطرحها تعافي النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية، بيد أن هذه القضية، يجب معالجتها بصورة مباشرة؛ إذا ما أريد تحقيق الأهداف المتعلقة بالنمو أو البيئة. وفي المرحلة الراهنة؛ لا توجد أدلة تُذكر، على أن ذلك هو الوضع؛ وإن جاء في البداية الدور الجريء الذي اضطلع به مجمع إفريقيا في قمة كوبنهاجن لعام 2009، بشأن تغير المناخ، مفاجئاً للكثيرين.

المصالح الفردية للدول الثماني في إفريقيا

هناك ميزات ستتأتى على نحو متكافئ تقريباً، من التواصل الأوثق لدول مجموعة الثماني والدول الإفريقية والقارة ككل، بيد أن فرادى دول مجموعة الثماني الأعضاء لديها مصالح خاصة في التواصل الأوثق، يتم تحقيقها على نحو متباين.

المصالح الكندية

إن مصالح كندا الاستراتيجية في التواصل النشيط والدول الإفريقية، يرتبط تاريخياً برغبتها في أن يُنظر إليها؛ بوصفها لاعباً مستقلاً مؤثراً في الشؤون الدولية.[102] ومما يتسق وذلك، الدعمُ الذي تقدمه كندا إلى الأمم المتحدة وتواصلها وإياها، وكذلك ترويجها للمبادرات المتعددة الأطراف الأخرى؛ من قبيل: عملية كيمبرلي للتحكم في التدفق غير المشروع للماس ومعاهدة أوتاوا لحظر الألغام. وكندا هي أيضاً، أكبر مستثمر غير إفريقي في قطاع التعدين في إفريقيا.

وقد ارتبط تركيز كندا المحدد على إفريقيا، وهو الذي نشأ حديثاً من رئاستها مجموعة الثماني عام 2008، برغبتها في الاحتفاظ بمركزها في المجموعة، وبخططها

المرتبطة بطلب الحصول على مقعد في مجلس الأمن الدولي عام 2010، كذلك. وأصوات الدول الإفريقية في الأمم المتحدة، تكتسي أهمية رئيسية بالنسبة إلى هذا الأمر الأخير، بيد أن هناك أيضاً اهتماماً إنسانياً؛ حيث يوجد لدى كندا، مجتمع مدني مفوَّه يدير حملات على صعيد القضايا المتعلقة بإفريقيا والصراع والفقر. وهناك اهتمام إضافي نابع من العدد الكبير نسبياً للمغتربين الإفريقيين المقيمين في كندا، ومنهم القادمون من الصومال والقرن الإفريقي.

الجدول (2)

كندا: الصادرات إلى إفريقيا والواردات منها (مليون دولار)

	الصادرات			الواردات		
	2006	2007	2008	2006	2007	2008
كندا	7,951.175	8,997.932	13,847.952	2,464.783	3,573.205	4,022.270
إفريقيا باستثناء جنوب إفريقيا	7,372.615	8,264.418	12,975.328	1,672.832	2,452.145	3,147.439
إفريقيا جنوب الصحراء	1,389.341	1,853.873	2,121.689	2,933.724	3,691.726	5,439.702
إفريقيا جنوب الصحراء باستثناء جنوب إفريقيا	810.781	1,120.359	1,249.065	2,141.773	2,570.666	4,564.871
جنوب إفريقيا	578.560	733.514	872.624	791.951	1,121.060	874.831

المصدر:

UNCTAD Handbook of Statistics 2009, http://stats.unctad.org/Handbook/TableViewer/dimView.aspx

وفي السنوات الأخيرة، خفَّت شدة هذا التوجه القائم على النزعة الدولية؛ حيث اجتمعت الانتقادات لفعالية المعونة الأجنبية والحكومات الأكثر محافظة؛ لتقليص حجم الحضور الإنمائي الكندي في جميع أنحاء إفريقيا.[103] وكان لتقرير أصدره مجلس الشيوخ الكندي عام 2009، وهو يضمّ كثيراً من الانتقادات؛ مغزاه في وضع التواصل الكندي وإفريقيا على مسار يتسم بقدر أكبر بكثير من الشكوك.[104] وقد ألقي باللائمة على الكراهية القائمة بين رئيس الوزراء ستيفن هاربر، والمنظمات غير الحكومية الإنمائية عن التسريع المحتمل لتحوّل التركيز من إفريقيا إلى أمريكا الجنوبية، وإن كان لدوافع أقلّ عاطفية أهمية كبرى.[105] وتناسب وذلك، تركيزٌ أكبر على الأمن، وهو اتجاه

كُثِّف بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، مع مشاركة كندا في أفغانستان.[106] وظهر مجدداً، اهتمام أوثق بإفريقيا، في الفترة الأخيرة، تُجلّي بصورة خاصة في القيام مؤقتاً بتزويد مصرف التنمية الإفريقي بمبلغ 2.6 من مليارات الدولارات الكندية؛[107] ومرة أخرى كان الدافع هو الرغبة في الظهور لاعباً عالمياً مهماً في الفترة السابقة على رئاسة كندا مجموعة الثماني، إضافة إلى إدراك متأخر كذلك، بأن دولاً أخرى، قد تفوز برهانها على عضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[108]

المصالح الأمريكية

صاحب تنصيب الرئيس أوباما، توقعات غير واقعية لدى بعض الدوائر، بأن إفريقيا ستكون لها الأولوية على نحو غير مسبوق، بيد أن سياسة الولايات المتحدة في إفريقيا، بقيت إلى حد الآن متسقة على نحو يلفت النظر والاتجاه السائد. ويندر أن تكون الولايات المتحدة على مرّ تاريخها، قد نظرت إلى إفريقيا جنوب الصحراء؛ بوصفها منطقة ذات أهمية استراتيجية أو قيمة سياسية بالنسبة إلى مصالحها القومية، ولو في أثناء الحرب الباردة.[109]

وبدأ ذلك في التغير نسبياً بدءاً من منتصف التسعينيات؛ وكان الدافع الأول للتغيير، هو الهواجس بشأن الإرهاب وتطرّف جيل الشباب المسلم، وخصوصاً في منطقة الساحل وشرقي إفريقيا؛ ومن بين الهجمات الخطيرة المبكرة التي شنتها القاعدة على المصالح الأمريكية: الهجومان ضد السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا عام 1998، وقد أثر الخوف من أن تسقط الصومال في أيدي المتطرفين المعادين لأمريكا، في المصالح الأمريكية في تلك المنطقة الفرعية سنواتٍ عدة. ويرتبط بذلك جزئياً، إنشاء قيادة لإفريقيا ضمن الجيش الأمريكي عام 2008. وكان الدافع الآخر للسياسات ممثلاً بأمن الطاقة؛ وكما أشير سابقاً، فإن الولايات المتحدة تعتمد في وارداتها النفطية على إفريقيا؛ (أي نحو 22 في المائة)، أكثر مما تعتمد على الشرق الأوسط؛ (أي نحو 17 في المائة).[110]

وكان ثمة دافع ثالث، وهو الممثل بالحاجة إلى كسب أصوات الدول الإفريقية في الأمم المتحدة، ومواجهة محاولات الآخرين القيام بذلك؛ ففي القرارات الرئيسية؛ من

قبيل: العقوبات على إيران أو تغير المناخ، يكتسي الفوز بأصوات الدول الإفريقية أهمية كبرى. وزادت دول أخرى؛ مثل: إيران والصين، جهودها في مجال الدبلوماسية العامة؛ ما دفع بالولايات المتحدة إلى أن تحذو حذوها.

ومايزال الافتراض سائداً، بأن الدول الإفريقية شديدة الفقر، بحيث لا يمكنها توفير فرص تجارية كبيرة. والشركات الأمريكية تخلفت كثيراً عن غيرها في السعي لإيجاد أسواق جديدة في إفريقيا. وفي الواقع، بقي الاستثمار الأمريكي في إفريقيا جامداً تقريباً خارج قطاع الطاقة؛ وهذا الغياب لاستثمارات القطاع الخاص، يمنع إيجاد استجابة أمريكية مقْنعة للهواجس بشأن دوافع الاستثمار الصيني وأساليبه؛ لأن منتقدي مثل تلك الهواجس، يشيرون ببساطة إلى أن الولايات المتحدة لا تتمتع بأهمية اقتصادية في الدول الإفريقية؛ ومن ثم لا تفهم الحقائق المتعلقة بممارسة النشاط التجاري هناك.[111] ومع وجود استثناءات مهمة، فإن للثقافة والقيم الأمريكية أصداء واسعة لدى كثير من الدول في إفريقيا، وتشير الروابط الوثيقة عن طريق المؤسسات الخيرية والدينية الخاصة، إلى أن الولايات المتحدة تستغني عن فرص مهمة؛ لتواصلٍ وتأثير استراتيجيين، من خلال التهوين من ميزات إقامة مستوى علاقات دبلوماسية أقوى.

الجدول (3)

الولايات المتحدة: الصادرات إلى إفريقيا والواردات منها (مليون دولار)

	الصادرات			الواردات		
	2006	2007	2008	2006	2007	2008
الولايات المتحدة	18,997.000	23,658.000	28,626.000	83,841.000	95,228.000	117,289.000
إفريقيا باستثناء جنوب إفريقيا	14,536.000	18,140.000	22,131.000	76,090.000	85,936.000	107,087.000
إفريقيا جنوب الصحراء	12,118.000	14,402.000	18,609.000	61,466.000	69,568.000	88,799.000
إفريقيا جنوب الصحراء باستثناء جنوب إفريقيا	7,657.000	8,884.000	12,114.000	53,715.000	60,276.000	78,597.000
جنوب إفريقيا	4,461.000	5,518.000	6,495.000	7,751.000	9,292.000	10,202.000

المصدر:

UNCTAD Handbook of Statistics 2009, http://stats.unctad.org/Handbook/TableViewer/dimView.aspx

المصالح اليابانية

اليابان، من بين أعضاء مجموعة الثماني، هي الدولة ذات الروابط التاريخية والثقافية الأقلّ بإفريقيا، ومع ذلك، فإن لديها ثلاث مصالح ملحّة في المحافظة على تواصل وثيق وإياها.

أولاً، تسعى اليابان للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، وقد استفادت من الدعم الإفريقي في الماضي؛ حيث نالت مقعد العضو غير الدائم في المجلس عن المجموعة الآسيوية عام 1996، وأمّنت انتخاب شيجيرو أودا، لعضوية محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة.

ثانياً، إن الدعم الذي تقدمه الدول الإفريقية أساسي لحملة اليابان؛ للسماح بصيد الحيتان للأغراض التجارية. وتعتمد اليابان توجهاً محدداً تجاه التواصل وقضايا التنمية الإفريقية، من خلال مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في إفريقيا، وهو الذي تستضيفه اليابان كل خمسة أعوام، ويجمع قادة من معظم الدول الإفريقية. وإلى جانب توفير توجه مختلف نحو التنمية، فإن المؤتمر يسمح لليابان بممارسة نفوذ عالمي، وقد اكتست المناسبة أهمية خاصة، منذ أن أطلقت الصين هيئتها الخاصة بشأن التعاون بين الصين وإفريقيا؛ (كما سيرد لاحقاً).

ثالثاً، يتزايد اهتمام اليابان بالمواد الخام في إفريقيا، وخصوصاً المعادن الثمينة والنفط والغاز. ومع تحوّل الوصول إلى الموارد، إلى أحد الأمور ذات الأولوية، تفتح اليابان كذلك المزيد من السفارات في إفريقيا، بدءاً بسفارتين جديدتين في مالي وبوتسوانا. وتعتمد اليابان اعتماداً مفرطاً على الإمدادات الخارجية من المواد الخام، سواء صناعاتها الذاتية أو تلك التي تؤثّر في تطوّر الاقتصاد الياباني، ومع ازدياد أهمية إفريقيا؛ بوصفها مصدراً، تزداد أهمية الاستقرار في الدول المورِّدة. وفي الوقت ذاته، فإن أمن الخطوط الملاحية بالنسبة إلى دولة تجارية؛ كاليابان، يكتسي أهمية حيوية بالنسبة إلى أمنها الاقتصادي؛ ما تصبح معه القرصنة قبالة شرق إفريقيا وأماكن أخرى، من الشواغل الرئيسية.[112]

الجدول (4)

اليابان: الصادرات إلى إفريقيا والواردات منها (مليون دولار)

	الصادرات			الواردات		
	2006	2007	2008	2006	2007	2008
اليابان	9,261.000	11,487.000	13,361.000	13,330.000	14,983.000	20,892.000
إفريقيا عدا جنوب إفريقيا	5,194.000	6,869.000	8,729.000	6,635.000	7,240.000	11,920.000
إفريقيا جنوب الصحراء	7,164.000	8,642.000	9,460.000	12,460.000	13,322.000	17,782.000
إفريقيا جنوب الصحراء عدا جنوب إفريقيا	3,097.000	4,024.000	4,828.000	5,765.000	5,579.000	8,810.000
جنوب إفريقيا	4,067.000	4,618.000	4,632.000	6,695.000	7,743.000	8,972.000

المصدر:

UNCTAD Handbook of Statistics 2009, http://stats.unctad.org/Handbook/TableViewer/dimView.aspx

المصالح البريطانية والفرنسية والألمانية والإيطالية والأوربية

من بين جميع أعضاء مجموعة الثماني، نجد أن لبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا مصالح استراتيجية ذات إلحاح وتعقيد كبيرين، في تحقيق تواصل معمّق وواسع بينها وبين الدول الإفريقية. والقرب الجغرافي وحده؛ يعني أن التطورات في إفريقيا، يُحتمل أن يُشعر بها على نحو أولي وبشكل فوري في أوربا.

وقد أُقرّ بذلك جزئياً، على المستويين الوطني والأوربي؛ فالاتحاد الأوربي، مموّل للاتحاد الإفريقي وشريك قوي له، من خلال المفوضية الأوربية، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالهيكل الإفريقي للسلام والأمن، وهو الذي يسعى لبناء القدرة الإفريقية للاستجابة للأزمات عبر أنحاء القارة، وعبر طائفة واسعة من القطاعات الأخرى أيضاً، بدءاً بالزراعة وانتهاءً بالإصلاح الجمركي. وبالفعل، فقد أصبحت إفريقيا بمنزلة منصة اختبار لعدد من المبادرات الإفريقية؛ بما في ذلك: الدائرة الأوربية للشؤون الخارجية؛ ما أثار بعض الانتقادات بشأن كون إفريقيا، أصبحت "حقل تجارب" للسياسة الخارجية الأوربية الناشئة.[113]

الجدول (5)

الاتحاد الأوربي: الصادرات إلى إفريقيا والواردات منها (مليون دولار)

	الصادرات			الواردات		
	2006	2007	2008	2006	2007	2008
الاتحاد الأوربي (27 دولة)	115,149.000	140,908.000	175,120.000	158,828.000	178,083.000	231,681.000
إفريقيا عدا جنوب إفريقيا	90,137.000	112,822.000	145,224.000	135,213.000	149,378.000	198,807.000
إفريقيا جنوب الصحراء	62,490.000	75,444.000	89,579.000	67,198.000	79,074.000	100,766.000
إفريقيا جنوب الصحراء عدا جنوب إفريقيا	37,478.000	47,358.000	59,683.000	43,583.000	50,369.000	67,892.000
جنوب إفريقيا	25,012.000	28,086.000	29,896.000	23,615.000	28,705.000	32,874.000

المصدر:

UNCTAD Handbook of Statistics 2009, http://stats.unctad.org/Handbook/TableViewer/dimView.aspx

وإزاء ما يخص مسألة تغير المناخ، برزت الدول الأوربية، وخصوصاً المملكة المتحدة وألمانيا، في الإقرار بالدور المركزي الذي تضطلع به الغابات المطيرة الإفريقية في تحقيق توازن المناخ العالمي، ومارس الاتحاد الأوربي دوراً نشيطاً على وجه الخصوص، إزاء ما يخص تلك القضايا.

والاتحاد الأوربي؛ بوصفه مجموعة متكاملة، هو الشريك الأكبر تجارياً وتنموياً لإفريقيا، بيد أن فعالية تلك الشراكة تتضاءل بدرجة كبيرة؛ بسبب التعقيد والتشتت الذاتيين، عندما ينطوي الأمر على تفاعل بين ذلك العدد الكبير من الدول السيادية والأجهزة المعنية من الجانبين؛[114] ومن الأمثلة البارزة على ذلك: الانفصال بين تركيز أعضاء منفردين على تشجيع قيام تكامل أوسع وأكثر عقلانية، داخل إفريقيا، والطريقة التي نفَّذت المفوضية الأوربية بها اتفاقات الشراكة الأوربية التي قوَّضت؛ بقصد أو من دون قصد، جهود التكامل الإقليمي الإفريقية.[115]

والأعضاء الأوربيون في مجموعة الثماني، تربطهم علاقات تاريخية معقدة وطويلة، وصعبة في أحيان كثيرة بأجزاء كثيرة من إفريقيا، إلى جانب روابط أسرية واجتماعية قوية. وتمثِّل الهجرة المتحكَّم فيها، تحدياً واضحاً وخطيراً على مستوى السياسات تبعاً لذلك،

ولكن الروابط الثقافية والسياسية تكتسي أهمية متزايدة بتنامي التأثير الذي تتمتع به جماعات مغتربة كبيرة في أوربا، في السياسة الداخلية لكثير من الدول الإفريقية؛ مثل: الصومال ونيجيريا، وكذلك في المجتمعات "المضيفة". وأحد التأثيرات الأكثر سلبية لذلك، يكمن في الصلة الملحوظة بالإرهاب والجرائم ذات العلاقة به، ولكنْ، يوجد فهم أقلّ بكثير للجوانب الأكثر إيجابية المرتبطة بالتخفيف من تلك التهديدات، وهي النابعة من الروابط الثقافية العميقة بين الجماعات.

وعلى عكس الافتراضات الموجودة لدى كثيرين، فقد كانت التجارة مع الدول الإفريقية شاغلاً ثانوياً لدى معظم الدول الأوربية في السنوات الأخيرة؛ ولكنْ، مع انشغال الدول الأوربية العميق بجهود التنمية في جميع أنحاء القارة الإفريقية؛ وبالنظر إلى الدور الرئيسي الذي تضطلع به التجارة في النهوض بالتنمية، فإن الدول الأوربية ربما كانت هي الرابح الأكبر من تعميق الروابط التجارية بإفريقيا. كما أنها ستكون الخاسر الأكبر أيضاً؛ إذا استفاد غيرها من شركاء إفريقيا الصاعدين، من الروابط التجارية التي كانت الجهود التنموية الأوربية أساسها.

المملكة المتحدة

كان لعلاقات المملكة المتحدة بإفريقيا ودعمها إياها ونصرتها لها في السنوات الأخيرة على وجه الخصوص، دور بارز في دعم إصرار هذا البلد على استمرار مكانته؛ بوصفه لاعباً عالمياً. كما كان للدعم المفوّه للجهود التنموية في إفريقيا أهميته على الجبهة الداخلية؛ بالنظر إلى التصور الذي يلقى شعبية والذي مفاده أن المملكة المتحدة يقع عليها التزام أخلاقي بالتواصل وإفريقيا. ويُجسد ذلك بوضوح، بالقضايا الإنسانية والتنموية، وسياسياً أيضاً في حالة بعض الدول؛ مثل: زمبابوي.

ولكنْ، ربما تجد المملكة المتحدة صعوبة أكثر من أي دولة أخرى، في استبانة مصلحة ذاتية استراتيجية في إفريقيا أو الإقرار بها. ويؤكد ذلك، الدورَ الرمزي الذي أصبحت السياسة المعنية بإفريقيا تمثّله في تصور البلد لذاته؛ بوصفه قوةً "أخلاقية" راغبة في فعل الخير لذاته، في ساحة تقلّ فيها المعارضة على المستوى السياسي الحزبي أو وسائل الإعلام.[116]

ومع ذلك، من الواضح أن هناك مصالح استراتيجية بريطانية، وإن كان التعبير عنهـا مايزال من قبيـل المحرمـات. والمجـالات الأوضـح؛ هـي: الهجـرة والجريمـة ومكافحـة الإرهاب، وخصوصاً إزاء ما يتعلق بالدول التي يوجد بها فعلاً، جماعة كبيرة من المغتربـين (وفي بعض الأحيان - حتى عهد قريب - من المهاجرين أيضاً)؛ مثل: نيجيريا والـصومال وزمبابوي. وتعد زمبابوي حالة تتفاعل فيهـا الـضغوط الأيديولوجيـة والداخليـة؛ ومـن وجهة نظر استراتيجية خالصة، فإن ما يحدث هناك، لا يهمّ المملكة المتحدة إلا عـلى نطـاق محدود، ومع ذلك، فإن الضغط الداخلي يحتم التواصل.

وقد كان معنى غيـاب التوجـه الاسـتباقي تجـاه الفـرص الاسـتراتيجية في إفريقيـا، أن المملكـة المتحـدة كانـت الأقـل نـشاطاً بـين القـوى الكـبرى، في إنـشاء ائتلافـات سياسـية وارتباطات تجارية في القارة، وتأمينها؛[117] وأدت الفضائح المحيطة ببعض تلك الارتباطـات التجارية؛ من قبيل: تلك المرتبطة بصفقات شركة BAE، في جنوب إفريقيا وتنزانيا، إلى زيادة تلطيخ سمعة الارتباطات التجارية للمملكة المتحدة بالدول الإفريقية؛ وبهذا المعنى، فإن ثمة تكلفة بديلة هائلة بالنسبة إلى المملكة المتحدة؛ جراء الإخفاق في تطوير الميـزات المهمـة التـي تحظى بها في علاقاتها الإفريقية وفي الاستفادة من تلك الميزات.

الجدول (6)

المملكة المتحدة: الصادرات إلى إفريقيا والواردات منها (مليون دولار)

	الصادرات			الواردات		
	2006	2007	2008	2006	2007	2008
المملكة المتحدة	11,337.000	12,830.000	15,609.000	18,068.000	18,868.000	21,054.000
إفريقيا عدا جنوب إفريقيا	7,392.000	8,538.000	10,889.000	10,755.000	10,312.000	11,746.000
إفريقيا جنوب الصحراء	8,800.000	9,789.000	11,609.000	12,961.000	13,717.000	15,070.000
إفريقيا جنوب الصحراء عدا جنوب إفريقيا	4,855.000	5,497.000	6,889.000	5,648.000	5,161.000	5,762.000
جنوب إفريقيا	3,945.000	4,292.000	4,720.000	7,313.000	8,556.000	9,308.000

المصدر:

UNCTAD Handbook of Statistics 2009, http://stats.unctad.org/Handbook/TableViewer/dimView.aspx

فرنسا

كما هي الحال بالنسبة إلى المملكة المتحدة، فإن فرنسا تربطها بالدول الإفريقية علاقات تاريخية وعاطفية معقدة. وفي ذلك إعاقة لاعتماد توجه حديث وعقلاني واستباقي تجاه الفرص والتهديدات الاستراتيجية في إفريقيا؛ فكما هي الحال بالنسبة إلى المملكة المتحدة، فإن ذلك؛ يجعل من الصعب على فرنسا، الاستفادة من الارتباطات القوية القائمة، ولكنْ، على عكس المملكة المتحدة، فإن فرنسا كانت لديها حتى عهد قريب - (ومايزال لديها إلى حد ما) - صلات سياسية معقدة بالنخب في مستعمراتها السابقة.[118] والفضائح والدعاوى القضائية المحيطة بتلك الصلات؛ جعلت من الصعب أو المستحيل على القادة الفرنسيين، أن يستخدموا إفريقيا ساحة؛ لـ "صنع الخير" على الملأ على النحو نفسه الذي قام به القادة البريطانيون.

الجدول (7)

فرنسا: الصادرات إلى إفريقيا والواردات منها (مليون دولار)

	الصادرات			الواردات		
	2006	2007	2008	2006	2007	2008
فرنسا	26,344.000	30,393.000	36,878.000	24,763.000	28,198.000	38,354.000
إفريقيا عدا جنوب إفريقيا	24,240.000	28,177.000	34,482.000	23,767.000	26,957.000	36,945.000
إفريقيا جنوب الصحراء	11,341.000	13,184.000	15,278.000	9,195.000	11,443.000	15,640.000
إفريقيا جنوب الصحراء عدا جنوب إفريقيا	9,237.000	10,968.000	12,882.000	8,199.000	10,202.000	14,231.000
جنوب إفريقيا	2,104.000	2,216.000	2,396.000	996.000	1,241.000	1,409.000

المصدر:

UNCTAD Handbook of Statistics 2009, http://stats.unctad.org/Handbook/TableViewer/dimView.aspx

وعلاوة على ذلك، فإن قيمة الصادرات الفرنسية إلى إفريقيا، تعادل نحو ضعف الصادرات من المملكة المتحدة؛ (أي: 21 مليار يورو مقابل 9 مليارات يورو). وبالفعل، فإن فرنسا، وهي ثالث أكبر شريك تجاري لإفريقيا، تسجل فائضاً تجارياً مع القارة، يزيد على مليار يورو.[119] والجزء الأكبر من هذه التعاملات، هو بينها وبين جنوب إفريقيا، وهذا

التقارب الجغرافي، يشكِّل محركات علاقة فرنسا بإفريقيا التي تدعمها الروابط الاستباقية القائمة بين الدولة والمنشآت التجارية في فرنسا. واعتماد فرنسا الكبير على اليورانيوم من نيجيريا لإمداد برنامجها الكبير في مجال الطاقة النووية، يرسخ عدداً من العلاقات الاستراتيجية؛[120] ولا يعني ذلك، أن فرنسا لا تركز بقوة على الجانب التنموي في ارتباطاتها الإفريقية، وإنما يعني فقط، أن تلك الارتباطات لا تأتي على حساب المصالح الأخرى كما تبدو في حالة بريطانيا. ومن الأمور المشتركة الأخرى مع المملكة المتحدة، أن فرنسا تهتم اهتماماً كبيراً بإفريقيا؛ لتعزيز مركزها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وثمة روابط مباشرة من خلال الهجرة وقضايا داخلية أخرى.

ألمانيا

ظلَّ تواصل ألمانيا الثقافي أو تواصلها السياسي والدول الإفريقية، على مدى سنوات طويلة، أدنى بكثير من مثيلها لدى المملكة المتحدة أو فرنسا أو إيطاليا، بينما ازداد تركيزها على الروابط التنموية والاقتصادية الصرف. وقد تغير ذلك مع سعي ألمانيا لتبوؤ مركز ثقافي دولي أعلى عموماً، وتسليمها بأهمية زيادة الروابط الدبلوماسية في إفريقيا وخارجها، بيد أن غياب إرث استعماري أحدث عهداً، يوازي ما هو موجود لدى المملكة المتحدة وفرنسا؛ يعني أن ألمانيا تجد نفسها أقل تقيداً بالعلاقات العاطفية المعقدة من النوع الذي تعانيه القوى الاستعمارية الرئيسية السابقة في تواصلها؛ وهو يعني أيضاً أن ألمانيا تكون في بعض الأحيان في مركز أضعف؛ بسبب غياب الجوانب المشتركة على مستوى اللغة أو صعيد الرؤية الثقافية أو نطاق التاريخ. وفي هذا السياق، ربما لا يكون مفاجئاً، أن تسعى ألمانيا لتحقيق كثير من أهدافها الإنمائية الأوسع؛ عن طريق الاتحاد الأوربي؛ فهي نصير قوي لخطة العمل بين الاتحاد الأوربي وإفريقيا، وقد استثمرت بقوة في الآلية الإفريقية لاستعراض الأقران، وساعدت في تمويل المقر الرئيسي لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي. وفي ذلك - أيضاً - دعم لأهداف ألمانيا الأوسع؛ من قبيل: رغبتها في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومقعد منتخب في دورة 2011/ 2012، (بالتنافس وكندا).

إن لألمانيا، مصالح ثنائية مهمة في إفريقيا أيضاً؛ فهي، بسفاراتها البالغ عددها 33 سفارة، ومكاتبها الإنمائية والثقافية والمالية الكثيرة الأخرى، لديها حضور دبلوماسي كبير. والروابط الثنائية مهمة: ففي العامين الأخيرين، زارت شخصيات سياسية ألمانية، أكثر من 20 دولة إفريقية.[121] ويزداد الإقرار بأهمية الأعمال التجارية؛ فقد كانت ألمانيا أكبر مصدِّر – بحسب القيمة – للأسلحة التقليدية إلى إفريقيا ما بين عامي 2003 و2006؛ إذ بلغت قيمة المبيعات 900 مليون دولار، متفوقة بذلك، على كل من: روسيا والصين.[122] وبلغ حجم التجارة الإجمالي 33 مليار يورو عام 2008؛ حيث بلغت استثمارات نحو 561 شركة ألمانية، ما يقرب من 6 مليارات يورو. وتهتم ألمانيا اهتماماً خاصاً بتأمين إمداداتها من الطاقة، ولكنْ، ثمة إقرار متزايد بالفرص التجارية في دول؛ مثل: أنجولا؛ فمما له مغزاه، أن الرئيس إدواردو دوس سانتوس، قام بزيارة إلى ألمانيا في بداية عام 2009، حظيت باهتمام واسع.

الجدول (8)

ألمانيا: الصادرات إلى إفريقيا والواردات منها (مليون دولار)

	الصادرات			الواردات		
	2006	2007	2008	2006	2007	2008
ألمانيا	20,191.000	23,941.000	28,615.000	19,077.000	20,497.000	27,635.000
إفريقيا عدا جنوب إفريقيا	11,377.000	14,225.000	18,095.000	14,738.000	15,508.000	21,438.000
إفريقيا جنوب الصحراء	13,014.000	15,055.000	16,750.000	8,896.000	10,418.000	12,896.000
إفريقيا جنوب الصحراء عدا جنوب إفريقيا	4,200.000	5,339.000	6,230.000	4,557.000	5,429.000	6,699.000
جنوب إفريقيا	8,814.000	9,716.000	10,520.000	4,339.000	4,989.000	6,197.000

المصدر:

UNCTAD Handbook of Statistics 2009, http://stats.unctad.org/Handbook/TableViewer/dimView.aspx

إيطاليا

إن الهجرة هي موضوع المصلحة الاستراتيجية الأوضح بالنسبة إلى إيطاليا في علاقاتها بإفريقيا، ولكن التجارة دافع متزايد الأهمية للسياسة. وإيطاليا هي رابع الشركاء التجاريين

الكبار للقارة، متقدمة بذلك على: ألمانيا والهند والمملكة المتحدة.[123] وعلى المستوى الإقليمي، تركز إيطاليا تجارياً وسياسياً بقوة على شمال إفريقيا، ولكن الروابط التاريخية؛ تعني أن القرن الإفريقي مايزال له أهمية استراتيجية، بينما تزداد أهمية العملاقين: جنوب إفريقيا ونيجيريا. ويؤكد تقليص إيطاليا ميزانية معوناتها بأكثر من النصف منتصف عام 2009، في أثناء رئاستها مجموعة الثماني، الغموضَ الذي يتسم به تصورها الذاتي لدورها؛ بوصفها لاعباً عالمياً. ومع ذلك، فقد اضطلعت بدور مهم في بعض المجالات، منها ما يتعلق - على سبيل المثال - بتعهدات مجموعة الثماني على صعيد السلام والأمن، ومن خلال تدريبها (بدعم أمريكي)، قواتِ شرطة إفريقية. إن كثيراً من سياسات إيطاليا الإفريقية، متضمَّن في سياسات الاتحاد الأوربي، وخصوصاً إزاء ما يتعلق بقضايا السلام والأمن. وارتباطات إيطاليا الثنائية بإفريقيا، قد تشغل مركزاً وسطاً بين العلاقات المتعثرة تاريخياً للشركاء الآخرين في مجموعة الثماني وبين التوجهات الأكثر براغماتية للقوى الناشئة؛ من قبيل: تركيا. وقد جُلّي ذلك حقاً! في قمة مجموعة الثماني لعام 2009، في لاكويلا؛ حيث انتهزت إيطاليا الفرصة؛ بوصفها الدولة المضيفة؛ لعقد اجتماعات تتعلق إلى حد بعيد، بالقضايا الثنائية والتجارية، بعدد من الدول الإفريقية.[124]

الجدول (9)

إيطاليا: الصادرات إلى إفريقيا والواردات منها (مليون دولار)

	الصادرات			الواردات		
	2006	2007	2008	2006	2007	2008
إيطاليا	15,872.000	20,046.000	26,445.000	39,399.000	43,350.000	56,471.000
إفريقيا عدا جنوب إفريقيا	13,875.000	17,929.000	24,325.000	36,512.000	39,609.000	52,569.000
إفريقيا جنوب الصحراء	5,511.000	6,352.000	7,019.000	7,414.000	9,067.000	10,494.000
إفريقيا جنوب الصحراء عدا جنوب إفريقيا	3,514.000	4,235.000	4,899.000	4,527.000	5,326.000	6,592.000
جنوب إفريقيا	1,997.000	2,117.000	2,120.000	2,887.000	3,741.000	3,902.000

المصدر:

UNCTAD Handbook of Statistics 2009, http://stats.unctad.org/Handbook/TableViewer/dimView.aspx

روسيا

ماتزال روسيا، تربطها روابط عاطفية وتاريخية بالكثير من الدول الإفريقية، ومـايزال لها بعض التأثير النابع من الحنين إلى حقبة الحرب الباردة. ولكنْ، من بين كل دول مجموعة الثماني، فإن المصالح الاستراتيجية لروسيا هي الأقل عبر أنحاء القـارة؛ ويُحتمـل أن يتغـير ذلك مع اتساع نطاق مصالحها التجارية. وقد بـدأت روسـيا المـشاركة في جهـود تخفيـف الديون وغيرها من المعونات الإنمائية ثانية، بعد تولي الرئيس فلاديمير بوتين مقاليد السلطة في البلاد عام 2000. وبحلول عام 2006، كانت روسيا تـشارك في ثـماني عمليـات لحفـظ السلام في إطار الأمم المتحدة في أنحاء مختلفة من إفريقيا، بينما انخرط مـسؤولون كبـار في روسيا في المزيد من الارتباطات الدبلوماسية والتجارية في السنوات الأخيرة؛ بما في ذلـك: زيارة قام بها الرئيس بوتين بعد استضافة قمة مجموعة الثماني لعام 2006، مباشرة. وكانـت الزيارة التي قام بها الرئيس ديميتري مدفيديف، إلى أربع دول إفريقية عـام 2009، امتـداداً لذلك الاتجاه.

الجدول (10)

روسيا: الصادرات إلى إفريقيا والواردات منها (مليون دولار)

	الصادرات			الواردات		
	2006	2007	2008	2006	2007	2008
روسيا	3,157.000	5,295.000	6,798.000	1,142.000	1,572.000	2,183.000
إفريقيا عدا جنوب إفريقيا	3,136.000	5,281.000	6,709.000	983.000	1,301.000	1,793.000
إفريقيا جنوب الصحراء	658.000	705.000	1,247.000	769.000	1,028.000	1,259.000
إفريقيا جنوب الصحراء عدا جنوب إفريقيا	637.000	691.000	1,158.000	610.000	757.000	869.000
جنوب إفريقيا	21.000	14.000	89.000	159.000	271.000	390.000

المصدر:

UNCTAD Handbook of Statistics 2009, http://stats.unctad.org/Handbook/TableViewer/dimView.aspx

ومن زاوية عملية، فإن نيل الدعم في الأمم المتحدة وغيرها مـن الهيئـات المتعـددة الأطراف؛ هو السبب الأهم لزيادة التواصل الـدبلوماسي؛ فروسـيا بحاجـة إلى تعزيـز

مركزها في مجلس الأمن، وإلى ضمان الحصول على الدعم كذلك، إزاء ما يخص عدداً من المواقف التي تعتمدها والتي كثيراً ما تلقى معارضة أعضاء آخرين، وخصوصاً إزاء ما يتعلق باستخدام العقوبات ووضع الأراضي الواقعة على حدودها أو ضمن نطاق اهتمامها؛ (مثل: أوسيتيا الشمالية وأبخازيا وكوسوفا). وفي جميع تلك النشاطات، تسعى روسيا كذلك، لحشد الدعم لدورها؛ بوصفها قوة عظمى، وللاعتراف بهذا الدور؛ ومن هنا، فإن عضوية مجموعة الثماني، تدعم رغبتها في أن تنظر إليها الدول الإفريقية؛ بوصفها قوة صديقة واستباقية، وهذه العضوية، تستمد الدعم - أيضاً - من تلك الرغبة، بيد أن الدعاية السلبية الناتجة من التقارير الإعلامية الإفريقية بشأن دور مبيعات الأسلحة الروسية في إذكاء الصراع في دارفور وغيرها والهجمات المنتظمة التي يُعرض لها المواطنون الأفارقة المقيمون في روسيا، تقوض فرص بلوغ هذا الهدف الأوسع.

وفي نشاطات روسيا التجارية في إفريقيا أيضاً، يبدو تأثير السياسة مساوياً تأثير الاقتصاد؛ وأحد الأمثلة على ذلك: الاتفاقات المبرمة بين [شركة] جازبروم ومؤسسة النفط الوطنية المملوكة للدولة في نيجيريا، إزاء ما يتعلق بالغاز وإمكانية تزويد أوربا به، عن طريق خط أنابيب عابر للصحراء. وذلك الخط نظر فيه عدد من الشركات المتعددة الجنسيات الغربية ورفضه؛ بوصفه مفرطاً في الطموح، ولكنْ، إذا كُتب له النجاح فسوف يتيح لروسيا التحكم في مصدر رئيسي من مصادر الإمداد إلى أوربا. ولكنْ، في بعض الأحيان، يتفوق الاقتصاد على السياسة، كما في نشاطات عملاق إنتاج الألمنيوم "روسال"، في غينيا؛ حيث يتبع الدعم السياسي فيما يبدو "الاعتبارات" التي يغلب عليها الجانب التجاري.

مصالح مجموعة "بريك" ومجموعة العشرين في إفريقيا

على الرغم من تفكك مجموعة دول الاتصال الخمس، فإن أعضاءها بارزون ضمن مجموعة العشرين. ويتيح التواصل الإفريقي لثلاث من دول المجموعة المعروفة باسم "بريك" BRIC،[125] بعض المقارنات المفيدة، إزاء السياسات التي يتبعها أعضاء مجموعة

الثماني، كما تبرز على نحو متزايد، أهمية المنتدى الثلاثي للهند والبرازيل وجنوب إفريقيا (إيبسا IBSA)، كذلك، وهو الذي عقد قمته الرابعة بالتوازي وقمة دول "بريك"، في مدينة برازيليا في نيسان/ إبريل عام 2010؛ واسطةً للتعاون بين القوى الناشئة.

البرازيل

إن الاهتمام الذي حظي به تواصل البرازيل وإفريقيا حتى الآن، يقلّ كثيراً عن مثيله بالنسبة إلى الهند أو الصين. ولكنْ، يُنتظر أن تتغير هذه الصورة؛ إذ شهد الحضور البرازيلي هو أيضاً، في الشؤون التجارية والدبلوماسية زيادة مطردة في السنوات الأخيرة. وقد كان لذلك القرار بعدٌ استراتيجي أكبر بكثير مما هو عليه لدى الصين أو الهند؛ وجاء نتيجة سياسة واعية من جانب الرئيس [السابق] لولا دا سيلفا، منذ انتخابه عام 2003.[126] ومنذ ذلك الحين، زار 20 دولة إفريقية خلال أكثر من ثماني زيارات؛ أي أكثر من أي رئيس دولة آخر من خارج القارة.

واهتمامات البرازيل بتوسيع نطاق تلك العلاقات، ترتبط بالتجارة أساساً؛ فقد ارتفع مستوى التبادل التجاري من 700 مليون دولار عام 1990، إلى قيمة مذهلة بلغت 26.3 مليار دولار عام 2008.[127] والجزء الأكبر من هذا النمو حاصل مع عدد محدود من الدول الرئيسية – هي: أنجولا وليبيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا – ويستحوذ النفط على نسبة كبيرة منه. وكانت نيجيريا مصدر ما نسبته 4.5 في المائة من إجمالي واردات البرازيل من النفط عام 2008. ويعد أمن الطاقة من "الاعتبارات" المهمة بالنسبة إلى البرازيل، بيد أن الزيادة في عدد السفارات التي فتحتها البرازيل عبر أنحاء القارة؛ (وهي 15 سفارة منذ عام 2003)، تشير إلى الأهمية التي تولي البرازيل التواصل الدبلوماسي وإفريقيا بها؛ ويهدف إنشاء "إيبسا"، إلى إنشاء تحالفات دبلوماسية واقتصادية بديلة.[128] ومرة أخرى، يرتبط الأمر بزيادة قدرة البرازيل على حشد الدعم من الدول الإفريقية وإنشاء تحالفات وإياها في بيئة سياسية متعددة الأقطاب ومتزايدة التعقيد، ويرتبط كذلك بصورة خاصة بإصلاح مجلس الأمن الدولي.[129]

الجدول (11)

البرازيل: الصادرات إلى إفريقيا والواردات منها (مليون دولار)

	الصادرات			الواردات		
	2006	2007	2008	2006	2007	2008
البرازيل	7,487.762	8,343.078	9,415.402	9,161.064	11,365.292	20,666.912
إفريقيا عدا جنوب إفريقيا	6,028.432	6,585.218	7,728.852	8,682.721	10,790.751	19,616.382
إفريقيا جنوب الصحراء	4,913.791	5,757.481	6,470.127	6,048.578	8,131.391	13,362.391
إفريقيا جنوب الصحراء عدا جنوب إفريقيا	3,454.461	3,999.621	4,783.577	5,570.235	7,556.850	12,311.861
جنوب إفريقيا	1,459.330	1,757.860	1,686.550	478.343	574.541	1,050.530

المصدر:

UNCTAD Handbook of Statistics 2009, http://stats.unctad.org/Handbook/TableViewer/dimView.aspx

الهند

إن اهتمامات السياسة الدولية في الهند، ربما لم تسبقها إلا الاهتمامات نفسها لدى الصين في السنوات الأخيرة. وقد كانت الهند، تنظر تقليدياً إلى مصالحها في إفريقيا وتواصلها وإياها من منظار الكومنولث، وإن أخذ هذا، يتغير سريعاً؛ كما يتضح من التقدم الذي أحرزته إيبسا. وقد وسّعت الهند، نطاق تواصلها وإفريقيا طوال العقد الفائت. والوصول إلى النفط والموارد الطبيعية يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة إلى الهند؛ إذ إنها تحصل على ما نسبته 12 في المائة من نفطها من إفريقيا، وهو ما يمثّل 70 في المائة من صادرات إفريقيا إلى الهند، بيد أن إفريقيا أصبحت كذلك وجهة مهمة للبضائع الهندية؛ حيث ارتفعت قيمة هذه التبادلات التجارية من 308 ملايين دولار عام 1990، إلى 13.8 مليار دولار عام 2008، ويُنتظر أن يستمر هذا النمو. وبينما كان ذلك التبادل يُركز في السلع المنخفضة القيمة في البداية، فقد شهدت السنوات الأخيرة تنوعاً متزايداً باتجاه السلع والخدمات ذات القيمة العليا. وشهد إجمالي المبادلات التجارية نمواً بنسبة 23 في المائة سنوياً منذ عام 2000؛[130] بما يجعل الهند خامس أكبر شريك لإفريقيا، متقدمة بذلك على المملكة المتحدة.

الجدول (12)

الهند: الصادرات إلى إفريقيا والواردات منها (مليون دولار)

	الصادرات			الواردات		
	2006	2007	2008	2006	2007	2008
الهند	8,572.187	10,709.349	12,933.699	3,216.791	4,252.772	5,704.034
إفريقيا عدا جنوب إفريقيا	6,985.187	8,933.349	10,630.699	2,355.791	2,766.772	3,208.034
إفريقيا جنوب الصحراء	7,098.000	8,855.000	10,742.000	2,280.000	3,092.000	4,372.000
إفريقيا جنوب الصحراء عدا جنوب إفريقيا	5,511.000	7,079.000	8,439.000	1,419.000	1,606.000	1,876.000
جنوب إفريقيا	1,587.000	1,776.000	2,303.000	861.000	1,486.000	2,496.000

المصدر:

UNCTAD Handbook of Statistics 2009, http://stats.unctad.org/Handbook/TableViewer/dimView.aspx

بيد أن التوجه الدبلوماسي المنسق الذي تبنته الهند، كان أقل كثيراً من مثيله لدى الدول الأخرى ضمن مجموعة "بريك"؛ إذ رُكِّزت جهودها على دول محدودة؛ مثل: مصر ونيجيريا وبصورة خاصة جنوب إفريقيا، أما الاستثناء فكان التواصل والدول المطلة على المحيط الهندي في إفريقيا، في ظل هاجس الهند الخاص بشأن تنامي النفوذ الصيني في منطقة تعدها الهند جزءاً مهماً من دائرة نفوذها.[131] كما أن لدور الهند، في مفاوضات مجموعة البلدان الأربعة: [البرازيل وألمانيا والهند واليابان]، بشأن إصلاح مجلس الأمن الدولي أهميته، بينما تبدأ عضويتها في المجلس؛ بوصفها عضواً منتخباً عام 2011. وفي أماكن أخرى، سمحت الهند، لشركاتها بأن تضطلع بدور رائد في تعزيز التواصل، مدفوعة في حالة شرق إفريقيا وجنوبها، وخصوصاً بشتات هندي نشيط وقديم العهد. كما حظي غرب إفريقيا أيضاً، باهتمام هندي متنامٍ في السنوات الأخيرة؛[132] بيد أن الحكومة الهندية، لم تعتمد سياسة تقوم على كف اليد بشكل كامل؛ إذ اعترضت طريق صفقات استجابة لهواجس بشأن العناية الواجبة.

الصين

هناك اهتمام هائل بتواصل الصين وإفريقيا، وربما هو اهتمام كبير على نحو غير متناسب خارج الصين؛ مقارنة إلى ما هو عليه داخلها. وماتزال إفريقيا ذات أهمية

استراتيجية محدودة نسبياً بالنسبة إلى بكين. ولعل في الذعر الذي انتاب كثيراً من شركاء إفريقيا التقليديين، إزاء تجدد التواصل الصيني وإفريقيا وما كان لذلك من وقع كبير؛ إشارةً إلى مدى التراخي الذي اتسم به أولئك الشركاء ومدى انفصالهم عن الواقع. وتجدر الإشارة إلى أن استثمارات الصين في كوريا الجنوبية وحدها - وقيمتها نحو 100 مليار دولار - تعادل إجمالي استثماراتها في جميع أنحاء إفريقيا.

الجدول (13)

الصين: الصادرات إلى إفريقيا والواردات منها (مليون دولار)

	الصادرات			الواردات		
	2006	2007	2008	2006	2007	2008
الصين	26,604.000	37,160.000	49791	28,766.000	36,229.000	56,818.000
إفريقيا عدا جنوب إفريقيا	20,835.000	29,731.000	40,935.000	24,671.000	29,621.000	49,115.000
إفريقيا جنوب الصحراء	19,045.000	26,510.000	35,823.000	26,305.000	32,867.000	51,817.000
إفريقيا جنوب الصحراء عدا جنوب إفريقيا	13,276.000	19,081.000	26,967.000	22,210.000	26,259.000	44,114.000
جنوب إفريقيا	5,769.000	7,429.000	8,856.000	4,095.000	6,608.000	7,703.000

المصدر:

UNCTAD Handbook of Statistics 2009, http://stats.unctad.org/Handbook/TableViewer/dimView.aspx

ومع ذلك، فقد وسَّعت الصين بسرعة من نطاق تواصلها وجميع الدول الإفريقية تقريباً منذ بداية القرن، وهي الآن ثاني أكبر شريك تجاري بعد الولايات المتحدة. والصين حريصة على تأكيد التزامها القوي بالمساواة والثقة المتبادلة؛ حيث تستضيف منتدى التعاون بين الصين وإفريقيا الذي يعقد مؤتمر قمة كل ثلاث سنوات.[133] ورغبة الصين في الوصول إلى الموارد الطبيعية معروفة للجميع، لكن ما يكتسي الأهمية ذاتها، هو الرغبة في اختراق أسواق إفريقيا ذات "المليار نسمة"، وأغلبهم من مستهلكي المنتجات الصينية الرخيصة بدءاً بالدلاء وانتهاءً بالحواسيب.

وفي الوقت ذاته، فإن المخاوف من أن تكون لدى بكين، استراتيجية دبلوماسية وتجارية منظمة في إفريقيا، مبالغ فيها؛ فالمناطق والقطاعات والصناعات الصينية لديها

مصالح مختلفة ومتنافسة في أحيان كثيرة. وجميعها منخرط في الكثير من الصفقات مع شركات خاصة وحكومات في جميع أنحاء إفريقيا؛ ونتيجة لذلك، فإن رغبة الصين في اتباع استراتيجية تقوم على عدم التدخل، سرعان ما أخفقت، وثمة إدراك متزايد – (وإن لم يكن متأصلاً بعد) – بأن التواصل السياسي عامل مهم لضمان سلامة الصفقات التجارية وما تحتاج إليه من استقرار.

وبهذه الطريقة، فإن الصين لا تطرح نفسها؛ بوصفها نموذجاً جديداً للتواصل، وإنما ببساطة بوصفها دولة أخرى، وإن كان تاريخها في مجال الاستغلال أضيق نطاقاً من الدول الغربية. وأوجه التناقض في هذا التوجه، مافتئت تزداد وضوحاً، وخصوصاً، من حيث دور الصين الناشئ؛ بديلاً فعلياً أمام الدول النامية، وخصوصاً في إفريقيا، من التواصل والمؤسسات المالية الدولية؛ من قبيل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتركيز الصين على التنمية، يدور بصلابة حول تخفيف الفقر في الداخل، لا على المستوى الدولي.

وهناك مجال واحد توجد بشأنه رؤية استراتيجية واضحة ومشتركة بين عدد متزايد من اللاعبين الدوليين، وهو أهمية نيل دعم الدول الإفريقية للمواقف الصينية في عدد من الهيئات الدولية، وخصوصاً في الأمم المتحدة. وهناك كثير من الجهود التي بُذلت في هذا الاتجاه؛ حيث أجريت 18 زيارة رفيعة المستوى إلى 38 دولة منذ عام 2000.

الأرجنتين

إن للأرجنتين، بسفاراتها السبع عشرة في جميع أنحاء إفريقيا، حضوراً كبيراً على نحو مفاجئ في القارة. وفي السنوات الأخيرة، شُكلت العلاقات إلى حد كبير من خلال مؤتمرات القمة التي عُقدت بين إفريقيا وأمريكا الجنوبية، وقد كان أولها عام 2006، في نيجيريا، وثانيها عام 2009، في فنزويلا.[134] وفي تلك السنة نفسها، عُقد أيضاً، المؤتمر الوزاري الأول حول الطاقة في إثيوبيا، أما مستوى العلاقات الثنائية الأقوى للأرجنتين في القارة، فهو تلك القائمة بينها وبين جنوب إفريقيا، وفي عام 2005، أنشأت الدولتان، لجنة مشتركة من الطرفين، عقدت آخر اجتماع لها نهاية عام 2008، أما المجال الرئيسي

الذي شهد تعاوناً ملموساً إلى الآن، فقد كان تقاسم التكنولوجيا النووية؛ وإن كان من بين الأهداف أيضاً التعاون بشأن منظمة التجارة العالمية ومفاوضات معاهدة أنتاركتيكا. كما طُرحت كذلك، فكرة إنشاء منطقة للتجارة الحرة، وخصوصاً في المنتجات الزراعية، بين جنوب إفريقيا والأرجنتين والبرازيل.

الجدول (14)

الأرجنتين: الصادرات إلى إفريقيا والواردات منها (مليون دولار)

	الصادرات			الواردات		
	2006	2007	2008	2006	2007	2008
الأرجنتين	2,931.784	3,965.211	4,549.878	238.246	271.604	330.862
إفريقيا عدا جنوب إفريقيا	2,015.516	2,965.827	3,537.040	119.497	140.162	162.895
إفريقيا جنوب الصحراء	1,621.268	1,980.384	2,175.838	125.749	138.442	174.967
إفريقيا جنوب الصحراء عدا جنوب إفريقيا	705.000	981.000	1163.000	7.000	7.000	7.000
جنوب إفريقيا	916.268	999.384	1,012.838	118.749	131.442	167.967

المصدر:

UNCTAD Handbook of Statistics 2009, http://stats.unctad.org/Handbook/TableViewer/dimView.aspx

أستراليا

إن المصلحة الرئيسية لأستراليا في إفريقيا، هي عبر روابطها في مجال الصناعة الاستخراجية؛ فهناك الكثير من شركات التعدين الكبيرة ذات النشاطات الإفريقية الموسعة؛ من قبيل: بي إتش بي بيليتون BHP Billiton، وهي التي تعمل انطلاقاً من أستراليا. وقد كانت المعونة التي قدمتها أستراليا - وهي التي لا يتعدى عدد سفاراتها ومفوضياتها السامية في إفريقيا ثماني سفارات ومفوضيات - إلى القارة عبر تاريخها محدودة، ولكنْ، في عام 2009، أعلنت الحكومة الأسترالية عن نيتها زيادة روابطها في المجالين التجاري والدبلوماسي، وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية؛ ويُتوقع أن تزداد المعونات بنسبة 40 في المائة؛ لتصل إلى ما يقدر بمبلغ 165.2 مليون دولار في العامين 2009 و2010. كما يوجد بعدٌ متزايد يتعلق بالهجرة والشتات في سياساتها الإفريقية، مع التركيز بصورة خاصة على الأعداد المتنامية من المهاجرين من دول - من بينها: الصومال - إضافة إلى عنصر متصل،

يتعلق بمكافحة الإرهـاب ضـمن اهتمامـات الـسياسة الأسـترالية.[135] كـما اسـتقر هنـاك مواطنون من زمبابوي، بيد أن مصلحة أسـتراليا في زمبـابوي تتعـدى ذلـك، وهـي تتـأثر بروابط سابقة في إطار الكومنولث، وكذلك باهتمام وسائل الإعلام المحلية.

الجدول (15)

أستراليا: الصادرات إلى إفريقيا والواردات منها (مليون دولار)

	الصادرات			الواردات		
	2006	2007	2008	2006	2007	2008
أستراليا	2,989.869	3,355.233	3,696.324	1,965.703	1,678.698	2,136.396
إفريقيا عدا جنوب إفريقيا	1,246.122	1,247.076	1,638.469	662.432	428.196	647.392
إفريقيا جنوب الصحراء	2,561.747	2,953.158	3,244.855	1,512.271	1,476.502	1,634.004
إفريقيا جنوب الصحراء عدا جنوب إفريقيا	818.000	845.000	1,187.000	209.000	226.000	145.000
جنوب إفريقيا	1,743.747	2,108.158	2,057.855	1,303.271	1,250.502	1,489.004

المصدر:

UNCTAD Handbook of Statistics 2009, http://stats.unctad.org/Handbook/TableViewer/dimView.aspx

إندونيسيا

شُكلت علاقـات إندونيـسيا بإفريقيـا تاريخيـاً، مـن خـلال مـؤتمر الـدول الآسـيوية والإفريقية الذي عُقد في باندونج عام 1955؛ وأدى إلى تأسيس حركة عدم الانحياز. وقـد أُعيد إحياء تلك العلاقات عام 2005، عندما نظمت إندونيسيا، مؤتمراً؛ يهدف إلى الخروج بشراكة استراتيجية بين الدول الآسيوية والإفريقية. ومن هذا المنطلق، توظـف إندونيـسيا علاقاتها بإفريقيا؛ بوصفها أداة لنيل مكانة عالمية عليا، وتوسيع انتشار قوتها الناعمة. وعلى الرغم من أن إندونيسيا، لديها 12 سفارة في مختلف أنحاء إفريقيا، فإن روابطها التـصديرية الأقوى، مقصورة على دول ثلاث؛ هي: نيجيريا ومصر وجنـوب إفريقيـا. وقـد شـهدت السنوات الأخيرة، زيادة في درجة التنسيق بين جنوب إفريقيا وإندونيسيا بشأن طائفـة مـن المواقف؛ (منها: تغير المناخ وفلسطين والتجارة). كما كانت هنـاك رغبـة واضـحة في بنـاء علاقات بدول تعد مارقة في الغرب؛ مثل: إريتريا وزمبابوي.

الجدول (16)

إندونيسيا: الصادرات إلى إفريقيا والواردات منها (مليون دولار)

	الصادرات			الواردات		
	2006	2007	2008	2006	2007	2008
إندونيسيا	1,972.000	2,494.000	3,260.000	1,182.000	2,307.000	2,243.000
إفريقيا عدا جنوب إفريقيا	1,590.000	1,936.000	2,636.000	957.000	2,054.000	1,889.000
إفريقيا جنوب الصحراء	1,300.000	1,635.000	1,964.000	499.000	1,390.000	1,495.000
إفريقيا جنوب الصحراء عدا جنوب إفريقيا	918.000	1,077.000	1,340.000	274.000	1,137.000	1,141.000
جنوب إفريقيا	382.000	558.000	624.000	225.000	253.000	354.000

المصدر:

UNCTAD Handbook of Statistics 2009, http://stats.unctad.org/Handbook/TableViewer/dimView.aspx

المكسيك

ترتكز استراتيجية المكسيك الدولية على تحقيق أوسع حضور ممكن في الهيئات الدولية، وتشكل العلاقات بإفريقيا سبيلاً رئيسية إلى ذلك؛ وسعياً لتحقيق ذلك الهدف، أعادت المكسيك فتح سفارتها في نيجيريا عام 2009، بحيث يصبح مجموع سفاراتها في إفريقيا ثماني سفارات، وهي تخطط لفتح واحدة في أنجولا. وفي أثناء ذلك، حظيت المكسيك بمقعد مراقب دائم في الاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (إكواس)، وشاركت بصفة مراقب في مؤتمرات القمة الأخيرة للاتحاد الإفريقي. وتهتم المكسيك اهتماماً خاصاً بحشد الدعم من الدول الإفريقية، بخصوص عدد من مواقفها الدولية؛ ومن ذلك على سبيل المثال: محادثات التجارة العالمية وإصلاح الأمم المتحدة.

كوريا الجنوبية

إن للمساعدة الإنمائية التي تقدمها كوريا الجنوبية، قيمة رمزية مهمة في رؤيتها لذاتها؛ بوصفها إحدى الدول المتقدمة الجديدة بما ينطوي عليه ذلك من مسؤوليات.[136] وكان من العوامل الرئيسية التي ساعدت على تطوير ذلك التصور، إقامة المنتدى المشترك بين كوريا

الجنوبية وإفريقيا، وهو الذي عَقد أول اجتماعاته عام 2006، وثانيها عام 2009، والذي ينظر إليه الاتحاد الإفريقي؛ بوصفه نموذجاً للتعاون. ومن الأمور التي يجب تناولها ضمن هذا السياق، تولِّي كوريا الجنوبية رئاسة مجموعة العشرين، وتقدُّمها بطلب للانضمام إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجولة الرئيس الإفريقية التي كان مخطَّطاً لها عام 2010، واستضافتِها المنتدى الرفيع المستوى كذلك، حول فعالية المعونات عام 2011. لكن المصالح التجارية لكوريا الجنوبية، ومصالح قطاعها الخاص كذلك، شهدت هي أيضاً منذ عام 2004، توسعاً في مختلف أنحاء إفريقيا بعد فترة طويلة من التراجع، ويُنظر إلى القطاع الخاص؛ بوصفه محركاً رئيسياً للتنمية.[137] وتمثِّل نيجيريا وجنوب إفريقيا حالياً، الشريكين التجاريين الرئيسيين، ولكن هناك أيضاً مستويات عالية من الاستثمار الأجنبي المباشر الكوري، في كل من: السودان ومصر. وتهتم شركة النفط الوطنية الكورية اهتماماً خاصاً بتأمين مساحة لها في إفريقيا؛ ومن هذا المنطلق، فإن كوريا الجنوبية تضطلع بدور استراتيجي؛ لجسر الفجوة ما بين شركاء إفريقيا التقليديين والناشئين في الجدل بشأن تغير طبيعة المساعدة الإنمائية.

الجدول (17)

المكسيك: الصادرات إلى إفريقيا والواردات منها (مليون دولار)

	الصادرات			الواردات		
	2006	2007	2008	2006	2007	2008
المكسيك	460.000	463.000	531.000	901.000	1,420.000	1,440.000
إفريقيا عدا جنوب إفريقيا	295.000	310.000	531.000	601.000	1,124.000	1,440.000
إفريقيا جنوب الصحراء	271.000	227.000	43.000	519.000	770.000	522.000
إفريقيا جنوب الصحراء عدا جنوب إفريقيا	106.000	74.000	43.000	219.000	474.000	522.000
جنوب إفريقيا	165.000	153.000	0.000	300.000	296.000	0.000

المصدر:

UNCTAD Handbook of Statistics 2009, http://stats.unctad.org/Handbook/TableViewer/dimView.aspx

الجدول (18)

كوريا الجنوبية: الصادرات إلى إفريقيا والواردات منها (مليون دولار)

	الصادرات			الواردات		
	2006	2007	2008	2006	2007	2008
كوريا الجنوبية	9,924.000	11,245.000	13,265.000	5,740.000	6,052.000	6,593.000
إفريقيا عدا جنوب إفريقيا	8,130.000	9,492.000	11,868.000	4,355.000	4,286.000	4,433.000
إفريقيا جنوب الصحراء	7,944.000	8,416.000	9,505.000	4,609.000	4,655.000	4,174.000
إفريقيا جنوب الصحراء عدا جنوب إفريقيا	6,150.000	6,663.000	8,108.000	3,224.000	2,889.000	2,014.000
جنوب إفريقيا	1,794.000	1,753.000	1,397.000	1,385.000	1,766.000	2,160.000

المصدر:

UNCTAD Handbook of Statistics 2009, http://stats.unctad.org/Handbook/TableViewer/dimView.aspx

المملكة العربية السعودية

المملكة العربية السعودية، لديها 26 سفارة وقنصلية في جميع أنحاء إفريقيا، وهي نشيطة في منح المساعدة الإنمائية التي تزيد على ملياري دولار سنوياً، وخصوصاً في الدول الإفريقية ذات الأعداد الكبيرة من المسلمين. وينطوي تواصل المملكة العربية السعودية وإفريقيا أيضاً، على عامل قوي، إزاء ما يتعلق بمكافحة الإرهاب، ويراد به - نسبياً - تقويض جهود دول أخرى؛ مثل: إيران، وهي تسعى لحشد الدعم في مختلف أنحاء إفريقيا. لكن المدارس السعودية نالت نصيبها من انتقادات ترويجها ثقافةَ عدم التسامح. وللمملكة العربية السعودية أيضاً، مصالح صناعية وتجارية متنامية في إفريقيا، وخصوصاً في مجال الزراعة؛ حيث تهدف مشروعات عدة ذات درجات متفاوتة من الانفتاح، إلى نقل التكنولوجيا، واكتساب فرص الوصول إلى الأرض كذلك.

جنوب إفريقيا

مما لا شك فيه أن لدولة جنوب إفريقيا، بما لها من دور مركزي في الحياتين السياسية والتجارية للقارة، مصالح كبرى وذات إلحاح أشد؛ مقارنة إلى أي دولة من دول مجموعة

العشرين، من حيث ضمان السلام والاستقرار والنمو في جميع أنحاء إفريقيا. وهي لا تعد نفسها قوة إقليمية إفريقية فحسب، أو ربما لا تضع ذلك في المقام الأول، بل تعد نفسها لاعباً عالمياً يحظى بعضوية مجموعة العشرين ويسعى للحصول على مقعد في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته، فإن لدولة جنوب إفريقيا ماضياً معقداً؛ بوصفها صاحبة الاقتصاد الأكبر والأكثر تطوراً في القارة؛ وبوصفها كذلك العضو الأحدث في الكثير من هيئاتها الرئيسية المتعددة الأطراف، (بعد عقود من العزلة، بسبب سياسة الفصل العنصري)؛ ولذا، فإن مصالح جنوب إفريقيا الاستراتيجية، تُقسم إلى شقّين متنافسين في أحيان كثيرة؛ فالدولة أولاً، بحاجة إلى ضمان استمرار الاستثمارات المحلية والاستقرار والنمو الاقتصاديين؛ ما يحتم عليها أن تصطف مع النظام الاقتصادي العالمي السائد وتتواصل وإياه؛ لتعزيز ثقة المستهلك. ومن وجهة النظر هذه، فإن لديها مصلحة قوية كذلك، في اعتماد توجه تدخّلي في سياسة القارة؛ للحدّ من الصراعات وفضّ النزاعات. وهي ثانياً، بحاجة إلى أن يُنظر إليها؛ بوصفها مؤيِّدة للحكومات الإفريقية الأخرى التي ترتبط بعلاقات صعبة بمجموعة العشرين على وجه الخصوص. وعليها أن تبدي تضامناً والدول الإفريقية الأخرى؛ للتعويض عن سنوات الحكم العرقي، وعن حجمها الاقتصادي الكبير كذلك.

الجدول (19)

المملكة العربية السعودية: الصادرات إلى إفريقيا والواردات منها (مليون دولار)

	الصادرات			الواردات		
	2006	2007	2008	2006	2007	2008
المملكة العربية السعودية	10,068.000	10,906.000	15,300.000	1,854.000	2,392.000	2,944.000
إفريقيا عدا جنوب إفريقيا	6,470.000	7,282.000	9,663.000	1,529.000	2,022.000	2,580.000
إفريقيا جنوب الصحراء	6,522.000	6,630.000	9,680.000	682.000	875.000	1,028.000
إفريقيا جنوب الصحراء عدا جنوب إفريقيا	2,924.000	3,006.000	4,043.000	357.000	505.000	664.000
جنوب إفريقيا	3,598.000	3,624.000	5,637.000	325.000	370.000	364.000

المصدر:

UNCTAD Handbook of Statistics 2009, http://stats.unctad.org/Handbook/TableViewer/dimView.aspx

وهذا المحرك الثاني، سيضعف تدريجياً (وإن لم يختفِ)، مع دخول الفصل العنصري طيّ النسيان. ومن المحتمل أن تحتفظ دولة جنوب إفريقيا ببعد أخلاقي معين في مصالحها الاستراتيجية المتصورة في أنحاء إفريقيا، ولكن احتياجات الأعمال والحاجة إلى تسوية النزاعات ذات الصلة المباشرة بالهواجس الداخلية يُحتمل أن تزداد. والعضوية في الهيئات المتعددة الأطراف؛ من قبيل: إيبسا، وطلب الالتحاق بمجموعة "بريك"، وهجينها المعروف باسم "بيسيك" BASIC: (البرازيل وجنوب إفريقيا والهند والصين)، وهو الذي تجمَّع في أثناء محادثات كوبنهاجن بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ ديسمبر عام 2009، جميعها من الأمور المهمة. كما كان لدولة جنوب إفريقيا تأثيرها في إطلاق مجموعة العشرين، أواخر التسعينيات من القرن العشرين.[138] ولكنْ، منذ ذلك الحين، كانت الهواجس الداخلية وإنهاك القدرات بمنزلة اختبار بالنسبة إلى تواصل جنوب إفريقيا وعملية مجموعة العشرين.

الجدول (20)

جنوب إفريقيا: الصادرات إلى بقية أنحاء إفريقيا والواردات منها (مليون دولار)

	الصادرات			الواردات		
	2006	2007	2008	2006	2007	2008
جنوب إفريقيا	7,668.000	9,472.000	12,538.000	4,725.000	5,775.000	7,504.000
بقية أنحاء إفريقيا عدا جنوب إفريقيا	7,668.000	9,472.000	12,538.000	4,333.000	5,775.000	7,040.000
إفريقيا جنوب الصحراء	7,289.000	9,028.000	12,006.000	4,253.000	5,666.000	7,286.000
إفريقيا جنوب الصحراء عدا جنوب إفريقيا	7,289.000	9,028.000	12,006.000	3,861.000	5,666.000	6,822.000
جنوب إفريقيا	0.000	0.000	0.000	*392.000	0.000	*464.000

* أرقام واردات جنوب إفريقيا من جنوب إفريقيا عام 2006، (392 مليون دولار) وعام 2008، (464 مليون دولار)، تشير إلى إعادة الاستيراد، وهي "السلع المستوردة إلى الدولة ذاتها التي صُدِّرت منها"؛ ويشمل ذلك: المواد الخام المصدَّرة من جنوب إفريقيا بعد معالجتها؛ ومن ثمّ إعادة استيرادها.

المصدر:

UNCTAD Handbook of Statistics 2009, http://stats.unctad.org/Handbook/TableViewer/dimView.aspx

ومن المحتمل أن تصبح التهديدات المباشرة؛ نتيجة تغير المناخ، أكثر خطورة مع تحوّل أنماط الهجرة جنوباً، وتعرّض الإنتاج الزراعي للخطر، بيد أن الفرص الناشئة من النمو الاقتصادي في بعض الدول الإفريقية، ستزيد أيضاً حوافز دعم الاستقرار والحكم الرشيد. وقد يكون تحسين بيئة الأعمال على المستويين الإقليمي والقارّي والاستفادة من استثمارات جنوب إفريقيا في الخارج القريب من الطرائق القليلة التي يمكن البلد بها أن يحقق أهدافه الطموح، على صعيدي النمو والتوظيف المطلوبين؛ لضمان الاستقرار الاجتماعي في الداخل.

تركيا

تهدف تركيا، إلى زيادة عدد سفاراتها في إفريقيا من 13 سفارة إلى 27، وإلى زيادة حجم تبادلها التجاري مع المنطقة، من 16 مليار دولار عام 2008، إلى 30 مليار دولار عام 2010. ومنذ عام 2003، وسَّعت الوكالة التركية للتعاون الدولي، نطاق عملياتها التي تُركز أساساً حول: إثيوبيا والسودان والسنغال. ويركز عمل الوكالة تركيزاً قوياً على الزراعة؛ حيث يستهدف 13 دولة في شرق إفريقيا وغربها. وقد حظيت تركيا بمقعد مراقب في الاتحاد الإفريقي عام 2005، معلنة ذلك العام "عام إفريقيا"، واستضافت مؤتمر قمة التعاون بين تركيا وإفريقيا عام 2008. وفي ذلك العام نفسه، أصبحت تركيا عضواً غير إقليمي في المصرف الإفريقي للتنمية. وفي عام 2009، قام الرئيس التركي عبدالله جول، بزيارة هي الأولى لرئيس تركي إلى إفريقيا جنوب الصحراء؛ (إلى كينيا وتنزانيا)، وفي عام 2010، كانت هناك خطط للقيام بجولة أخرى إلى إفريقيا الوسطى.

وتقف المصالح التجارية والرغبة في نشر النفوذ في الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات، وراء هذا الاهتمام التركي الجديد؛ فقد وعدت تركيا بتقديم الدعم للمواقف الإفريقية؛ إذا تلقّت الدعم من إفريقيا بشأن رهانها على عضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة 2009 – 2010. وعلى غرار الدول الأخرى التي تسعى لزيادة حضورها ونفوذها الدوليين، تعد تركيا الدعم من الدول الإفريقية، نقطة انطلاق نحو نيل المزيد من فرص

الوصول إلى الهيئات الدولية الأخرى؛ ومن بين أهم العراقيل التي تقف أمام ذلك: نقص المعلومات والاطلاع الثقافي، وهو ما يسوغ الزيادة التي شهدتها المبادرات الدبلوماسية والتجارية والتنموية التركية في جميع أنحاء القارة.[139]

الجدول (21)

تركيا: الصادرات إلى إفريقيا والواردات منها (مليون دولار)

	الصادرات			الواردات		
	2006	2007	2008	2006	2007	2008
تركيا	4,565.000	5,976.000	9,058.000	7,404.000	6,782.000	7,771.000
إفريقيا عدا جنوب إفريقيا	3,966.000	5,322.000	7,820.000	5,611.000	4,610.000	6,268.000
إفريقيا جنوب الصحراء	1,469.000	1,946.000	3,209.000	2,526.000	3,167.000	2,503.000
إفريقيا جنوب الصحراء عدا جنوب إفريقيا	870.000	1,292.000	1,971.000	733.000	995.000	1,000.000
جنوب إفريقيا	599.000	654.000	1,238.000	1,793.000	2,172.000	1,503.000

المصدر:

UNCTAD Handbook of Statistics 2009, http://stats.unctad.org/Handbook/TableViewer/dimView.aspx

خاتمة

شهد معظم أنحاء إفريقيا تغيراً أساسياً طوال الأعوام الخمسة عشر الماضية؛ فقد طرأ تحسن على الحكم والاستقرار ومناخ الأعمال في أجزاء كثيرة من القارة، وإن كان ذلك من مستويات منخفضة، بصورة لا تصدّق أوائل التسعينيات من القرن العشرين؛ ومسببات ذلك التحسن يمكن مناقشتها، ولكنْ، إذا كان هناك عدد من الدول الإفريقية القادرة على التعافي بقوة من الأزمة المالية العالمية - وهو ما يبدو محتملاً على نحو متزايد - فإن النظام في إفريقيا في فترة ما بعد مجموعة الثماني، سيكون مختلفاً تماماً. وسوف تظل المعونة مهمة بالنسبة إلى الكثير من الدول، ولكنّ ثمة أعداداً متزايدة من الشركاء الخارجيين الذين يسعون وراء الفرص التجارية في قارة يزيد عدد سكانها على مليار نسمة، وتزخر بموارد مهمة.

وعلى الدول التي تسعى لتعزيز تواصلها الدبلوماسي وتعاملها الاقتصادي أن تـدرك أن هذا المشروع طويل المدى، لكـن مكافآتـه يجـب أن تكـون مفيـدة ومـؤازرة عـلى نحـو متبادل. ولكن هناك الكثير من دول مجموعة الثماني التي ماتزال مكبلة بتوجه نحـو إفريقيـا يعاملها؛ بوصفها فضاء موحداً من خلال مجموعة مـن التـصورات المحملـة عـن آخرهـا بالشواغل الإنسانية. وتحول مجموعة من المخاوف الحقيقيـة - وإن كانـت جزئيـة - وهـي التي تغذيها تصورات سلبية عن إفريقيا، دون اعتماد توجه أكثر تطوراً واستباقية تجاه الواقع المتغير، وتلك التصورات، تكاد تمحو تماماً الميـزات التـي يجـب أن تتمتـع بهـا دول؛ مثـل: المملكة المتحدة، من عوامل اللغة والتاريخ والثقافة المشتركة، بيد أن تلك الميزات كثيراً مـا تعامَل ببعض الرضا. وهذا الموقف آخذ في التغير، ولكن التغيير مايزال في مرحلة مبكرة في معظم دول مجموعة الثماني.

إن القوة الناشئة والقوى الناشـئة مجـدداً؛ مـن قبيـل: البرازيـل والـصين، أقـل تـأثراً بالعراقيل التي تمثلها تلك التصورات، وهي تنخرط في مجموعة من العلاقات المفيـدة عـلى نحو متبادل عموماً؛ ولا يعني ذلك، أنها مثالية؛ فثمـة مـشكلات وعراقيـل مهمـة ينبغـي تجاوزها، وفي حالات كثيرة، يحجب خطابا "الجميع فائز"، و"التعاون بين دول الجنوب"، حقيقة أكثر وحشية، تذكِّر بأسوأ أوضاع حالات استغلال الشركات الغربية، بيد أن تلـك العلاقات، لا تعاني الرضا والسلبية اللذين تتصف بهما التقويمات الاستراتيجية لكثـير مـن دول مجموعة الثماني.

وإفريقيا؛ بوصفها قارة، بهـا أكثـر مـن 25 في المائـة مـن دول العـالم، أصـبحت ذات حضور متزايد في الهيئات الدولية ومدركة لنفوذها. والقـوى الناشـئة الـساعية للتواصـل تدرك ذلك، بيد أن تواصل القوى الخارجيـة لا يُـشترط لـه أن ينطـوي عـلى فـوز طـرف وخسارة الآخر. وإدخال الدول الإفريقية على نحـو أكمـل في الحيـاة الاقتـصادية والحيـاة السياسية الدوليتين؛ من شأنه أن يعود بمنافع مهمة سواء داخل إفريقيا أو خارجها. كما أن من شأنه إزالة مجموعة غير مؤكدة على نحو خطير من المسؤوليات - بما في ذلك: تكـاليف عمليات التدخل من طرف الأمم المتحدة والتهديدات من القراصنة والهجـرة الجماعيـة... إلخ - في قارة تقع عند مفترق طرق استراتيجي، بين الثقافات والاقتصادات.

الإطار 7: القيادة الإفريقية في الهيئات الدولية

هناك غموض كبير، سواء في مجموعة الثماني أو مجموعة العشرين أو غيرهما من الهيئات، بشأن من يتحدث باسم إفريقيا ومدى إمكانية تقديم موقف إفريقي مشترك، ومستوى مرغوبية ذلك. وكما هو مبين سابقاً، ففي الأيام الأولى لنيباد، طرح عدد من القادة الأفارقة، بمبادرة ذاتية، استراتيجيةً للقارة. وبالفعل، كان هناك الكثير من الانتقادات بشأن كون أبطال نيباد الرئيسيين الثلاثة – أي: جنوب إفريقيا ونيجيريا ومصر – هم أيضاً أكبر ثلاثة متلقين للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا؛ ومن ثم لديهم مصلحة كبرى في أن تكتفي الدول الإفريقية بالاصطفاف حول خطة اقتصادية تخدم أولئك الثلاثة على نحو غير متناسب.[أ] وقد وُجِّهت انتقادات مماثلة لدى المصرف الإفريقي للتنمية؛ بالنظر إلى أن بعض أعضائه من غير الأفارقة.[ب] وهناك وسائل غير حكومية بارزة أخرى لتلبية الطموحات الإفريقية؛ من قبيل: فريق التقدم في إفريقيا، فإما يوجد مقرّها خارج إفريقيا أو تموّلها جهات مانحة (أو الأمران معاً). و[مؤسسة] "أفريكان مونيتور" – وهي التي أسسها عام 2005، الأسقف نيونجو ندونجاني، وهو كبير الأساقفة الأنجليكانيين السابق في كيب تاون – ربما كانت أقرب ما هنالك، إلى صوت مجتمع مدني إفريقي حقيقي. وإدارتها كلها (باستثناء ماري روبينسون) من الأفارقة، وهي تتخذ من كيب تاون مقراً لها، بيد أن تمويلها كلها يكاد يكون غير إفريقي.[جـ] ومايزال الائتلاف من أجل الحوار بشأن إفريقيا، وهو الذي أُطلق عام 2009، في بداياته، ولكن الدعم الذي يحصل عليه من اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، يتيح له درجة من الاستقلالية عن مانحيه.[د] وقد تثبت فائدة منتدى إفريقيا، وهو المؤلف من قادة أفارقة سابقين؛ بوصفه صوتاً مستقل التمويل وذا فائدة، وإن كان مايزال في المراحل الأولى لتكوينه.

وهناك من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الاتحاد الإفريقي، مايزال التعبير الأسلم دستورياً عن مواقف القارة كلها، وإن كانت قدرته محدودة ويتلقى تمويلاً خارجياً كبيراً. وينطبق الأمر نفسه على الأغلبية العظمى من منظمات المجتمع المدني الإفريقية. والحاجة إلى وجود صوت يمثّل القارة ككل ويتمتع بالقوة والمشروعية الكاملة في المفاوضات الدولية، لا يجوز أن تكون من المسلّمات؛ وبالفعل، فإن من المحتمل أن تزداد أهمية الحضور الدولي الذي تحظى به مؤسسات اقتصادية إقليمية؛ من قبيل: الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي وجماعة شرق إفريقيا ومجموعات مالية؛ من قبيل: لجنة العشرة. وإزاء ما يخص بعض القضايا؛ من قبيل: تغير المناخ، فإن اعتماد موقف موحد له أهميته، وفي تلك المواقف، نجد أنه بينما تضطلع المنظمات الخارجية ومجموعات المناصرة بدور مهم، فإن ضمان الالتزام الصادق والشعور بالملكية الإفريقية، يكتسي أهمية حاسمة. وفي هذا السياق، مطلوب منح المزيد من الدعم للسماح للاتحاد الإفريقي بتحسين قدرته على تمثيل مواقف القارة وتطويرها على نحو كامل.

[أ] انظر على سبيل المثال:

Ian Taylor, 'The New Partnership for Africa's Development and the Global Political Economy'(note 25 above).

ب- هذا أحد الأسباب التي تجعل الاتحاد الإفريقي، يسعى لتأسيس بنك استثماري إفريقي خالٍ من النفوذ غير الإفريقي.

جـ- الممولون لعامي 2008 و2009؛ هم: مؤسسة بيل وميليندا جيتس، ومعهد القضاء على الجوع في العالم، ومؤسسة وان (مؤسسة داتا سابقاً)، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، وجمعية التبشير الداخلي والخارجي التابعة للكنيسة الأسقفية البروتستانتية في الولايات المتحدة، وحملة الألفية لإفريقيا، ومؤسسة مو إبراهيم، ومؤسسة نشوا Nashua، ومؤسسة أوكسفام المملكة المتحدة، وبرنامج مِنح ترينيتي، ومؤسسة تراست أفريكا، ومؤسسة جنوبي إفريقيا. وتلك المؤسسات جميعها مقارها إما في الغرب أو هي أفرع إفريقية لممولين يتخذون من الغرب مقراً لهم؛ وليس المقصود بذلك، انتقاد العمل المهم الذي تضطلع به أفريكان مونيتور، ولكنه يشير إلى صراع محتمل يسهم طابعه العالمي في إذكائه. انظر:

http://www.africanmonitor.org/Site/publications/Final per cent20AM per cent20Annual per cent20Report per cent20Aug26082009.pdf.

د- http://www.uneca.org/coda/index.htm

ولمجموعة الثماني ومجموعة العشرين والمجتمع الدولي الأوسع مصلحة استراتيجية في النهوض بالنمو والتنمية في إفريقيا، ولكنْ؛ لتحقيق ذلك والاستفادة منه، ينبغي منح فهم سياسة فرادى الدول الإفريقية والتواصل وإياها وطرح مبادرات دبلوماسية جادة تتكامل ضمن أهداف قارّية أوسع نطاقاً، أولوية عليا. وتلك السياسات لا يجوز أن تنطوي ببساطة على استنساخ بعض الجوانب الأكثر سلبية للتواصل السياسي السابق.

وهذه المسألة ليست موضع اختيار بالنسبة إلى الدول التي ترغب في المحافظة على تحالفات تقليدية عبر أنحاء إفريقيا والاستفادة منها؛ للترويج لمواقفها الدولية وإدامتها. واللاعبون العالميون الناشئون، سيكونون أكثر استعداداً لاستبدال تلك التحالفات الراسخة وأكثر قدرة على ذلك، بيد أن ذلك لا يُشترط له أن يأخذ شكل منافسة يفوز فيها طرف ويخسر الآخر. إن تجدد التدافع القصير المدى والذاتي المنفعة؛ لن يؤدي إلا إلى التقويض والتدمير للتوافق الهشّ الذي بُني في السنوات الأخيرة والذي بدأ يؤتي ثماره في شكل مظاهر الاستقرار والنمو في مختلف أنحاء إفريقيا.

ويمنح توافق الآراء بشأن الأقلمة والمعونة ونمو الأعمال والحوكمة وتغير المناخ، الأمل الأفضل؛ لعمل منسق يعود بالفائدة على إفريقيا والمجتمع الدولي معاً. ولكنْ؛ من أجل القيام بذلك، فإن على مناصري التنمية والقطاع الخاص، العمل معاً على نحو أكثر فعالية بكثير وتجاوز بعض القضايا التي منعتهم القيام بذلك.

وأخيراً، فإن هناك مخاوف ومخاطر كثيرة في تشجيع الدبلوماسيين على تقدم المسيرة على صعيد العلاقات بالدول الإفريقية ودمج مجتمع الأعمال، والعسكر إلى حد ما، في الجهود التنموية. والعودة إلى العلاقات الاستغلالية القصيرة المدى، من شأنها استنساخ الأوضاع نفسها التي أسهمت على نطاق واسع في تخلف إفريقيا. والإشراف على المستويات كافة: (السياسي والقانوني والأخلاقي)، سيكون مطلوباً لضمان أن تبقى العلاقات قائمة على القواعد ومفيدة على نحو متبادل، وهذا ذاته، يتطلب قيادة قوية، وإدارة فعالة، وشعوراً بوضوح الهدف من داخل إفريقيا نفسها. وهناك إشارات إلى أن ذلك قد بدأ في النشوء، لكن الحكومات في جميع أنحاء القارة لا يمكنها أن تركن إلى الشعور بالرضا؛ إذا قررت إفريقيا أن تسعى لإقامة مجموعة من العلاقات الدولية التي تؤمّن لها حضوراً أقوى، وتعود عليها بالمزيد من الميزات.

ملحق

تعقُّب أداء مجموعة الثماني مقارنة إلى الوعود المقدَّمة

هناك منظمات مختلفة، سعت لتعقُّب جوانب من الوفاء بالوعود التي قدمتها مجموعة الثماني إلى إفريقيا.

ويركز تقرير البيانات السنوي، على الوعود بتقديم المعونة. وقد اتضح من نسخته لعام 2010، أنه بحلول نهاية عام 2009، كانت مجموعة الدول السبع، (وروسيا لم تقدِّم وعوداً)، قد قدَّمت ما نسبته 44 في المائة من الزيادات التي وعدت بها بحلول 2010. ووجد التقرير أن مجموعة الثماني، كان أداؤها الأفضل على صعيد الوفاء بالالتزامات الصحية، وأنها حققت تقدماً جيداً على صعيد تنفيذ الالتزامات التعليمية، وكان أداؤها سيئاً عموماً، إزاء ما يخص الزراعة والمياه والصحة العامة.[140]

ومع ذلك، فإن الوثيقة التأسيسية لاهتمام مجموعة الثماني بإفريقيا كانت – لأسباب وجيهة – هي خطة عمل إفريقيا لعام 2002. فقد التزمت مجموعة الثماني؛ وفقها بالوفاء

بالتزامات شديدة الطموح، إزاء ما يتعلق بالسلام والأمن وتعزيـز المؤسـسات والحوكمـة والإعفاء من الديون وتحسين المعلومات والنهوض بها وزيـادة الفـرص الرقميـة وتحسين الصحة؛ وخصوصاً للتصدي لانتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة (الأيدز).

وفريق البحوث التابع لمجموعة الثماني في تورونتو، ربما كـان المركـز الأبـرز عالميـاً في البحوث بشأن القضايا ذات الصلة بمجموعـة الـثماني؛ وهـو في جـزء مـن ذلـك، يـسعى لإخضاع التزامات مجموعة الثماني للفحص الأكاديمي الدقيق، من خلال تقارير الامتثـال السنوية.[141] وقد نمت تلك التقارير، من حيث نطاقها ودرجـة تعقيـدها منـذ عـام 1997، ولزم أن تتكيف وجدولَ الأعمال والصيغة المتغيرين لمـؤتمرات القمـة نفـسها. ومـن شـأن ذلك، أن تصبح عملية المقارنة صعبة بمرور الوقـت. ويعـرض أحـدث تقـارير الامتثـال المرحلية، (آذار/ مارس عام 2010)، بعـض الـشروح المفيـدة لكثـير مـن جوانـب نـشاط مجموعة الثماني؛ بما فيها: كثير مما يرتبط بإفريقيـا. ويـصنِّف التقريـر، كـل بلـد مـن بلـدان مجموعة الثماني، من حيث مدى امتثاله لكل التزام في إطار مجموعة مـن 24 عنوانـاً فرعيـاً، بدءاً من -0 (عدم الامتثال الكامل أو حتى التراجع)، إلى +1 (الامتثال الكامـل). ولـدى تناول تلك التقارير مع تقارير الامتثـال التـي يعـود تاريخهـا إلى العـام الأول لخطـة عمـل إفريقيا في إطار مجموعة الثماني، وهي الموقَّعـة في كاناناسـكيس عـام 2002، ومقارنتهـا إلى الالتزامات المقطوعة في تلك المرحلة، فإن مشكلات تحديد مدى التنفيذ مقابل الالتزامات تصبح واضحة.[142]

أولاً، إن كون مجموعة الثماني لا تذكر شيئاً ما، في البيان؛ لا يعني أن الدول الأعضاء لم تقطع على نفسها التزامات، أو تضطلع بنشاط في هذا المجال.

ثانياً، من المستحيل تقويم الالتزامات المقطوعة، إزاء ما يخص إحدى القـضايا - مـن قبيـل: «اسـتحداث صـندوق اسـتثماري إقليمـي للمنـشآت البالغـة الـصغر والـصغيرة والمتوسطة؛ بوصفه أداة لحشد الموارد لإعـادة تمويـل الائتمانـات الاسـتثمارية عـلى المـديين المتوسط والبعيد لمصلحة المنشآت الصغيرة ولمؤسسات التمويل البـالغ الـصغر»[143] - إزاء الالتزامات المقطوعة في سياق أعمّ؛ من قبيل: «توفير موارد إضافية لقوات حفظ السلام في إفريقيا؛ حتى تتمكن من ردع الصراعات في إفريقيا، ومنعها، وحلّها على نحو أفضل».[144]

وأخيراً، فإن متوسط الدرجات المتحصَّل عليها، لا يجسد السنوات أو القضايا التي لم يُقدَّم أي وعود بشأنها؛ فهل تعد درجة الامتثال 0.46 منصفة – عموماً – عندما لا تكون قضايا؛ مثل: التعليم العالي، قد تم تناولها على الإطلاق في بيانات مجموعة الثماني؟ من منظور شامل، يبدو من الصعب المحاجّة بأن هذا التمرين مفيد، وهو لا يزودنا بمعلومات بشأن فعالية مجموعة الثماني، تزيد على تلك المتحصَّل عليها من المراقبة والتجربة. ويسعى الفريق العامل في مجال المساءلة، وهو التابع للحكومة الكندية، لتوفير قدر أكبر بكثير من الموارد والدقة؛ مقارنة إلى هذا التمرين، ولكنْ، مايزال محل شك احتمال كون هذا أيضاً، يمكنه تحليل ذلك المجال الهائل من البيانات على نحو موضوعي ومنهج علمي أو لا.

الجدول الملحق (1)

التقدم الذي أحرزته مجموعة الثماني على صعيد التزامات خطة عمل إفريقيا

(مقيساً بالدرجات السنوية لفريق البحوث التابع للمجموعة)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط*
تعزيز السلم والأمن				0.67	0.44				0.58
دعم الجهود الإفريقية لتسوية الصراعات الرئيسية المسلحة في القارة	0.38			0.89		0.44			
توفير المساعدة التقنية والمالية بحيث تستطيع الدول الإفريقية والمنظمات الإقليمية وما دون الإقليمية التواصل على نحو أكثر فعالية لمنع الصراعات العنيفة وتسويتها في القارة والقيام بعمليات دعم السلام وفقاً لميثاق الأمم المتحدة			0.67				0.67	0	
دعم جهود الدول الإفريقية والأمم المتحدة لتنظيم نشاطات وسطاء السلاح والمتّجرين به على نحو أفضل والقضاء على تدفقات الأسلحة غير المشروعة من إفريقيا وإليها									
دعم الجهود الإفريقية لإزالة الألغام المضادة للأفراد									
العمل مع الحكومات الإفريقية والمجتمع المدني وأطراف آخرين لمعالجة الصلة بين الصراع المسلح واستغلال الموارد الطبيعية									
توفير دعم أكثر فعالية في مجال حفظ السلم للمجتمعات الخارجة من صراعات مسلحة أو الساعية لتجنبها						0.78			
العمل على تعزيز القدرات الإفريقية ومساعدة السكان المتأثرين بالحرب وتسهيل التنفيذ الفعال في إفريقيا لقرارات مجلس الأمن الدولي إزاء ما يخص المدنيين والنساء والأطفال في الصراعات المسلحة بما في ذلك دعم الدول الإفريقية التي تستضيف جموعاً كبيرة من اللاجئين وتساعدهم وتحميهم			0.88						
تقوية المؤسسات والحوكمة		0.25							0.32

دعم أهداف نيباد ذات الأولوية في مجال الحوكمة السياسية	0.25								
تعزيز برامج بناء القدرات إزاء ما يخص الحوكمة الاقتصادية والمؤسسية في إفريقيا مع التركيز على المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى نيباد وهي المثلة بتطبيق استراتيجيات سليمة على مستوى الاقتصاد الكلي وتقوية إدارة المالية العامة والمساءلة وحماية سلامة النظم النقدية والمالية وتقوية نظم المحاسبة والمراجعة واستحداث إطار فعال للحوكمة المؤسسية	0								
دعم ترتيبات مراجعة الأقران الإفريقيين									
منح الجهود الإفريقية المزيد من الاهتمام والدعم لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها									
دعم الجهود الإفريقية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة									
تكثيف الدعم لاعتماد تدابير فعالة وتنفيذها لمكافحة الفساد والرشوة والاختلاس			0.11	0.25		0.33	0.67	0.67	
تعزيز التجارة والاستثمارات والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة		-0.38	I	0.33		0.56		0.44	0.30
مساعدة إفريقيا على جذب الاستثمار سواء من داخل إفريقيا أو من خارجها وتنفيذ سياسات مساعدة على النمو الاقتصادي			-1	0.56			0.33	0.55	
تسهيل بناء القدرات ونقل الخبرات لتطوير مشروعات البنية الأساسية مع التركيز بصورة خاصة على المبادرات الإقليمية									
السماح للمزيد من المنتجات الإفريقية بالوصول إلى الأسواق	-0.13			0					
زيادة التمويل للمساعدة التقنية وبناء القدرات ذات الصلة بالتجارة في إفريقيا وتحسين نوعية الدعم المقدّم لها			0.56						
دعم الجهود الإفريقية لتطوير التكامل الاقتصادي الإقليمي والتجارة الداخلية بين الدول الإفريقية						0.33			
تحسين فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية وتقوية الالتزامات نحو دول الشراكة المعزّزة في هذا المجال	0.5	0.88		0.22		0.44	0.44	0.11	
تنفيذ تخفيف عبء الديون	0.25	0.38	1	1	0.88	0.33			0.64

توسيع نطاق المعرفة: تحسين التعليم والنهوض به وتوسيع الفرص الرقمية									0.35
دعم الدول الإفريقية في جهودها لتحسين نوعية التعليم على المستويات كافة	0.63			0.33		0.44		0	
دعم الجهود المبذولة لضمان حصول النساء والبنات على التعليم على نحو متكافئ									
العمل مع الشركاء الأفارقة لزيادة المساعدة للقدرات الإفريقية في مجال البحوث والتعليم العالي في دول الشراكة المعزَّزة									
مساعدة إفريقيا على إيجاد الفرص الرقمية									
مساعدة إفريقيا على الاستفادة بشكل أكثر فعالية من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في سياق تعزيز أشكال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المستدامة									
تحسين الصحة ومواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز					0.44	0.67		0.33	0.40
مساعدة إفريقيا على التغلب على تأثيرات فيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز		0.88	0.56	0.33	0.44	0.67	0.77		
دعم الجهود الإفريقية لإنشاء نظم صحية مستدامة لتقديم خدمات فعالة في مجال معالجة الأمراض				0.11		0.33		0.111	
تسريع إزالة شلل الأطفال والعمى النهري وغيرهما من الأمراض أو أوجه القصور الصحي الأخرى في إفريقيا وتخفيفها			0.44		0.22		-0.33		
دعم الأبحاث الصحية بشأن الأمراض السائدة في إفريقيا بغية تضييق الفجوة في مجال الأبحاث الصحية بوسائل من بينها توسيع شبكات الأبحاث الصحية بحيث تركز على قضايا الصحة في إفريقيا وزيادة الاستفادة من الباحثين الموجودين في إفريقيا									
إجمالي نتائج التزامات مجموعة الثماني بشأن إفريقيا	0.43								

* المتوسط لكل التزام.

المصدر: من تجميع المؤلف.

الهوامش

1. الاستثناء الوحيد كان روسيا عام 2006.
2. إن المناقشات بهذا المعنى، بشأن القضايا ذات الصلة بالتنمية الإفريقية؛ على غرار القضايا ذات الصلة بإفريقيا التي تثار في الهيئات الدولية الأخرى؛ من قبيل: مجلس الأمن الدولي، يمكن أن تدار من دون أن تهدد بنشوب نزاع خطير بين أعضاء المجموعة؛ بما يفسد القمة على الدولة المضيفة، أو يسبب مشكلات دبلوماسية ذات نطاق أوسع.
3. انظر:

Peter I. Hajnal, *The G7/G8 System: Evolution, Role and Documentation* (Aldershot: Ashgate, 1999).

4. بقيت مجموعة السبع أساساً للمناقشات المالية من دون المشاركة الروسية.
5. للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن مجموعة العشرين ووثائق مختلفة، انظر موقع المجموعة: http://www.g20.org/index.aspx. وقد تناولت الأزمةَ الأولى قبل تشكيل مجموعة العشرين، مجموعةٌ متغيرة أولية من دول يصل عددها إلى 25 دولة، عُرفت باسم مجموعة ويلارد Willard، وأنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية.
6. مايزال هناك خلاف بشأن كون الاتحاد الأوربي، قد ضُمَّ بالفعل؛ بصفته العضو العشرين، وكيفية ذلك. ويرى بعض المعلّقين أن العضوية العشرين، اختُلقت بعد خلافات بشأن الدولة التي تستحق نيلها؛ ما أدى إلى أن ينالها الاتحاد الأوربي بالتزكية.
7. انظر:

Anthony Payne, 'The G8 in a Changing Economic Order', *International Affairs*, Vol. 84, No. 3 (2008), pp. 519–33.

8. اتفق وزراء مالية مجموعة الدول السبع على الالتقاء، بدءاً من عام 2009، بشكل غير رسمي عندما تطرأ قضايا ذات اهتمام مشترك.
9. بيان قادة مجموعة العشرين، بيتسبورج، 25 أيلول/ سبتمبر عام 2009. انظر:

http://www.g20.org/Documents/pittsburgh_summit_leaders_statement_250909.pdf

وكان من المنتظر أن يصدر إعلان يتسم بالمزيد من الطابع الرسمي، لكن الاحتجاجات التي شهدتها كندا؛ كان معناها أن هذا الأمر لن يُحقق حتى عام 2011. انظر: http://news.bbc.co.uk/1/hi/8274046.stm.

10. الخطة العالمية للانتعاش والإصلاح، الفقرة 25 من البيان الختامي لقمة لندن لمجموعة العشرين، انظر: http://news.bbc.co.uk/1/hi/8274046.stm.
11. الذين شاءت الأقدار، أن ينتمي الكثير منهم إلى أحزاب الوسط أو يسار الوسط في ذلك الوقت.

12. ليس من قبيل المصادفة، أن خططاً وُضعت في ذلك الوقت – وتحديداً في أواخر التسعينيات – لتوسيع نطاق المناقشات العالمية، بحيث تتجاوز مجموعتي السبع والثماني لتشمل دولاً متفقاً عليها مسبقاً من مجموعة العشرين؛ ما يمثل إقراراً بأن القوة؛ (ومن ثم المسؤولية) العالمية، لا يمكن أن تعدّ مركزة في الغرب وحده. كما أن "العقد الطويل" للنمو في صفوف دول مجموعة الثماني من أواخر التسعينيات مكّن صانعي السياسات من توسيع ولاية مجموعة الثماني، إلى ما يتعدى الشواغل المالية الملحّة.

13. لم تكن هذه الطاقة والشعور بالغرض بشأن إفريقيا يُحصران في منتديات مجموعة الثماني، ولكنهما ازدادا اتقاداً بتلك المنتديات، وانعكسا هما ذاتهما عليها وعلى غيرها من المبادرات؛ ومن الأمثلة الجيدة على ذلك: توافق آراء مونتيري الذي انبثق من المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي عُقد عام 2002.

14. كثيراً ما تُربط النهضة الإفريقية بخطاب ألقاه ثابو مبيكي لدى اعتماد الدستور الجديد لجنوب إفريقيا عام 1996، وإن لم يستخدم المصطلح ذاته؛ انظر على سبيل المثال:

Elias K. Bongmba, 'Reflections on Thabo Mbeki's African Renaissance', *Journal of Southern African Studies*, Vol. 30, No. 2 (2004).

15. تشغل الآن، منصب سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في إدارة الرئيس أوباما.

16. انظر، على سبيل المثال: http://www.fpif.org/fpiftxt/1185.

17. للاطلاع على وصف جيد لمدى النجاح والابتكارية لليوبيل 2000، انظر:

Peter I. Hajnal, 'Partners or Adversaries? The G7/8 Encounters Civil Society', in John J. Kirton and Junichi Takese (eds), *New Directions in Global Political Governance: The G8 and International Order in the Twenty-first Century* (Aldershot: Ashgate, 2002), pp. 209–22.

18. http://www.un.org/millennium/declaration/ares552e.htm.

19. http://unstats.un.org/unsd/mi/pdf/mdglist.pdf.

20. كما وردت في تقرير لجنة المساعدة الإنمائية لعام 1995، بعنوان "تشكيل القرن الحادي والعشرين"؛ انظر: http://www.oecd.org/dataoecd/23/35/2508761.pdf.

21. تراجعت فرنسا وإيطاليا عن هذا الالتزام في مرحلة لاحقة.

22. يمكن إرجاع أصول نيباد، إلى عهد أقدم، وهو مؤتمر قمة لمنظمة الوحدة الإفريقية عُقد عام 1999، وكُلِّف خلاله الرئيسان: مبيكي وبوتفليقة بالتواصل ومانحي إفريقيا بشأن التفاوض حول شطب الديون. وقد دُمجت مبادرتهما لاحقاً مع مبادرة أطلقها الرئيس واد، بعنوان: "الخطة أوميجا"، أو أصبحت – بالأحرى – شكلها المحوَّر.

23. البيان الذي أُصدر في ختام اجتماع لجنة التنفيذ لرؤساء الدول والحكومات بشأن الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، أبوجا، نيجيريا، 23 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2001، انظر:

http://www.nepad.org/2005/files/documents/38.pdf

24. http://www.nepad.org/2005/files/inbrief.php.

25. إن قوة نيباد؛ كانت تعزى جزئياً إلى الحقيقة التي مؤداها أنها كانت تجسيداً لأجندة اقتصادية رائجة بالفعل، في صفوف شركاء إفريقيا التنمويين الرئيسيين، وأنها وضعت سلسلة من الاشتراطات والالتزامات المتبادلة بين الدول الإفريقية والمانحين، لاقت استحساناً لدى العواصم الغربية. وكان ذلك - حتماً - محط انتقاد المراقبين الذين زعموا أن التوافق الدولي السائد نفسه، هو المسؤول عن فقر إفريقيا وتخلّفها. انظر:

Giovanni Arrighi, 'The African Crisis: World Systemic and Regional Aspects', *New Left Review* 15, May–June 2002, http://newleftreview.org/A2387;

وانظر كذلك، الورقة المقدمة إلى المؤتمر بشأن "إفريقيا وتحديات التنمية في الألفية الجديدة"، أكرا، غانا، 23 - 26 نيسان/ إبريل عام 2002:

Ian Taylor, 'The New Partnership for Africa's Development and the Global Political Economy: Towards the African Century or Another False Start?, http://www.codesria.org/Links/conferences/Nepad/taylor.pdf.

26. انظر:

http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N02/425/70/PDF/N0242570.pdf?OpenElement

27. انظر:

http://www.africapartnershipforum.org/document/20/0,3343,en_37489563_37637469_37646164_1_1_1_1,00.html.

28. انظر:

http://www.elysee.fr/elysee/elysee.fr/francais_archives/actualites/deplacements_en_france/2003/novembre/forum_pour_le_partenariat_avec_l_afrique.7516.html.

29. أُدمجت كلها؛ بوصفها أحد أجهزة الاتحاد الإفريقي في كانون الثاني/ يناير عام 2010. انظر:

http://www.appablog.wordpress.com/2010/02/09/decisions-of-the-14th-african-union-summit/.

30. بينما لم يكن تركيز الأهداف على إفريقيا وحدها، فإنها كانت القارة التي كان فيها تحقيق تلك الأهداف، ينطوي على التحدي الأكبر.

31. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن التجارة والتنمية لعام 2009.

32. انظر:

http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Resources/Static/Products/Progress2009/MDG_Report_2009_Progress_Chart_En.pdf.

33. انظر:

William Easterly, 'How the Millennium Development Goals are Unfair to Africa', *World Development*, Vol. 37, No. 1 (2009), January 2009.

34. انظر الهامش 13. وإعلان الدوحة هو نسخة محدَّثة من توافق آراء مونتيري، وإعادة تأكيد أهميته في مواجهة الأزمة المالية التي شهدها عام 2008. انظر:

http://www.un.org/esa/ffd/doha/documents/Doha_Declaration_FFD.pdf.

35. ليس في هذا انتقاص من مشروع الألفية؛ إذ يصعب تصوّر الجهة التي يمكن، قانوناً، منحها مثل تلك الصلاحية.

36. أصدر معهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية، كثيراً من الأعمال المخصَّصة لفهم الآلية وتحسينها. انظر: http://saiia.org.za/aprmtoolkit/.

37. إثيوبيا، أنجولا، أوغندا، بنين، بوركينا فاسو، تنزانيا، توغو، الجزائر، جمهورية الكونغو، جنوب إفريقيا، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، السودان، سيراليون، الجابون، غانا، الكاميرون، كينيا، ليسوتو، مالي، مصر، ملاوي، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، نيجيريا. وعُلّقت عضوية موريتانيا إثر انقلاب تم في آب/ أغسطس عام 2008.

38. أوغندا، بوركينا فاسو، بنين، الجزائر، جنوب إفريقيا، رواندا، غانا، كينيا، موريشيوس، نيجيريا. ويتم حالياً، استعراض كلٍّ من: مالي وموزمبيق وليسوتو.

39. انظر على سبيل المثال: http://allafrica.com/stories/200906291358.html.

40. ولاسيما إزاء ما يتعلق بالسياسات بشأن زيمبابوي والحرب في العراق.

41. للاطلاع على وصف أكثر شمولية لسجل حزب العمال، إزاء ما يتعلق بإفريقيا في أثناء تلك الفترة، وكذلك، النشاطات السياسية التي أحاطت بلجنة إفريقيا، انظر:

Alex Vines and Tom Cargill, 'Le monde doit nous juger sur l'Afrique: l'héritage africain de Tony Blair', *Politique Africaine*, No. 101 (2006), pp. 132–48.

42. هذا التوافق، ازداد ضعفاً مع الابتعاد عن خطة المعونات باتجاه جوانب أخرى؛ من قبيل: التجارة على سبيل المثال؛ حيث يتعذر الحديث عن توافق أساساً.

43. 'Vines & Cargill, 'Le monde doit nous juger'. أخفقت الحكومة البريطانية في إقناع الآخرين بضرورة أن تتولى لجنة إفريقيا، أو خليفها الفريق المعني برصد التقدم في إفريقيا، متابعة الوفاء بالالتزامات. وظهرت وحدة دعم منتدى الشراكة الإفريقية؛ بوصفها حلاً توافقياً.

44. يمثِّل الفريق العامل المعني بالمساءلة الذي شكَّلته الحكومة الكندية عام 2010، محاولة؛ لتصحيح هذه المتابعة المعدومة. وفي عام 2008، أعلن الرئيس الياباني للمجموعة في ملخصه، إنشاء "فريق خبراء مجموعة الثماني"؛ لرصد التنفيذ، وإن لم يُفضِ ذلك إلى شيء.

45. كانت الدول الإفريقية، من بين أولى المجموعات التي تم إشراكها؛ وللاطلاع على استعراض شامل لتلك السوابق، انظر (الهامش 7 سابقاً):

Payne, 'The G8 in a Changing Global Economic Order'

46. انظر:

http://www.oecd.org/site/0,3407,en_21571361_40549151_1_1_1_1_1,00.html.

47. على الرغم من أن إفريقيا لم تُذكر بالاسم في البيان الأول الخاص بدول الاتصال الخمس، فقد تم تسليط الضوء على التنمية، وفي سياق جدول أعمال جلين إيجلز، كانت إفريقيا هي محط الانتباه ضمنياً.

48. انظر:

Lesley Masters, 'The G8 and the Heiligendamm Dialogue Process: Institutionalising the "Outreach 5"', Institute for Global Dialogue, *Global Insight*, Issue 85, November 2005,
http://www.igd.org.za/index.php?option=com_remository&Itemid=69&func=selectcat&cat=3.

49. انظر – على سبيل المثال – الانتقادات الحادة الموجهة لمنهجية بول كولييه Paul Collier، في أعماله التي تؤيد الانقلابات والتدخلات العسكرية؛ لتطوير التنمية. انظر:

William Easterly, 'Foreign Aid goes Military!', *New York Review of Books*, Vol. 55, No. 9, 4 December 2008,

http://www.nyu.edu/fas/institute/dri/Easterly/File/nyrb_foreign08.pdf.

50. انظر:

Matthew Tempest, 'G8 leaders agree $50 billion package' *The Guardian*, 10 August 2005, http://www.guardian.co.uk/world/2005/jul/08/g8.development1.

51. الراصد الإفريقي، وهو الذي أسسه نيونجو ندونجاني، وهو كبير أساقفة كيب تاون السابق، استثناء يستحق الملاحظة.

52. إذا كان تركيز مجموعة الثماني على إفريقيا، يرتبط جزئياً بإدراك المجموعة مسؤوليتها العالمية؛ بوصفها مجموعة عالمية بارزة، فإن تلك الرغبة ستتناقص حتماً، إزاء اضطلاع مجموعة العشرين بذلك الدور.

53. "رئيس الوزراء يعلن أن كندا ستستضيف قادة مجموعة العشرين عام 2010"، 25 أيلول/ سبتمبر عام 2009، انظر: http://www.pm.gc.ca/ENG/media.asp?category=1andid=2849.

54. مفهوم مجموعة الأربع عشرة هو واحد من عدد من التجمعات البديلة لمجموعة العشرين التي اقترحها القادة – وهي مكونة من مجموعة الدول الثماني أساساً – للاحتفاظ بتأثير أكبر نسبياً في صنع القرار؛ نظراً إلى أنه أصبح من الواضح أن مجموعة الثماني ربما لا تستمر.

55. انظر:

Discours de M. Le Président de la République, 17ème conférence des Ambassadeurs, de l'Elysée – Wednesday 26 August 2009, http://www.elysee.fr/documents/index.php?mode=viewandlang=frandcat_id=7andpress_id=2851.

56. اجتماع خاص لتشاتهام هاوس، تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2009.

57. تعهدت الحكومة الحالية في كوريا الجنوبية، بزيادة المساعدة الإنمائية من 0.1 في المائة إلى 0.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أثناء فترة ولايتها.

58. كان من أولويات كندا في إطار مجموعة الثماني لعام 2010، تخفيض عدد البنود المدرجة على جدول الأعمال؛ بما في ذلك: التعليم و – إلى حد ما – إفريقيا.

59. بيان قمة بيتسبرغ. انظر:

http://www.pittsburghsummit.gov/mediacenter/129639.htm.

60. الخطة العالمية للانتعاش والإصلاح، البيان الختامي لقمة مجموعة العشرين في لندن، الفقرة 25. انظر:

http://www.g20.org/Documents/final-communique.pdf.

61. وُجّهت انتقادات للتمثيل المزدوج لبعض الدول الأوربية؛ بوصفها من الأعضاء الفرديين، ومن خلال المفوضية الأوربية، وإلى عضوية الاتحاد الأوربي الشاذة؛ بصفته التجمع الإقليمي الوحيد؛ بوصفهما مصدرين محتملين لعدم الاستقرار.

62. انظر بيان المنتدى حول التعاون بين الصين وإفريقيا، بدءاً من تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2009. انظر:

http://www.focac.org/eng/zxxx/t626387.htm.

انظر كذلك:

L. Martinez-Diaz, 'The G20 After Eight Years: How Effective a Vehicle for Developing Country Influence?', Brookings Institution, 2007, http://www.brookings.edu/ ~/media/ Files/ rc/ papers/2007/1017development/1017development.pdf.

63. على الرغم من الدور المهم الذي اضطلعت به دولة جنوب إفريقيا في إنشاء مجموعة العشرين.

64. انظر:

'G8 broke promises, Harper claims', *Vancouver Sun*, 11 July 2009, http://www. vancouversun.com/cars/broke+promises+Harper+claims/1781324/story.html

65. وُجهت الدعوة حتى الآن، لكل من: مصرف التنمية الإفريقي والاتحاد الإفريقي لحضور كثير من اجتماعات مجموعة العشرين، لكن دورهما غامض وهو يرتبط بالرئيس، على عكس الاتحاد الأوربي؛ على سبيل المثال.

66. *Africa Development Indicators 2010* (Washington, DC: World Bank), p. 40.

67. انظر:

Africa Progress Panel Report, *Preserving Progress at a Time of Global Crisis*, January 2009, http://www.africaprogresspanel.org/EN/publications/briefs/20090130Africa-per cent20 Preserving per cent20progress per cent20at per cent20a per cent20time per cent20of per cent20global per cent20crisis.pdf.

68. انظر على سبيل المثال: التحسن الذي طرأ على كثير من الدول الإفريقية في مؤشر ممارسة الأعمال التجارية للبنك الدولي، (الموقع الشبكي: http://www.doingbusiness.org/)، وكذلك في التقارير السنوية التي أعدها الفريق المعني برصد التقدم في إفريقيا ومؤشر إبراهيم، انظر: (http://www.moibrahimfoundation.org/en).

69. انظر:

UNCTAD, *World Investment Report 2009: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development*, Annex table B.1 and FDI database.

70. انظر الملحق.

71. اجتماعات خاصة لتشاتهام هاوس.

72. للاطلاع على المزيد من التفصيلات والشروح الدقيقة بشأن التعهدات المقدمة، انظر:

Data Report 2010: Monitoring the G8 Promise to Africa, http://www.one.org/report/2010/en/downloads./

وانظر كذلك أرقام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية لعام 2010، والبيان الصحفي:

'Development aid rose in 2009 and most donors will meet 2010 aid targets', OECD press release, 14 April 2010, http://www.oecd.org/document/11/0,3343,en_2649_34487_44981579_1_1_1_1,00.html.

73. *Data Report 2010*.

74. انظر على سبيل المثال:

http://www.actionaid.org/pages.aspx?PageID=34andItemID=480 and

http://www.wvi.org/wvi/wviweb.nsf/updates/0160A0DC7A1A223B882575ED007A36C4?opendocument.

75. العملية الكندية؛ تهدف إلى استعراض كل واحد من تقارير رؤساء مجموعة الثماني، وتصنيف الالتزامات ضمن ما بين ستة وعشرة من الـ"دلاء" [جمع دلو]، قبل إجراء التقويم بشأن مدى تنفيذ الالتزامات وكيفية ذلك. والتحدي الذي ينطوي عليه ذلك واضح؛ حيث أَعَدَّ المسؤولون في إحدى المراحل التزامات محتملة في 165 صفحة. وماعدا الغموض بشأن ما يُعَدُّ التزاماً، فإن التحديات تشمل العملات المختلفة المستخدمة في الالتزامات والفروق على مدار السنوات المالية.

76. المبادرات أكثر من أن تُدرج هنا، بيد أن نظرة عابرة إلى المواقع الشبكية لكل من: البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الإفريقي، من شأنها أن تكشف بسرعة ضخامة العدد.

77. انظر على سبيل المثال: إحصائيات [مؤسسة] فريدام هاوس:

http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=383&report=57.

78. تؤكد دامبيسا مويو؛ على سبيل المثال، الدعم الموازني المباشر في عملها الجدلي بشأن المعونة، وهو المتضمِّن كثيراً من الانتقاد:

Dead Aid: Why Aid is Not Working and How There is Another Way for Africa (London: Penguin, 2009).

79. انظر:

Roger C. Riddell, *Does Foreign Aid Really Work?* (Oxford: Oxford University Press, 2007).

80. للاطلاع على المزيد من التفصيلات، انظر:

Camilla Toulmin, *Climate Change in Africa* (London/New York: Zed Books, 2009).

81. تزيد مساحة إفريقيا، البالغة نحو 30.3 مليون كيلومتر مربع، على مساحة الصين والهند وغربي أوربا والبرازيل مجتمعة.

82. انظر:

http://siteresources.worldbank.org/DATASTATISTICS/Resources/GNI.pdf.

(لاحِظ مع ذلك أنه لو كانت إفريقيا جنوب الصحراء وحدها دولة واحدة لكان اقتصادها يأتي في المرتبة الرابعة عشرة بين أكبر اقتصادات العالم عام 2008).

83. انظر:

http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2009_e/its09_world_trade_dev_e.htm.

84. انظر التقرير الذي أعدَّه إن مابي N. Mabey، وجي ميتشل J. Mitchell، ويُنتظر صدوره قريباً بشأن نهج المملكة المتحدة، إزاء ما يتعلق بالطاقة والأمن المناخي ضمن مشروع تشاتهام هاوس، بعنوان: 'Rethinking the UK's International Ambitions and Choices'.

85. إحصاءات إدارة معلومات الطاقة لعام 2009. انظر:

http://tonto.eia.doe.gov/dnav/pet/pet_move_impcus_a2_nus_ep00_im0_mbbl_m.htm.

86. http://news.bbc.co.uk/1/hi/8118721.stm.

87. السودان خير مثال على ذلك؛ فالضغط على الشركات الغربية للانسحاب؛ لم يؤدِّ إلا إلى استبدال شركات هندية وشركات أخرى بها.

88. استضافت فنزويلا القمة الثانية بين إفريقيا وأمريكا الجنوبية عام 2009. وقال الرئيس هوجو شافيز: إن هناك "تحالفاً طبيعياً" بين الأفارقة والأمريكيين الجنوبيين، «يجب تقويته على نحو حاسم وبطرائق عملية. إننا نتقاسم مشكلات مشتركة؛ لها الأسباب والجذور ذاتها؛ [...] ونتيجة لهذه القمة، نريد أن تصبح كراكاس، نقطة وصول، ومركز نشاطات وارتباطات بإفريقيا». انظر:

Humberto Marquez, 'New Summit to Boost Cooperation', IPS News, September 2009, http://www.ipsnews.net/news.asp?idnews=48548.

89. للاطلاع على مناقشة حديثة أكثر تفصيلاً بهذا الشأن، انظر:

Ian Taylor, *The International Relations of Sub-Saharan Africa* (New York: Continuum Books, 2010).

90. Standard Chartered PEI Africa Forum. للاطلاع على نظرة استكشافية، وإن كانت قصصية [بمعنى أنها قائمة على روايات غير موثَّقة]، في بعض المواضع، لتلك الطبقة الوسطى الناشئة، وخصوصاً من وجهة نظر تسويقية، انظر:

Vijay Mahajan, *Africa Rising: How 900 Million African Consumers Offer More Than You Think* (Upper Saddle River, NJ: Wharton School Publishing, 2008).

91. انظر:

IMF Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa, April 2010, http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2010/AFR/eng/sreo0410.htm.

92. انظر:

Donna Lee, 'The Political Economy of Small States in the WTO', *The Round Table*, Vol. 97, Issue 395, April 2008, pp. 259–71.

93. يختلف ذلك كل الاختلاف عن القول: إن الديمقراطية تسود في تلك الدول؛ فالمقصود لا يتعدى أن الجدل بشأنها [أي الديمقراطية]، قد تقدَّم، وازداد الاهتمام بالمساءلة.

94. انظر:

Commission for Africa, *Our Common Interest: Report of the Commission for Africa*, London, 2005; Anthony Lake, Christine Todd-Whitman and Princeton Lyman, *More than Humanitarianism: A Strategic US Approach Toward Africa,* Council on Foreign Relations Independent Task Force Report No. 56, New York, 2006.

95. للاطلاع على نقاش أكثر تفصيلاً لبعض المخاطر المتأصلة في علاقات المانحين بالدول الضعيفة، انظر:

OECD Report *Do No Harm: International Support for Statebuilding*, 2010, http://www.oecd.org/dataoecd/8/32/44409926.pdf.

96. انظر الورقة غير المنشورة بعنوان:

E. Maudsley, "Postcolonial Donors" and the Changing Landscape of Foreign Aid: Contributions from Gift Theory,'

وهي المقدَّمة إلى مؤتمر لتشاتهام هاوس، عُقد في لندن في نيسان/ إبريل عام 2010، [الكلمة المستخدمة في الورقة الأصلية هي: Emerging وليس Postcolonial].

97. مقابلات خاصة مع مسؤولين أفارقة كبار.

98. http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/DATASTATISTICS. وهذا الرقم مستخرج من مقارنة الناتج المحلي الإجمالي الحالي لدى إفريقيا جنوب الصحراء إلى مثيله لدى مناطق أخرى. ويقع في إفريقيا ثلاثون دولة من الدول ذات الدخل الأدنى في العالم، وعددها 43 دولة. والناتج المحلي الإجمالي لدى الدول المنخفضة الدخل في إفريقيا مجتمعة، يبلغ 235.06 مليار دولار أو ما نسبته 0.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويمثِّل ذلك، زيادة بنسبة 7.8 في المائة، أو 4.7 من تريليونات الدولارات، على الناتج المحلي الإجمالي العالمي الحالي بأرقام عام 2008.

99. كثيراً ما يرفض صانعو السياسات ذلك؛ بوصفه مثالاً على عدم أهمية القضايا الإفريقية؛ لأن مجلس الأمن يستسهل معالجة القضايا غير الخلافية من الناحية الاستراتيجية؛ بيد أن ذلك لا يعني انعدام الأهمية، والمبالغ الطائلة التي تنفقها الأمم المتحدة على حفظ السلام وغيره من النشاطات في إفريقيا، تكذِّب ذلك الاعتقاد.

100. للاطلاع على المزيد من المعلومات في هذا الشأن، انظر:

African Development Bank Group, *Middle Income Countries*, http://www.afdb.org/en/topics-sectors/initiatives-partnerships/middle-income-countries./

101. انظر:

C. Williams C. et al., 'Africa and the Global Carbon Cycle', *Carbon Balance and Management*, 7 March 2007, http://www.cbmjournal.com/content/2/1/3.

102. انظر على سبيل المثال:

Allan Gotlieb, 'Romanticism and Realism in Canada's Foreign Policy', Benefactors Lecture, C.D. Howe Institute, Toronto, 3 November 2004, http://www.cdhowe.org/ pdf/ benefactors_lecture_2004.pdf.

103. انظر، على سبيل المثال، تركيز الوكالة الكندية للتنمية الدولية في سبع دول في جميع أنحاء إفريقيا:

http://www.acdi-cida.gc.ca/acdi-cida/ACDI-CIDA.nsf/eng/NAT-5208469-GYW

104. انظر:

Overcoming 40 Years of Failure: A New Roadmap for Sub-Saharan Africa, The Standing Senate Committee on Foreign Affairs and International Trade, February 2007, http://www.parl.gc.ca/39/1/parlbus/commbus/senate/com-e/fore-e/rep-e/repafrifeb07-e.htm#RECOMMENDATIONS.

إن التوصيات الرئيسية للتقرير، لم تكن شديدة الاختلاف عن تلك الواردة في تقرير تشاتهام هاوس، ولكنها كانت أكثر تشاؤماً بكثير بشأن آفاق الجزء الأكبر من إفريقيا.

105. انظر:

David Black, 'Out of Africa? The Harper Government's New Tilt in the Developing World', *Canadian Foreign Policy*, Vol. 15, Issue 2 (2009), pp. 41–56.

106. للاطلاع على نقاش أعمّ لتراجع النشاط الكندي في إفريقيا، انظر:

David Black, 'Canada, the G8, and Africa: The Rise and Decline of a Hegemonic Project?', paper delivered at a Chatham House conference on 'Africa International: Agency and Interdependency in a Changing World', 9 October 2009, http://www.open.ac.uk/socialsciences/bisa-africa/confpapers/Black per cent20D per cent20Canada per cent20G8 per cent20Africa.pdf.

107. انظر:

Sheldon Alberts, 'Harper pledges up to $2.6 billion in lending to Africa', Canwest news Service, 24 September 2009, http://www.canada.com/business/Harper+pledges+lending+Africa/2029924/story.html.

108. كان يُفترض في السابق، أن تتناوب كندا على عضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كل عشرة أعوام تقريباً، وهو مؤشر مهم على مكانة كندا في الشؤون الدولية، بيد أن هذه الفرضية، أصبحت الآن في خطر، وحتى منتصف عام 2009، كانت ألمانيا والبرتغال قد سعتا لنيل الدعم بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نحو أكثر استباقية. وفي هذه الأثناء، بدت كندا لبعض الناس راضية عن وضعها، ومشغولة بالجوانب الإقليمية لا العالمية، ومعتمدة على ذكريات نشاطات دولية سابقة:

Stephen Edwards, 'Canadian seat on Security Council moves from remote to long-shot', *National Post*, 23 May 2009, http://www.nationalpost.com/m/story.html?id=1624009.

109. من الاستثناءات المهمة لذلك، فترة في أواخر السبعينيات من القرن العشرين عندما أصبحت أنجولا، ساحة رئيسية للتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

110. انظر الهامش 85.

111. للاطلاع على المزيد بشأن المصالح الأمريكية في إفريقيا، انظر:

Alex Vines and Tom Cargill, 'Sub-Saharan Africa: Providing Strategic Vision or Fire-fighting?', Chapter 3 in Robin Niblett (ed.), *America and a Changed World: A Question of Leadership* (London: Royal Institute of International Affairs/Wiley-Blackwell, 2010), pp. 49–70.

112. للاطلاع على وصف أكثر تعمّقاً للمصالح اليابانية في إفريقيا، انظر:

Elizabeth Donnelly 'Japan African Engagement and TICAD IV: Can Japan Lead the Way on African Development?', Chatham House Programme Paper 08/01, July 2008, http://www.chathamhouse.org.uk/files/11809_ticad_4_report_final-110708.pdf.

113. انظر:

A. Vines, 'Rhetoric from Brussels and Reality from the Ground: the EU and Security in Africa', paper presented at conference on 'The European Union Facing External Challenges', Pembroke College, Cambridge, 24 October 2009.

114. للاطلاع على التحديات الهائلة المرتبطة باتساق المعونات، انظر:

Gwenaelle Corre, 'Whither EC Aid?', Compendium coordinated by ECDPM and ActionAid, 2009.

115. توجد أدبيات موسّعة بهذا الشأن، ولكنْ؛ انظر على سبيل المثال:

Adrian Flint, 'The End of a "Special Relationship"? The New EU-ACP Economic Partnership Agreements', *Review of African Political Economy,* Vol. 36, No. 119, March 2009, pp. 79–92.

116. للاطلاع على مناقشة جديرة بالانتباه في هذا الشأن، انظر:

Julia Gallagher, 'Britain "Doing Good" in Africa: What Opportunities for African Agency?', paper presented at Chatham House conference on 'Africa International: Agency and Interdependency in a Changing World', 9 October 2009, http://www.chathamhouse.org.uk/research/africa/research_events/view/-/id/1271/.

117. وهذا الإغفال يجسد الإغفال الحميد، ولكنه غريب من الكومنولث، ويتداخل وإياه بالطبع، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من فرص دبلوماسية هائلة، وإن كانت تتضاءل تدريجياً.

118. انظر:

Sylvain Touati, 'French Foreign Policy in Africa: Between Pré Carré and Multilateralism', Africa Programme Working Paper, February 2007, http://www.chathamhouse. org.uk/publications/papers/view/-/id/435/.

119. أرقام عام 2006. انظر أرقام المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية Eurostat، في:

http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2008/february/tradoc_138001.pdf.

120. هناك دول أخرى، ستتبع الخطى نفسها على نحو متزايد؛ إذا عادت إلى الطاقة النووية شعبيتها ثانية.

121. زار الرئيس هورست كوهلر، كلاً من: سيراليون وبنين وإثيوبيا وجيبوتي ومدغشقر وموزمبيق وبوتسوانا ورواندا وأوغندا. وزارت المستشارة أنجيلا ميركل كلاً من: إثيوبيا وليبيريا. وأجرى وزراء الخارجية محادثات في: توجو وبوركينا فاسو ونيجيريا، وزاروا حديثاً كلاً من: تنزانيا وجنوب إفريقيا.

122. انظر:

Richard F. Grimmet, *Conventional Arms Transfers to Developing Nations 1999–2006* (New York: Nova Publishers, 2008).

123. انظر:

Simon Freemantle and Jeremy Stevens, 'BRIC and Africa: tectonic shifts tie BRIC and Africa's economic destinies', Standard Bank, 14 October 2009, http://ws9.standardbank.co.za/sbrp/researchAuthor.do.

124. انظر:

Lia Quartapelle, 'Italy and Africa in 2009: A Tale of Too Many Stories?', ISPI Policy Brief No.167, December 2009, http://www.ispionline.it/it/documents/PB_167_2009.pdf.

125. برزت فكرة "بريك": (البرازيل وروسيا والهند والصين)، أول مرة في تقرير لجولدمان ساكس، عام 2001. انظر:

Building Better Economic BRICs, http://www2.goldmansachs.com/ideas/brics/building-better.html.

ومنذ ذلك الحين، تبنَّت الدول المعنية الفكرة، وتم عقد أول قمة للمجموعة في روسيا عام 2008، وتبعتها أخرى في ريو دي جينيرو في نيسان/ إبريل عام 2010. والتأم على هامش القمتين، "فريق – [أو مجمع] – تفكير"، لمجموعة بريك مكون من أعضاء بارزين في المؤسسات البحثية الرئيسية بكل دولة. انظر:

http://english.peopledaily.com.cn/90001/90776/90883/6951259.html.

126. انظر خطاب الرئيس لولا دا سيلفا، في أثناء قبوله جائزة المقدمة من تشاتهام هاوس، على العنوان الإلكتروني: http://www.chathamhouse.org.uk/files/15197_051109chp_lula.pdf

127. 'Freemantle and Stevens, 'BRIC and Africa.

128. قد تصبح البرازيل والهند – وربما جنوب إفريقيا أيضاً – أعضاء في مجلس الأمن الدولي عام 2011.

129. انظر:

Brasilia Declaration, 4th Summit of IBSA, 15 April 2010, http://www.ibsa-trilateral.org/index.php?option=com_content&task=view&id=102&Itemid=46.

130. 'Freemantle and Stevens, 'BRIC and Africa.

131. انظر:

A. Vines, 'India's Strategy in Africa: Looking Beyond the India-Africa Summit', *South African Yearbook of International Affairs*, SAIIA, 2009.

132. انظر:

Sushant K. Singh, 'India and West Africa: A Burgeoning Relationship', Chatham House Briefing Paper, April 2007, http://www.chathamhouse.org.uk/research/africa/papers/view/-/id/467./

133. للاطلاع على منظور صيني متكامل بشأن مغزى الاجتماع الأخير للمنتدى، انظر:

Liu Haifang, 'A deep reading of the Fourth FOCAC Action Plan', *Pambazuka News*, 17 December 2009, Issue 462, http://www.pambazuka.org/en/category/ africa_china/61089.

134. هناك عدد من القضايا التي سببت مشكلات خلال تلك القمة، وخصوصاً إزاء ما يتعلق بغياب المشاورات الفنزويلية مع دول إفريقيا وأمريكا الجنوبية.

135. انظر:

Roger Donnelly and Benjamin Ford, 'Into Africa: How the Resource Boom is Making Sub-Saharan Africa More Important to Australia', Lowy Institute Paper 24, 2008.

136. بينما يوجَّه الجزء الأكبر من المساعدة الإنمائية التي تقدمها كوريا الجنوبية إلى جنوب شرق آسيا، فإن دورها في إفريقيا له أهميته الرمزية.

137. انظر:

Garth Shelton, 'Korea & South Africa: Building a Strategic Relationship', Institute for Global Dialogue, Occasional Paper No. 61, July 2009, http://www.igd.org.za/index.php?option=com_remository&Itemid=69&func=selectcat&cat=2.

138. للاطلاع على مناقشة مختصرة بشأن السياسة المرتبطة بتلك المجموعات المتداخلة، انظر:

Siddharth Varadarajan, 'From IBSA to CHIBSA? BRIC to BRICS? Not yet', *The Hindu*, 17 April 2010, http://www.thehindu.com/2010/04/17/stories/2010041754991400.htm.

139. انظر:

Mehmet Özkan (2008), 'Turkey Discovers Africa: Implications and Prospects', *SETA Policy Brief* No. 22, Seta Foundation for Political, Economic and Social Research.

140. *Data Report 2010*, executive summary. وانظر الهامش 72 سابقاً.

141. انظر:

G8 Information Centre Analytical and compliance studies, http://www.g7.utoronto.ca/evaluations/index.html.

142. انظر:

Chairman's Summary, 2005 G8 Communiqué, http://www.number10.gov.uk/Page7883.

143. انظر:

'Growth and Responsibility in Africa', German G8 Summit Declaration, http://www.g8.utoronto.ca/evaluations/2007compliance_final/07-final-11-mkts.pdf.

144. انظر:

Chairman's Summary, 2005 G8 Communiqué, http://www.number10.gov.uk/Page7883.

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل للنشر في هذه السلسلة البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتاب عالميون.

2. يُشترط أن يكون البحث المترجم أو الدراسة في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.

3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشر ترجمتها في جهات أخرى.

4. تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.

5. يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً: إجراءات النشر

1. تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسخة واحدة.

2. ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.

3. يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.

4. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث أو الترجمة للتأكد من مستواهما، من خلال مراجعين من ذوي الاختصاص.

5. يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة المراجعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث.

6. تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

1. نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية — أفنر كوهين
2. السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها — ستيفن لمباكيس
3. النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991 - 1994) — جوليان ثوني
4. حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء — ستيفن داجت، جاري جي. باجليانو
5. رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي — فرانسيس فوكوياما
6. القدرات العسكرية الإيرانية — أنتوني كوردزمان
7. برامج الخصخصة في العالم العربي — هارفي فيجنباوم وجفري هينج وبول ستيفنز
8. الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل — هيو روبرتس
9. المشاكل القومية والعرقية في باكستان — أبها دكسيت
10. المناخ الأمني في شرق آسيا — سنجانا جوشي
11. الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية — وي وي زانج
12. السياسة الدولية في شمال شرق آسيا... المثلث الاستراتيجي: الصين - اليابان - الولايات المتحدة الأمريكية — توماس ويلبورن
13. رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية — إعداد: إيرل تيلفورد
14. العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟ — جراهام فولر
15. السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة — دانيال وارنر
16. التنمية الصناعية المستديمة — ديفيد والاس
17. التحولات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها — فيرنر فاينفلد ويوزيف يانج وسفن بيرنيد
18. جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز — فيكن تشيتريان
19. العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا «نظرة تقويمية» — إدوارد فوستر وبيتر شميت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

الرقم	العنوان	المؤلف
20.	اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين	تحرير: جوليا ديفلين
21.	القيم الإسلامية والقيم الغربية	علي الأمين المزروعي
22.	الشراكة الأوربية - المتوسطية: إطار برشلونة	آر. كيه. رامازاني
23.	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2)	إعداد: إيرل تيلفورد
24.	النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية	كيه. إس. بلاكريشنان جوليوس سيزار بارينياس جاسجيت سنج فيلوثفار كاناجا راجان
25.	سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة	فيليب جوردون
26.	سياسة الردع والصراعات الإقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة	كولن جراي
27.	الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية	مالك مفتي
28.	العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط	يزيد صايغ
29.	العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية	م. هاكان يافوز
30.	الثورة في الشؤون الاستراتيجية	لورنس فريدمان
31.	الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع	هارلان أولمان وجيمس بي. ويد
32.	التيارات السياسية في إيران 1981 - 1997	تأليف: سعيد برزين ترجمة: علاء الرضائي
33.	اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة	ألوين روير
34.	السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة	تيرنس كاسي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

الرقم	العنوان	المؤلف
.35	دولة الإمارات العربية المتحدة الوطنية والهوية العربية - الإسلامية	سالي فندلو
.36	استقرار عالم القطب الواحد	وليم وولفورث
.37	النظام العسكري والسياسي في باكستان	تأليف: إيزابيل كوردونير ترجمة: عبدالله جمعة الحاج
.38	إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية	شيرين هنتر
.39	برنامج التسلح النووي الباكستاني نقاط التحول والخيارات النووية	سمينة أحمد
.40	تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا	ترجمة: الطاهر بوساحية
.41	الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي	عمرو ثابت
.42	الصراع الوطني الممتد والتغير في الخصوبة: الفلسطينيون والإسرائيليون في القرن العشرين	فيليب فرج
.43	مفاوضات السلام وديناميكية الصراع العربي - الإسرائيلي	عمرو جمال الدين ثابت
.44	نفط الخليج العربي: الإنتاج والأسعار حتى عام 2020	ديرموت جيتلي
.45	انهيار العملية السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية: أين الخلل؟	جيروم سليتر
.46	ثورة المعلومات والأمن القومي	تحرير: توماس كوبلاند
.47	القانون الدولي والحرب ضد الإرهاب	كريستوفر جرينوود
.48	إيران والعراق	تشاس فريمان (الابن) وآخرون
.49	إصلاح أنظمة حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية: الانعكاسات والسياسات	طارق علما ومايا كنعان
.50	الأسطورة الخضراء: النمو الاقتصادي وجودة البيئة	ماريان رادتسكي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

51.	التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم	أوفرا بنجيو وجنسر أوزكان
52.	مستقبل الأيدز: الحصيلة المروعة في روسيا والصين والهند	نيكولاس إيبراشتات
53.	الدور المتغير للمعلومات في الحرب	تحرير: زلمي خليل زاد وجون وايت
54.	مسؤولية الحماية وأزمة العمل الإنساني	جاريث إيفانز ومحمد سحنون وديفيد ريف
55.	الليبرالية وتقويض سيادة الإسلام	عمرو ثابت
56.	الوفاق الهندي - الإسرائيلي	أفرايم إنبار
57.	الفضائيات العربية والسياسة في الشرق الأوسط	محمد زياني
58.	دور تصدير المياه في السياسة الإيرانية الخارجية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية	كامران تارمي
59.	أهمية النجاح: الحساسية إزاء الإصابات والحرب في العراق	كريستوفر جيلبي وآخران
60.	الفوز مع الحلفاء: القيمة الاستراتيجية للنموذج الأفغاني	ريتشارد أندريس وآخران
61.	الخروج من العراق: استراتيجيات متنافسة	توماس ماتير
62.	آراء من داخل الشبكة: تأثير المواقع الإلكترونية في الاهتمامات السياسية للشبان	آرثر لوبيا وتاشا فيلبوت
63.	دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا	أيان تايلر
64.	التدخل العسكري والأسلحة النووية: حول المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي	هارالد مولر وشتيفاني زونيوس ترجمة: عدنان عباس علي
65.	العقوبات في السياسة الدولية: نظرة على نتائج الدراسات والأبحاث	بيتر رودولف ترجمة: عدنان عباس علي
66.	اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية	جون ميرشايمر وستيفن والت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

الرقم	العنوان	المؤلف
77.	إعادة التفكير في المصلحة القومية واقعية أمريكية من أجل عالم جديد	كوندوليزا رايس
78.	الصين المتغيرة: احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه "الدول المارقة"	جون ثورنتون وستيفاني كلين - ألبراندت وأندرو سمول
79.	التوجه الجديد لليبيا	مولفريد بروت - هيجهامر ورونالد بروس سانت جون
80.	أزمة الغذاء العالمية	أليكس إيفانز ويواخيم فون براون وآخرون
81.	عهد أوباما سياسة أمريكية للشرق الأوسط	ريتشارد هاس ومارتن أنديك ووالتر راسل ميد
82.	اللوبي الهندي والاتفاقية النووية الأمريكية - الهندية	جيسون أ. كيرك
83.	وقت الإغلاق: التهديد الإيراني لمضيق هرمز	كيتلين تالماج
84.	دور حكام الولايات في السياسة الخارجية الأمريكية	صامويل لوكاس ماكميلان
85.	الأزمة المالية العالمية	بن ستيل وستيفن دوناواي
86.	شرق إفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة	جيلبرت خادياجالا
87.	المتعاقدون في الحروب	مارك كانسيان وستيفن شونر
88.	الثقافة الاستراتيجية الإيرانية والردع النووي	جنيفر كنيبر وأندرو تيريل
89.	أمن الطاقة الأوراسية	جفري مانكوف
90.	أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والخفيفة: فرق عمل تعزيز القدرات الأمنية المتعددة الأطراف	معهد السلام الدولي
91.	هل التقسيم حلٌّ للحرب الأهلية؟	نيكولاس سامبانس وجونا شولهوفر-ول
92.	الصراعات في أقاليم الصومال	سولومون ديرسو وبيروك مسفين

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

العنوان	المؤلف
93. الغرب وروسيا في البحر الأبيض المتوسط: نحو تنافس متجدد!	ديريك لوتربيك وجورجي إنغلبريخت
94. ما بعد الدولار: إعادة التفكير في النظام النقدي الدولي	باولا سوباتشي وجون دريفل
95. حوكمة الإنترنت في عصر انعدام الأمن الإلكتروني	روبرت كنيك
96. بناء المنظومات قبل بناء الدولة: الشروط المنظوماتية المسبقة لبناء الدولة	بيتر هالدن
97. توسيع مجلس الأمن ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية	كارا سي. ماكدونالد وستيوارت إم. باتريك
98. ثورة الغاز الصخري بين الواقع والتضخيم	بول ستيفنز
99. طريقة الصين في الحرب البحرية: منطق ماهان وقواعد ماو	جيمس هولمز
100. الحدود المفتوحة: وهمٌ أو سياسة مستقبلية حتمية؟	جون كيسي
101. مصالحنا الاستراتيجية المشتركة دور إفريقيا في عالم ما بعد الدول الثماني	توم كارجيل

قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات عالمية»

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينة: ....

الرمز البريدي: ....

الدولة : ....

هاتف : .... فاكس: ....

البريد الإلكتروني: ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ❑ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565- بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية. ص. ب: 46175أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ❑ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445(9712) فاكس: 4044443(9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 - أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541 -2- 971 - فاكس: 4044542 -2- 971

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae



ISSN 1682 - 1211

ISBN 978-9948-14-468-7

